وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــــة: 2018

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد كمي

قطاع البناء والأشغال العمومية ومساهمته في التنمية الإقتصادية في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1974-2016)

من إعداد الطالبتين:

-إيـمـــان قـــابـــة

-الروميساء علاق

تحت إشراف الأستاذ:

- طه بن الحبيب

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقـب	الرتبـة العلمية	الصفـة
نور الدين شتوح	أستاذ محاضر أ	رئيسا
طه بن الحبيب	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
عبد الحميد بن الشيخ	أستاذ مساعد ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

يقول العامد الأصفهاني

" إني رأيت لا يكتب أحد كتابه في يومه إلا قال في غده:

لو غير هذا لكان أحسن

لو زيد هذا لكان يستحسن

لو قدم هذا لكان أفضل

لو ترك هذا لكان أجمل

وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على كافة البشر" .

يا رب لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا باليأس إذا أخفقنا

اللهّم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما

صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم

اللهّم بارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت

على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم إنك حميد مجيد.

يا رب إذا أعطيتنا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

يا رب وإذا أساء الناس إلينا فامنحنا الشجاعة والعفو

يارب علمنا أن نحب الناس كما نحب أنفسنا

يا رب علمنا أن نحاسب أنفسنا كما نحاسب الناس

يا رب علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

وأن الإنتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب ذكرنا دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح .

إهـــــداء

إلى اعز ما لدي في هذا الوجود:

إلى من أوصى بطاعتها سيد الأنبياء .....وحث على الإحسان إليها حتى الفناء

إلى من سقتني الأمل والصفاء .....وقالت لي يوما أن العلم نور وضياء

أمي الحنونة أهديك زهرة من حقل ربيعي

إلى من عمل لأجل تربيتي .....وجهد لأجل تحقيق أمنيتي

أبي العزيز ثمرة جهدي

إلى من منحوني الحب والحنان ..... .

إلى إخوتي الذين يشاركوني بسمة الحياة : ياسين ، حمزة ، وأخص بالذكر أخي محمد منير

إلى من لاقاني بهم القدر فكان خير لقاء صديقاتي: فضيلة، أميرة، فاطمة، جهيدة، رمال، سهيلة، ريم، حدة أزهار، نورة وأميرة .

إلى زملائي: وليد، إسماعيل، حسن ووحيد .

الى كـــــل الأهـــــل والأقـــارب .....

إلى كل من عرفني بإخلاص وبادلني حبا بحب إلى طلبة الثانية ماستر إقتصاد كمي.

ألى رفيقتي وصديقتي في المشوار الروميساء.

إلى كل الأساتذة الكرام الذين رافقوني خلال مشواري الدراسي خاصة الأستاذ بن الحبيب طه

إلى الأمل الخالد الذي لم أنسى أنك كنت البداية وكنت النهاية رغم المآسي والمحن ،فستبقى أنت الكلمة الصادقة والبسمة البريئة في قاموس هذا الوجود إليك وحدك حبيبتي الجزائر

إلى كل هؤلاء من أعماق قلبي أهديكم هذا العمل المتواضع .

إيمان

تشكرات

نشكر العلي العظيم على حسن عونه لنا لإنجاز هذا البحث

والذي جعل لنا من العلم نورا لنهتدي به في هذا الكون

وبداية نتقدم بالشكر الجزيل مع فائق الإحترام والتقدير للدكتور: "طه بن الحبيب" على إشرافه من أجل إنجاز هذا البحث وما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة

ولا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تشرفنا بمناقشتهم لهذا العمل.

كما نتقدم بأزكى التحيات إلى كل أساتذتنا الأفاضل في قسم العلوم الإقتصادية.

فهرس

المحتويات

الاهداء

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى كل الذين ساهموا

من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا أبي وأمي.

إلى أخواتي الغاليات هيفاء، هاجر وصفاء والبراعم " عبد الرحمان "

و"رزان."

كما أهدي هذا العمل إلى كل العائلة صغيرهم و كبيرهم.

إلى زميلتي في العمل الطموحة والمتخلقة إيمان،وكل الأصدقاء

والأحباب

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الروميساء

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
دعاء	
حكمة	
شكرات	
الإهداءات	
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	أ– د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتنمية الإقتصادية وقطاع البناء والأشغال العمومية	3
المطلب الأول: مدخل عام للتنمية الإقتصادية	3
المطلب الثاني: قطاع البناء والأشغال العمومية	9
المطلب الثالث: المشاريع التنموية وعلاقتها بالقطاع (وصف لواقع القطاع)	13
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول الدراسة	21
المطلب الأول: الدراسات السابقة لموضوع قطاع البناء والأشغال العمومية والتنمية الإقتصادية	21
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	26
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	32
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	33
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	33
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	35
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	41

المطلب الأول: عرض النتائج	41
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	70
خلاصة الفصل	72
الخاتمة	74
قائمة المراجع	78
الملاحق	83

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيفات قطاع البناء والأشغال العمومية	11
02	قطاع البناء والأشغال العمومية حسب النشاط	12
03	تمثيل وتوزيع القيم الذاتية	45
04	تمثيل بياني لإرتباط المتغيرات بالمستويات العاملية	47
05	تمثيل بياني لتوزع سنوات الدراسة في المستويات العاملية	48
06	مخطط الشجرة	49
07	الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية	60
08	إختبارات جذور الوحدة	61
09	الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية ذات الفرق الأول	62
10	دوال الإستجابة	66
11	الجذور المقلوبة للنموذج	69

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حساب الإنتاج	07
02	حساب الإستغلال	08
03	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	17
04	مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية	26
05	مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية	27
06	مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	28
07	ترميزات متغيرات الدراسة	34
08	مصفوفة معاملات الإرتباط لبيرسون	41
09	مؤشر KMO وإختبار Bartlett	42
10	جودة تمثيل المتغيرات	42
11	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات	43
12	القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملية	44
13	مصفوفة العوامل قبل التدوير	45
14	مصفوفة العوامل بعد التدوير	45
15	مصفوفة مكونات العوامل	46
16	الوصف الأولي للعاملين	47
17	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة	50
18	قيم معاملات الإرتباط بين المتغيرات بالنسبة للقطاع العام لـ Pearson	50
19	نتائج إختبار تساوي المتوسطات للعينات المرتبطة	51
20	إختبار كولموغروف – سميرنوف و شابيرو – ويلك	52
21	إختبار تساوي المتوسطات	53
22	إختبار Box لتساوي التغاير في المجتمع	53
23	Déterminants Log	53
24	المتغيرات المستخلصة	54
25	المتغيرات المدخلة والمستبعدة من التمييز	54
26	المتغيرات المستبعدة من التمييز	55

27	القيمة الذاتية	56
28	مؤشر كمية التشتت غير المفسرة	56
29	المعاملات المعيارية لدالة التمييز المقدرة	57
30	معاملات دالة التمييز القانونية المقدرة	57
31	مصفوفة التركيب	58
32	متوسط الدرجات التمييزية	58
33	معاملات متغيرات دالتي التصنيف المقدرتين	59
34	نتائج التصنيف	59
35	جدول القيم التمييزية	60
36	تحديد درجة التأخير المناسبة	62
37	إختبار الأثر	63
38	إختبار القيمة العظمى	63
39	التحقق من درجات التكامل للنموذج	64
40	معلمة الأجل الطويل	64
41	إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء	65
42	إختبار عدم ثبات التباين	65
43	فحص العلاقة في الأجل الطويل	66
44	نتائج تحليل التباين	68
45	إختبار الإرتباط الذاتي للنموذج	68
46	إختبار عدم ثبات التباين للنموذج	69

قائمة الملاحق

قائمة المـــلاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور إجمالي حساب الإنتاج وحساب الإستغلال لقطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر	83
02	تطور إجمالي حساب الإنتاج وحساب الإستغلال لمجمل قطاعات الوطن	84
03	تطور مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في إجمالي حساب الإنتاج وحساب الإستغلال	85
04	تطور حساب الإنتاج وحساب الإستغلال لقطاع البناء والأشغال العمومية العام	86
05	تطور حساب الإنتاج وحساب الإستغلال لقطاع البناء والأشغال العمومية الخاص	87
06	نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع	88
07	نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع	89
08	قيم معاملات الإرتباط بين المتغيرات بالنسبة للقطاع الخاص لـ Pearson	90
09	تقدير نماذج تصحيح الخطأ VECM الأولى	91
10	تقدير نماذج تصحيح الخطأ VECM الثانية	92

المقدمـــــة

المقدمـــــــة:

إقتصرت وظائف الدولة قديما حتى أوائل القرن العشرين على ضمان أمنها الداخلي والخارجي وعلى أداء بعض الخدمات ذات المنفعة الجماعية التي لا تحقق مردودا مباشرا كشق الطرق وبناء السدود وهذا ما يسمى بالمفهوم الضيق لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.

تحظى القضايا المتعلقة بصياغة السياسات الإقتصادية بأهمية كبيرة لخدمة أهداف التنمية في مختلف دول العالم، وأيضا حاجة صناع القرارات الإقتصادية في هذه الدول لفهم آليات، تأثيرات وإشكاليات هذه السياسات خاصة تلك التي تتعلق بالإصلاحات الإقتصادية، التي يتم إتخاذها من ناحية والنتائج المترتبة عنها خاصة على صعيد النمو الإقتصادي.

الجزائر كغيرها من الدول وعلى صعيد السياسات الإقتصادية، فقد شهدت فترة ما بعد الإستقلال نشاطا واضحا في تطبيق جملة من سياسات الإصلاح نتج عنها تحسن ملحوظ في عد ة مجالات، وتتابعت برامج الإصلاح الإقتصادي وتكاملت فيما بينها وفي مختلف الميادين وعلى مستوى كل القطاعات إلى يومنا هذا، حيث تمثل التحدي الأكبر للبلاد خلال السنوات القادمة في البحث عن حل لمعضلة التبعية الخارجية وكذا تنويع الإقتصاد، الذي ظل هشا أمام تقلبات سوق المحروقات الدولية وإرتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة وذلك في أقرب الآجال وبمنهجية مهيكلة.

إن سياسات تقوم على هذه الأولويات تعني بالضرورة أن المؤسسات هي التي تكون في قلب التنمية الإقتصادية الوطنية، فمع الإنفتاح الإقتصادي وجب تصور وتطبيق حلول هيكلية على جميع الأوجه (تمويل، عقار، ...) وعبر جميع القطاعات، خاصة تلك التي توفر البنى التحتية للإقتصاد ألا وهو قطاع البناء والأشغال العمومية.

ضمن هذا الإطار جاء ت هذهالدراسة التي تتمثل في: " **قطاع البناء والأشغال العمومية ومساهمته في التنمية الإقتصادية في الجزائر** "، وكان السؤال الجوهري لهذا الموضوع كالتالي:

- **كيف يساهم قطاع البناء والأشغال العمومية في التنمية الإقتصادية الجزائرية؟**

حيث ستتم معالجة هذ هالإشكالية عن طريق الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الإقتصادية؟ ما هي أهدافها؟ وفيما تتمثل إستراتيجياتها؟
- فيما يتمثل قطاع البناء والأشغال العمومية؟ ما هي مهامه ومختلف فروعه؟ ما هو دوره التنموي؟
- ما مدى تأثر الإقتصاد الجزائري بالإصلاحات الإقتصادية والمشاريع التنموية التي مست قطاع البناء والأشغال العمومية ؟

- فيما يتمثل وزن وأهمية قطاع البناء والأشغال العمومية وما مدى مساهمته في الإقتصاد الوطني من خلال متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال؟ وهل يمكن نمذجته ؟
- ما الفرق بين أداء القطاع العام للبناء والأشغال العمومية وقطاعه الخاص؟ وأيهما كانت له الأفضلية؟

وللإجابة على هذه الأ سئلة تم وضع الفرضيات التالية:

- قطاع البناء والأشغال العمومية له وزن كبير ومساهمة فعالة في الإقتصاد الوطني من خلال متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال يظهر من مراحل تطور هذا الإقتصاد.
- وجود إختلاف في الأداء بين قطاع البناء والأشغال العمومية العام والخاص خلال الفترة 1974-2016.
- هناك تأثير معنوي في الأجل الطويل لمتغيرات الدراسة.

أسباب إختيار الموضوع:

إن السبب الجوهري لإختيار هذا الموضوع يعود إلى أهميته وأسباب أخرى وهي:

- أهمية السياسات الإقتصادية والمخططات والمشاريع التنموية في توجيه النشاط الإقتصادي.
- إهتمام الدولة الجزائرية ببرامج الخوصصة والتنويع الإقتصادي.
- توفر المعطيات حول موضوع الدراسة من خلال منشورات الديوان الوطني للإحصاء ONS.
- قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا القطاع من الجانب التحليلي وإنعدامها في الجانب القياسي.
- توفر البرامج المتخصصة في التحليل لمعالجة الدراسة مثل برنامج SPSS و Eviews مع القدرة في التحكم في أساليب المعالجة الآلية للبيانات وتحليلها من خلال البرامج.
- إختيار هذا الموضوع لم يكن سوى منطلق نظري وتطبيقي لإثراء المعارف والقدرات في هذا المجال والتي من شأنها أن تفيدنا في المستقبل العملي والدراسي في حالات ما بعد التدرج وكذلك في المجال العلمي.

أهمية دراسة الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الهام الذي يؤديه قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق النفع العام، وتوفير البنى التحتية للقطاعات الأخرى من أجل زيادة الإنتاج وتنويعه ، كخطوة لبناء إقتصاد صلب لا يتأثر بتقلبات أسعار المحروقات ومنه تعزيز التنمية المستدامة للدولة.

أهداف الموضوع: كان الغرض من دراسة هذا الموضوع تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة توفير دراسة شاملة عن قطاع البناء والأشغال العمومية الجزائري بشقيه العام والخاص نظرا لأهميته في توفير إحتياجات القطاعات الأخرى.

صعوبات البحث: لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات ومشاكل وخلال إعداد هذا الموضوع واجهتنا العوائق التالية:

– كان العائق الرئيسي هو عدم توفر القدر الكافي من المراجع حول القطاع.

– صعوبة جمع إحصائيات جديدة عن تقدم المشاريع التنموية الحالية، وكذا نسب تقدمها لذا كان هناك نقص في عرض واقع قطاع البناء والأشغال العمومية.

– كون الموضوع على الصعيد الكلي ، كان من المستحيل التربص على مستوى مديريات البناء والأشغال العمومية عبر الوطن ولا على مستوى ولاية تبسة فقط.

– تبيان مدى قدرة الأساليب الإحصائية والكمية في تشخيص واقع الإقتصاد الجزائري و إمكانية نمذجته، وبالتالي القدرة على التنبؤ بالمستقبل القريب.

– البحث عن إجابات مقنعة على أسئلة البحث وفحص مدى صدق فرضياته.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** شملت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1974 إلى غاية سنة 2016، سواء في الدراسة التحليلية أو القياسية.
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة من خلال متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال الخاصة بالإقتصاد الجزائري.

المنهج المتبع:

إنطلاقا من أن تحديد الموضوع بإعتباره هو الذي يوجه الباحث إلى نوع المنهج المستخدم ، وفي ضوء المعطيات النظرية التي عالجت التنمية الإقتصادية ، وبرامج الإصلاح الإقتصادي التي ساهم فيها قطاع البناء والأشغال العمومية فإنه في الجانب النظري تم إستعمال المنهج الوصفي ، في حين إستخدم في الجانب التطبيقي المنهج القياسي التجريبي، حيث إستعمل التحليل الكمي والوصفي لتبيان مدى مساهمة هذا القطاع بشقيه العام والخاص في تنمية الإقتصاد الجزائري ، وإمكانية صياغة نموذج له بالإستعانة بكل من برنامج SPSS وبرنامج Eviews.

أما فيما يخص تمفصل البحث فقد تمت الدراسة ضمن فصلين إحتوى كل منهما على مبحثين كمايلي:

الفصل الأول: عبارة عن تمهيد للموضوع، إحتوى في طياته على دراسة وتحليل للأدبيات النظرية عن التنمية الاقتصادية وقطاع البناء والأشغال العمومية ومدى مساهمته فيها ضمن المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فقد تمت الإشارة إلى بعض الأدبيات التطبيقية التي تقدم خبرات وتجارب متنوعة سابقة ، يمكن الإستفادة من نتائجها في تطوير مخرجات هذه الدراسة من خلال إبراز نقاط التشابه والإختلاف فيما بينها.

الفصل الثاني: كان بعنوان الدراسة التطبيقية التي تناولت في المبحث الأول لمحة عن الأساليب المتبعة في البحث التحليلي والقياسي ، ومن ثم تم الشروع في تطبيقها خطوة بخطوة في المبحث الثاني للخروج بنتائج تحلل وتناقش بأسلوب علمي ، يمكن من ربط نتائج الدراسة ال تطبيقية بالواقع المشار إليه سابقا في الدراسة النظرية.

وإنتهت هذ ه الدراسة بخاتمة إشتملت على أهم الإستنتاجات ، التي إستخلصت من خلال مختلف مراحلها وتقديم جملة من الإقتراحات المناسبة لهذا الموضوع.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر البناء إحدى أهم الإنشغالات الرئيسية لهذا العصر، فهو من الأسباب المهمة للإستمرارية والتقدم فالأشغال العمومية من العوامل الضرورية والمساعدة على ذلك، فهي تساهم في نمو النشاطات الإجتمـاعية والإقتصادية للبلاد والتنمية في مختلف المجالات، حيث تعتمد إعتمادا كبيرا على العنصر البشري، وبذلك تصبح القدرة على التغيير من المفاهيم والإديولوجيات، وكذا الإستراتيجيات التي تعد من أهم العوامل المساعدة في التنمية، كما أن النوعية والزمن والتكامل الجيد والمنسق بين أنماط الأشغال العامة كالنقل، الري، الصيانة... له الدور الكبير والفعال، فلا يمكن إبراز دور قطاع البناء والأشغال العمومية سواء محليا أو عالميا إلا بالتنظيم المحكم والتكامل الجيد لفروعه.

البناء والأشغال العمومية هي من ضروريات الحياة، ويعني تطور وسائلها والمنشآت القاعدية لها تطور النشاط الإقتصادي والإجتماعي لأي مجتمع، ويساعد على تنشيط وتنظيم التطورات الحضارية بجميع المرافق التي تسهل الحياة اليومية.

حيث سيتناول هذا الفصل دراسة وتحليل للأدبيات النظرية عن التنمية الإقتصادية وعن مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية فيها، كما سيتم عرض الأدبيات التطبيقية التي تقدم خبرات وتجارب متنوعة سابقة يمكن الإستفادة من نتائجها في تطوير مخرجات هذه الدراسة، وبالتالي سيتم تقسيمه إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتنمية الإقتصادية وقطاع البناء والأشغال العمومية.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتنمية الإقتصادية وقطاع البناء والأشغال العمومية

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض المفاهيم فيما يدور حوله موضوع الدراسة من أجل توضيح أكثر لها وتبسيطها، حيث سيتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب رئيسية، المطلب الأول يتضمن بعض المفاهيم الأساسية عن التنمية الإقتصادية، أما المطلب الثاني فهو يخص المفاهيم الأدبية والإقتصادية لقطاع البناء والأشغال العمومية، في حين المطلب الثالث سيكون حول المشاريع التنموية الخاصة بهذا القطاع.

المطلب الأول: مدخل عام للتنمية الإقتصادية

تكتسي التنمية الإقتصادية إهتماما كبيرا لدى الكثير من المختصين والمفكرين بعلم الإقتصاد ، وذلك لظروف وأسباب التخلف الإقتصادي المنتشر في العالم، وعليه من الضروري تسليط الضوء على المفهوم والطريقة التي تتم بها عملية التنمية.

1- مفهوم التنمية الإقتصادية وأهدافها:

1-1) مفهومها:

تعددت وجهات نظر المفكرين والإقتصاديين حول مصطلح التنمية الإقتصادية ، حيث نجد أنه من الصعب وضع تعريف دقيق لها، ومن بينها المفاهيم التالية:

التنمية الإقتصادية هي: " **تقدم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن**".[1]

تعرف التنمية أيضا كسياسة إقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي بأنها : "**عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد من خلال فترة زمنية طويلة**". [2]

من خلال التع ريفين السابقين يمكن إعتبار أن المفهوم الشامل ال ذي تتضمنه التنمية الإقتصادية وتتمحور حوله معظم الآراء على أنها: "**عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الإقتصاد الوطني بأبعادها الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية والتنظيمية من أجل ضمان نوعية حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع وإشباع الحاجات الأساسية لهم، وتحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة**".

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الإقتصادية (مفهومها- نظرياتها – سياساتها)**، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص20.

[2] كامل بكري، **التنمية الإقتصادية** د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،لبنان، 1987، ص 63.

1-2) أهدافها: إن التنمية هي حقيقة مادية ملموسة والتي فيها أمن المجتمع ووسائل الحصول على حياة أفضل، وأيا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة، فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يكون فيها على الأقل أحد الأهداف التالية: [1]

- زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المقومة للحياة مثل الغذاء، السكن والحماية؛
- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل، إهتمام أكبر بالقيم الثقافية والإنسانية التي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضا عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير؛
- توسيع نطاق الإختيارات الإقتصادية والإجتماعية المتاحة للأفراد و الأمم، عن طريق تخلصهم من الإعتمادية والتعبدية.

2- إستراتيجيات التنمية الإقتصادية: الإستراتيجية هي مجموعة قرارات وممارسات إدارية تحدد الأداء طويل الأجل بكفاءة وفعالية، ويتم ذلك من خلال تطبيقها وتقويمها على إعتبار أنها منهجية أو أسلوب عمل، وقد بينت التجارب على أنها قد تكون معتمدة عل نوع معين من القطاعات، كما يمكن أن تكون خليطا بين القطاعات وهناك إستراتيجيتان من أنسب الطرق لبدء عملية التنمية الإقتصادية وهي:[2]

2-1) إستراتيجة التنمية المتوازنة: تعرف أيضا بالدفعة القوية وهي وضع الدولة إستثمارات ضخمة في الصناعات الإستهلاكية الخفيفة المرتبطة مع بعضها البعض من طرق، مواصلات، إتصالات، وسائل نقل وقوى محركة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها حتى تكتسب القوة اللازمة للنهوض بالإقتصاد ، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الإستثمار القومي عن حد معين، وهذا ما أكده وأوضحه روزنشتين – رودان في أهمية الدفعة القوية ورفضه الأسلوب التدريجي في التنمية.

نمو القطاعات المختلفة وفقا لنسب معينة ولا يشترط أن تكون معدلات النمو بين القطاعات متساوية ، وإنما تكون وفقا لنسب تتحدد تبعا لمرونة الطلب على القطاع، هذا لعدم حدوث إختناقات على المستوى القطاعي فيما يخص القطاعات التي تخدم الطلب الإستهلاكي النهائي.

إقتصار الإستراتيجية في تحديد فكرة التوازن على العلاقات الأفقية لقطاعات الإنتاج، مثل تلك التي تربط الصناعات الإستهلاكية ببعضها البعض، أو التي تربط الصناعة مع القطاع الزراعي.

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الإقتصادية** ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، د ط، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص ص 58-59.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية (نظريات- نماذج-إستراتيجيات)**، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2012، ص ص 163-168.

2-2) إستراتيجة التنمية غير المتوازنة: إنطلاقا من نقد إستراتيجية التنمية المتوازنة من جانب بعض الإقتصاديين هانس سنجر – ألبرت هيرشمان، وبالرغم من وجود إتفاق في الرأي من أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في وضع برنامج إستثماري كبير إلا أنه في هذه الإستراتيجية من الضروري مراعاة الإمكانيات المحدودة للدول النامية ، ولابد أن يشمل هذا البرنامج بعضا من الصناعات أو القطاعات الرائدة من الإقتصاد الوطني التي لها روابط مع القطاعات الآخرى والتي تتطور بصورة طبيعية بين صناعة و أخرى (روابط خلفية/ روابط أمامية)، ويطلق عليها أيضا "قوة التأثير التنموي" الذي يحدثه قطاع معين على قطاع آخر ، بتوجيه الحد الأدنى من الإستثمارات إلى قطاع واحد أو قطاعات محدودة العدد، الذي من شأنه أن ينتج حجما إقتصاديا أمثلا دون تقسيم الموارد إذا ما تم توزيعها على جبهة من القطاعات ، شرط إختيار القطاعات بصورة دقيقة بغرض ربطها بقطاعات أخرى لم توجه إليها تلك الموارد.

من هنا يمكن الميل إلى الأخذ بوجهة نظر رودان ونيركسي في التنمية أي الإستراتيجية المناسبة، فمن الواجب أن تكون نظرة شاملة إلى نموذج الإستثمار، وأن ي ؤخذ في الحسبان تداخل قطاعات الإقتصاد القومي المختلفة ومدى إعتمادها على بعضها البعض، عندئذ لا يكفي فقط التركيز على نقاط معينة للنمو في الإقتصاد القومي لأن الإستثمار في جزء معين له تأثيره على بقية الأجزاء الأخرى للنمو.

3- مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية من منظور حساب الإنتاج وحساب الإستغلال: بناءا على إستراتيجيات التنمية سابقة الذكر فإن النتيجة العامة هي أن التنمية تحتاج إلى إستثمارات ضخمة في أحد القطاعات (العام/الخاص) لتحقيق قيمة مضافة عالية، وبالتالي فهي تتطلب إستخدام أمثل لمتغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال.

3-1) التعريف ببعض المتغيرات الهامة: سيتم توضيح المتغيرات المساهمة في القطاع فيما يلي: [1]

أ - **الانتاج الكلي الخام (la PTB – production totale brute):** يمثل مجموع السلع والخدمات الإنتاجية فقط والمنتجة من قبل البلد (فهو لا يتضمن الخدمات غير الإنتاجية)، ويمكن القول أن الإنتاج الكلي الخام لبلد ما خلال عام معين مقيما بسعر الإنتاج يساوي قيمة مجموع الإنتاج الخام لفروع الإنتاج (مقيمة بسعر الإنتاج).

- **الإنتاج الداخلي الخام (la PIB – production intérieur brute):** يعرف على أنه قيمة السلع والخدمات المنتجة في الإقليم الوطني خلال فترة معينة، مع إستبعاد الخدمات المقدمة من قبل الإدارات العمومية

[1] محمود فوزي الشعوبي، **السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية1974 – 2002**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2007، ص ص 152- 154.

والهيئات المالية، ونقول إنتاج داخلي خام ما دام لم يتم إستبعاد إهتلاك الإستثمارات (l'Amortissement des immobilisations).

- **الناتج الوطني الخام (le PNB – Produit national brut):** يمثل قيمة الناتج الداخلي الخام مضافا إليه دخل العوامل (Facteurs) المستلمة من باقي العالم منقوصا منه دخل العوامل المدفوعة لباقي العالم، وعليه يقيس الدخل الوطني الخام (le PNB) الدخل الإجمالي المستفاد (Gagné) من قبل المقيمين في أية دولة، فهو يتضمن إذن الدخل المستفاد بالخارج من قبل المقيمين في هذه الدولة وليس الدخل المستفاد في إقليم هذه الدولة من قبل غير المقيمين.

ب -القيمة المضافة (VA–Valeur ajouté): إرتبط مفهوم القيمة المضافة بالمحاسبة الوطنية، وهي تمثل الفرق بين الإنتاج الكلي لمؤسسة أو فرع منقوصا منه الإستهلاكات الوسيطة، ويوجد شكلان للقيمة المضافة هما:

- **القيمة المضافة الخامة (VAB – Valeur ajouté brute):** تتمثل في مجموع الأجور والأعباء المرتبطة بها (Charges salariales) مضافا إليها الفوائد على القروض، كل الضرائب المرتبطة بالإنتاج والأرباح قبل أن تفرض عليها ضرائب، ويمكن الحصول عليها بطرح الإستهلاكات الوسيطة من الإنتاج الكلي.
- **القيمة المضافة الصافية (VAN – Valeur ajouté nette):** تمثل الفرق بين القيمة المضافة الخام ومبلغ أقساط الإهتلاك السنوية للإستثمارات.

ج -الإستهلاكات الوسيطة (CI – Consommation intermédiaire) : وتمثل كل إستهلاك إستخدم لإنتاج سلعة أو خدمة بلستثناء تكلفة إستخدام رأس المال (إهتلاك رأس المال).

- **إعانات الاستغلال (Sub. E):** وهي عبارة عن تحويلات جارية مقدمة للمنتجين من قبل الإدارات العمومية بغية تخفيض أسعار المنتجات التي تكون موضوعا للدعم، فوظيفتها إذن تتمثل في تعويض الخسائر الناجمة عن إنخفاض أسعار المنتجات المدعمة من قبل الدولة كبعض المواد الغذائية الأساسية.

د -تعويضات الأجراء (RS – Rémunération des salariés) : تتمثل في مجموع المدفوعات العينية والنقدية للمستخدمين، وتشمل الأجور والرواتب والإشتراكات الإجتماعية الفعلية المدفوعة من قبل المؤسسات إلى مصالح الضمان الإجتماعي والجهات المماثلة لها لصالح العمال وكذلك المساهمات الإجتماعية الصورية التي تعتبر مقابلا للخدمات الإجتماعية المقدمة مباشرة للعمال.

ه - الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج (ILP – Impôt indirecte lié à la production): تتمثل في كل ما تدفعه الفروع الإنتاجية على نشاطها مثل الرسم على النشاط المهني (TAP)، الرسم على القيمة المضافة (TVA)، الدفع الجزافي (VF)، ... إلخ.

و - فائض الإستغلال (EBE): يعرف ويحسب من خلال المعادلة التالية :

الفائض الخام للإستغلال = القيمة المضافة الخامة للفرع + إعانات الإستغلال المستلمة – تعويضات الأجراء المدفوعة – الضرائب المرتبطة بالإنتاج المدفوعة

EBE = VAB + Sub – RS – ILP

ي - إستهلاك الأصول الثابتة (AFF – Amortissement des fonds fixes): ويمثل نقص القيمة الناتج عن إستخدام الأصول في عملية الإنتاج خلال فترة معينة تقاس عادة بالسنة.

3-2) حساب الإنتاج: الإنتاج هو أحد مكونات النشاط الإقتصادي وهو الوظيفة الأساسية لأي مؤسسة إقتصادية لذلك صنف في خانة الموارد، أما الإستهلاك الوسيط فنجده في جهة الإستخدامات، يتم رصد الإنتاج بالقيمة المضافة والجدول التالي يوضح عملية الحساب:[1]

الجدول رقم 01: حساب الإنتاج

الموارد	الإستخدامات
الانتاج الخام **(PB)**	الإستهلاك الوسيط **(CI)** الرصيد: القيمة المضافة الخامة **(VAB)**
المجموع Σ	المجموع Σ

المصدر: محمود فوزي الشعوبي، مرجع سابق، ص 155.

يمكن حساب الإنتاج بثلاث طرق:

أ – حساب الإنتاج من منظور الإنتاج:

– على مستوى القطاع أو الفرع: $PB = VA + CI$

– على مستوى الوطني: $\Sigma PB = \Sigma VA + \Sigma CI$

– الإنتاج الكلي الخام بسعر الإنتاج: $La\ PIBpp = VAB + CI$

– الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق: $La\ PIBpm = VAB + CI + TVA + DT/I$

ب – حساب الإنتاج من منظور الدخل:

[1] محمود فوزي الشعوبي، مرجع سابق، ص 155.

$EBE = VA + Sub – RS – ILP$

الإنتاج الكلي الخام بسعر الصرف : $La\ PIBpm = CI + RS + ILP – Sub + EBE$

ج– حساب الإنتاج من منظور الإنفاق:

حساب الإنتاج = الإستهلاك النهائي + تراكم رأس المال + التغير في المخزون + الصادرات – الواردات

$PIB = CF + ABFF + \Delta Stoks + X - M$

3-3) حساب الإستغلال: يأخذ هذا الحساب التوزيع الأولي للقيمة المضافة، حيث نجد في موارده القيمة المضافة (VA) وكذا إعانات الإستغلال المقدمة للمؤسسات ويدخل إستعمال القيمة المضافة في دفع عوامل الإنتاج على النحو التالي: [1]

– يقدم جزء منها كأجور للعمال؛

– جزء آخر منها لدفع الإهتلاكات الإقتصادية (إستهلاك الأموال الثابتة)؛

– جزء منها يدفع للدولة في شكل ضرائب مباشرة؛

– الباقي هو صافي الإستغلال، يمثل رصيد حساب الإستغلال وهو الدخل الأولي.

يمكن تلخيص حساب الإستغلال في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: حساب الإستغلال

الموارد	الإستخدامات
القيمة المضافة (VAB) إعانات الإستغلال المستلمة (Sub)	تعويضات الأجراء (RS) ضرائب مرتبطة بالإنتاج (ILP) **الرصيد** : الفائض الخام للاستغلال (EBE)
المجموع Σ	**المجموع Σ**

المصدر: محمود فوزي الشعوبي، مرجع سابق ، ص 155.

مما سبق يمكن إستنتاج أنه يمكن تتبع سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال ومعرفة حالة أي قطاع أو فرع، وكذلك مدى إعتبار القطاع الخاص متميز في أدائه مقارنة بالقطاع العام أو العكس من منظور المساهمة في تشكيل متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال، شكل تطور كل من القطاعين وما نسبة معدل هذا التطور في التنمية الإقتصادية.

[1] الهادي عثماني، **دراسة قياسية لتوزع التجارة بالجزائر 1974– 2009**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2012، ص127.

المطلب الثاني: قطاع البناء والأشغال العمومية

يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية على رأس القطاعات التي تدعم الهيكل الإقتصادي والإجتماعي لكل دولة، حيث يمثل هـ ذا القطاع بأنشطته المختلفة دعامة أساسية من دعائم التقدم، ولا يمكن تصور تحقق النمو المتوازن بين القطاعات والإقتصاد القومي لأي بلد دون ت أمين إحتياجات تلك القطاعات من البناء والأشغال العمومية.

1 ـ مفاهيم عامة حول قطاع البناء والأشغال العمومية وفروعه:

1 ـ 1) مفهوم قطاع البناء والأشغال العمومية: بالرغم من وضوح مس ألة البناء والأشغال العمومية للوهلة الأولى من حيث دلالته، إلا أن التعريفات تباينت وإختلفت فمنها:

- **البناء:** جاء في التشريع الجزائري تعريف البناء في قانون رقم 15/08: "**البناء كل بناية أو منشاة يوجه إستعمالها للسكن أو التجهيز أو النشاط التجاري أو الإنتاج الصناعي والتقليدي أو الإنتاج الفلاحي أو الخدمات...** "، تدخل البنايات والمنشآت والتجهيزات العمومية في إطار تعريف هذه المادة. [1]
- **الأشغال العمومية:** إرتبطت الأشغال العمومية في فرنسا بفكرة المصلحة العامة لمدة طويلة و إعتبرت أشغالا عامة تلك التي تنفذ على عقار لحساب شخص عام، بهدف تحقيق المصلحة العامة. [2]

كان هذا طبيعيا كون الأشغال العمومية من المسائل التي كرست لها الدولة جهودها ، عن طريق القيام بالمشروعات الأساسية للمجتمع والضرورية لحسن سير المرافق العامة ، كإقامة المصانع، بناء مقرات الإدارات الحكومية، شق الطرق وغيرها... ، ومع الزمن أصبحت الأشغال العمومية أداة إستراتيجية ووسيلة تنفيذ السياسات الإقتصادية للحكومة مما جعل مفهوم الأشغال العمومية يتطور ، فقد كان يقصد بالأشغال العامة تلك الأشغال التي تنفذ على عقار من طرف الإدارة أو لحسابها أو تحت إشرافها بهدف تحقيق المنفعة العامة، التي تعد فكرة تتطور وتتجاوب مع المتغيرات والأساليب الفنية ، خصوصا بعد أن توسع مفهومها وأصبح مرادفا لفكرة المصلحة العامة. [3]

بهذا يكون مفهوم الأشغال العمومية واسع ، ولم يعد قاصرا على الأشغال العقارية التي تنف ذ لحساب شخص عام، بل حتى حين تنفذلحساب شخص خاص فإنها تعتبر أشغالا عامة.

[1] الجريدة الرسمية، ع 44، 3 أوت 2008، قانون رقم 08-15 المتعلق بتحديد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، ص 20.

[2] أحمد رفعت الخفاجي، نظرية الأشغال العمومية في القانون الإداري،**مجلة المحاماة** ع 6، 1953، ص 976.

[3] عزت صديق طنبوش، **نزع الملكية للمنفعة العامة – دراسة مقارنة**- أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 1988، ص ص 36-37.

- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** هو "**صناعة الإنشاءات أي مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالتخطيط والتصميم والتنفيذ للمشروعات الإنشائية بمختلف القطاعات الإجتماعية والإقتصادية في الدولة**". [1]

ومنه فإن قطاع البناء والأشغال العمومية يتصف بنشاط إقتصادي وتقني رئيسي في جميع الدول ، بغض النظر عن مستوى تطورها وحجم ناتجها المحلي الإجمالي ، وتشمل تلك الصناعة عدة فعاليات تتصف بتوجهها نحو القطاع العام بصفة غالبة ولإحتياج منتجاتها إلى وقت طويل للتخطيط والتنفيذ ، وتشتمل تلك المنتجات المساكن، المستشفيات والطرق وتتعداها إلى المصانع، المطارات وغيرها، كما يتسع هذا القطاع بكونه صناعة تقدم خدماتها ومنتجاتها لباقي القطاعات الإقتصادية والصناعات حسب طلبات وأهداف محددة.

1 ـ 2) مهام قطاع البناء والأشغال العمومية: من بين مهام قطاع البناء والأشغال العمومية أنه يمتلك إمكانات هامة من الموارد البشرية على درجة عالية من الكفاءة ، يتقنون تقنيات التنفيذ، إعداد الدراسات، تسيير الأشغال الكبرى وكذا إدارة المشاريع والإشراف عليها، تحسين نوعية المنشآت القاعدية وصيانتها، وكذا جودة الخدمة العمومية كمايلي : [2]

– إنشاءات (مشاريع) الهياكل المعدنية مثل الجسور والسدود ومحطات الطاقة والخزانات؛

– أعمال الحفر للتكيف مع الإنشاءات المستقبلية على سبيل المثال الملاعب والطرق السريعة ومدرجات المطارات؛

– المؤسسات الخاصة التي تعمل على إنشاء هيكل على أرض يتطلب دستورها إجراء عمليات بحث مسبقة أو حفر أو غيرها من وسائل الراحة لقاعدة الأرض؛

– بناء الطرق، الطلاء والأعمال الملحقة مثل الحواجز وفن العُمران ؛

– الأعمال البحرية والنهرية يتعلق هذا العمل بتطوير وصيانة الموانئ والأنهار والقنوات والهيئات المائية؛

– مسارات السكك الحديدية (حياة كاملة للأشغال العامة) لتركيب وصيانة وتجديد المسارات والمعدات التكميلية الخاصة بهم (كهرباء، إشارة، ...)؛

– المياه حيث يشمل هذا النشاط محطات تجميع المياه، محطات الضخ، تخزين المياه، معالجة مياه الصرف الصحي وبناء شبكات النقل (مياه الأمطار ومياه الشرب، الصرف الصحي)؛

[1] وزارة الأشغال العمومية والنقل، **مفهوم قطاع البناء والأشغال العمومية** 8 فيفري 2018،
http://www.mtp.gov.dz/arabic/permalink/3674.html

[2] الإتحاد الوطني للأشغال العمومية، **مقدمة في قطاع الأشغال العمومية**، مجلة تعيينات الأشغال العمومية، الجزائر، الملف الأول، 2008 – 2009، ص ص 16 – 22.

– التطورات الحضرية في بناء شوارع المنشآة والساحات والحدائق والملاعب وجميع المرافق التي تسهل الحياة اليومية في المدينة؛

– أعمال كهربائية من الضروري تجهيز محطات توليد الطاقة وتركيب شبكات الإضاءة الكهربائية والإتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك التركيبات الكهربائية الصناعية.

يكون التقسيم والتصنيف النسبي للقطاع حسب المهام كما في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تصنيفات قطاع البناء والأشغال العمومية

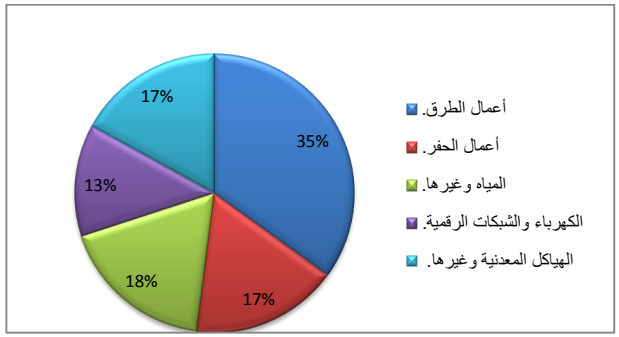

المصدر: الإتحاد الوطني للأشغال العمومية والبناء ، مرجع سابق، ص22.

1 3) فروع قطاع البناء والأشغال العمومية : يتصف قطاع البناء والأشغال العمومية بتشبعه وبشموله للكثير من الأنشطة، فهناك أنشطة مرتبطة مباشرة مثل أنشطة المقاولات والتشغيل والصيانة، الهندسة والإستشارات ومواد البناء والعمالة والتمويل ، وهناك قطاعات مرتبطة به بطريقة غير مباشرة مثل صناعات المعدات الثقيلة ، الصناعات الكيميائية، خدمات التسويق والإعلان وكل واحدة تابعة إلى فرع، حيث يتوزع العمال على أكثر من 257 قسما فرعيا، 318 وحدة تدخل و48 حظيرة عتاد. [1]

أيضا يعد هذا القطاع من أهم القطاعات الإقتصادية في معظم دول العالم من المباني العامة بكافة أنواعها: (مدارس، جامعات، وملحقاتها)، المصانع، المؤسسات الصناعية، المباني الإدارية والمشافي، المنشآت الصحية والتجارية والخاصة والرياضية والسياحية وما في حكمها، وكذلك مباني القطاع الخاص والبنى التحتية مثل: الطرق، الجسور، الأنفاق، شبكات الصرف الصحي والمياه، الخزانات والمحطات التقنية والتحلية، المعالجة والضخ وما ش ابهها، السدود، المنشآت المائية ، منشآت توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية ، السكك الحديدية،

[1] وزارة الأشغال العمومية والنقل، **مفهوم قطاع البناء والأشغال العمومية** 8 فيفري 2018،
http://www.mtp.gov.dz/arabic/permalink/3674.html

المطارات وكل المنشآت المشابه ة، وهو الأكثر دعما للناتج المحلي الإجمالي إذ يتكون قطاع البناء والأشغال العمومية عالميا من عدة فروع أهمها : الجهات الإدارية المعنية (المديرية العامة للطرق ، المديرية العامة لوسائل الدراسات والإنجاز ، مديرية التخطيط والتنمية، مديرية البنى التحتية البحرية/الجوية، مديرية البحث والإستشراف ، مديرية منظومات الإعلام والإعلام الآلي والإحصائيات) ، إضافة إلى الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالقطاع (الهيئة الوطنية للرقابة التقنية للأشغال العمومية). [1]

حيث تعمل هذه الجهات وفق إستراتجية ورؤية وطنية وخطط تنفيذية بالتنسيق مع عدة هيئات ووزارات لتنمية القطاع وتطويره وتعزيز موقعه التنافسي إقليميا.

وعليه يمكن تجزئة قطاع البناء والأشغال العمومية حسب النشاط كما يلي:

الشكل رقم 02: قطاع البناء والأشغال العمومية حسب النشاط

البناء	الأشغال العمومية
– مباني فردية (أجنحة)؛ – السكن الإجتماعي؛ – الإقامة (المكاتب، المدارس، المستشفيات والفنادق...).	– قنوات الاتصال؛ – البيئة المعيشية؛ – الطاقة.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

بهذا يكون قطاع البناء والأشغال العمومية قد شمل أكثر من الأنشطة المباشرة منها ، والغير مباشرة لدعم النمو الإقتصادي للبلاد وتطويره على المدى الطويل إقتصاديا وإجتماعيا.

2– واقع قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر ودوره التنموي : يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من أهم القطاعات نظرا لإرتباطه بالعديد من مكونات المجتمع الإجتماعية والإقتصادية ، وإنطلاقا من ه ذه العلاقة القوية يمكن للقطاع أن يكون قاطرة للتنمية.

2–1) واقع القطاع: يعد قطاعا ج البلللنمو الإقتصادي ، خالقا لفرص التشغيل ويسمح في الوقت ذاته ببعث حركية في باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، وبالتالي هو قاعدة لا غنى عنها لتطوير الإستثمار الوطني والأجنبي، بهذا المنظور فـإن القطاع يواصل بـذل جهود متعددة وضرورية تترجم من خلال إنشاء مشاريع إستثمارية هامة لابد منها لنجاح العملية التنموية للبلاد ، وتحقيقا لهذه الغاية يعد إنجاز منشآت قاعدية كبيرة

[1] وزارة الأشغال العمومية والنقل، **مفهوم قطاع البناء والأشغال العمومية** 8 فيفري 2018،
http://www.mtp.gov.dz/arabic/permalink/3674.html

1 - برنامج الإنعاش الإقتصادي: إن نمط تسيير الإقتصاد الوطني وإستراتيجية التنمية الإقتصادية التي يجب إتباعها كان إحدى إهتمامات قادة الثورة، بالرغم من التوجه والصورة التي لم تكن واضحة حول نموذج التنمية لأن الإقتصاد الجزائري كان شبه مدم ر، زيادة على ذلك مشاكل موضوعية تواجهها البلاد ، كالبطالة التي تفوق 70% ونسبة الأمية العالية 98% وكانت النتائج مثيرة للقلق، فقطاع البناء والأشغال العمومية لاحظ إنخفاض في الإنتاج بنسبة 55%، فقد إختفت 1400 منشأة أشغال عمومية من أصل 2000 منشأة، ثم صدور مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين إدارة تلك المشروعات الإقتصادية الموجودة آنذاك، وتولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي، الفلاحي والتجاري، وبإتباع إستراتيجيات التنمية الإقتصادية رغم التوجه والصورة التي لم تكن واضحة حول نموذجها، حيث تعتبر هذه العملية أولى مسيرة تصحيحية للإقتصاد بعد الإستقلال ، و مع المحاولات بدأت ملامح هذا النموذج تسير نحو التوجه لإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي (الزراعي) و إعتباره محرك للقطاعات الأخرى، ضمن سياسة إقتصادية إشتراكية ولكن في إطار ما يمكن تسميته الإشتراكية الجزائرية فقامت بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها، حيث إ عتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة عن قطاع المحروقات التي تميزت بالإرتفاع إلى غاية إنشاء مخطط الإنعاش الإقتصادي [1] ، فكانت بذلك:

1 1) مرحلة التخطيط الأولى: [2]

في الفترة (1970-1973) قامت المؤسسات العمومية، الجماعات المحلية والوزارات الوصية بتصور المشاريع الإستثمارية والتخفيف من حدة مشكل السكن في إقرار برامج لإنجاز 80.000 مسكن أي حوالي 0,9 مليار دج، وإختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط المركزي ، حيث كان الهدف المرجو من هذا المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

1 2) المخطط الرباعي الثاني:

خلال الفترة (1974-1977) تكملة للمخطط السابق تم الإستفادة فيه بـ 8,4 مليار دج في مجال السكن ومنشآت الهياكل القاعدية (50 مستشفى، 160 قاعدة متعددة الخدمات، 3000 مركز صحي، 4

[1] بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال(1962 – 1988)**، ترجمة صباح ممدوح كعدان، د ط، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، سوريا، 2012، ص31.

[2] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية** ع 8، جانفي 2005، جامعة وهران، وهران، الجزائر، ص 4.

(الطرقات) الذي يسمح للبلاد بدخول حيز العولمة مزودة بإقليم مجهز، مهيكل وقادر على جلب الإستثمار وتحفيز الأنشطة الإقتصادية وتعبئة المبادرات الفعالة، بالإضافة إلى ذلك لا يزال القطاع يبذل جهودا معتبرة في مجال حماية شبكة الطرقات وصيانتها، مع الحرص على عصرنة طرق التسيير والإستغلال. [1]

2 2) الدور التنموي للقطاع:

أصبح قطاع البناء والأشغال العمومية يشكل اليوم حلقة أساسية لكونه الأكثر ديناميكا و إزدهارا، والذي إحتل موقعا رياديا في السياسات الإقتصادية المنتهجة بالبلاد مند فترة الإستقلال بدوره التنموي: [2]

أما الجانب الإقتصادي فيتمثل في زيادة معدل النمو الإقتصادي ، بالإضافة إلى جذب الإستثمار الأجنبي والوطني وتكوين رأس مال ثابت، التنويع في القاعدة الإقتصادية بتعزيز الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص ذ و القيمة المضافة العالية زيادة على ذلك فللجانب الإقتصادي يساهم في الدور التنموي الإجتماعي في النهوض بروح المبادرة لإنشاء شركات وخلق مناصب شغل أي إستقطاب أكثر ما يمكن من الفئات العاطلة عن العمل، بالإضافة إلى تحسين ظروف المباني الأكثر حاجة للحياة اليومية، كذلك التطوير في المباني الغير صحية والأحياء الفقيرة وزيادة في مستويات الدخل.

بهذا يكون واقع قطاع البناء والأشغال العمومية و دوره التنموي شاملا لجميع الجوانب الإقتصادية ، الإجتماعية والسيادية من إستراتجيات تنفيذية ورؤية وطنية مستقبلية ، لتحقيق التنمية في مختلف القطاعات الأخرى.

المطلب الثالث: المشاريع التنموية وعلاقتها بالقطاع (وصف لواقع القطاع)

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تغيرات عد يدة، ساهمت بشكل كبير في تغير المفاهيم والإديولوجيات وكذا الإستراتيجيات وبالتالي تغير القرارات والأنظمة، حيث تعتبر القطاعات الإقتصادية العامة أو الخاصة القلب النابض للإقتصاد الوطني، بالرغم من أنها كانت ولازالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة.

إن الواقع الحالي لقطاع البناء والأشغال العمومية يلزم الرجوع إلى الحقبة التاريخية الماضية لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا.

[1] وزارة الأشغال العمومية والنقل، **مفهوم قطاع البناء والأشغال العمومية** 8 فيفري 2018، http://www.mtp.gov.dz/arabic/permalink/3674.html

[2] Mohamed Jamel Eddine ZAROUALI, Le secteur des BTP au Maroc: Aspects économiques et Sociaux, **Magazine de dossiers de recherches en Economie et Gestion**, N 03, Septembre 2014, P 33.

مستشفيات جامعية و 12 مدرسة تكوينية) ، وإتجهت الجهود في تمويل المشاريع الإقتصادية الضخمة (الحديد والمحروقات) وكذا الإهتمام بالقطاعات الغير إقتصادية الأمر الذي غير التوجه الزراعي إلى الصناعي. [1]

ظهرت بعدها سياسة الترقيع بين (1977–1979) حيث تميزت هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للإستثمارات والتنظيم التساهمي لخلق إستراتيجيات أخرى، وقد شهدت هذه الفترة تحقيق معدل نمو قدر بـ 6.9% وبلغ معدل الإستثمارات في القطاع 2% والمنشآت 2.6%، أما على صعيد الإنجازات فقد بلغ معدل القطاع 2.4% بمعدل إستهلاك 47% وتطور قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 41%. [2]

إلى غاية الثمانيات إجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم ، حيث وفي مضمون المخطط الخماسي الثاني (1985–1989) ركزت فيها على إنشاء مؤسسات ضخمة و إستقلالية تجارية مع ردم أمانة ووزارة التخطيط السابقة و الإعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الإقتصادي، جعل وسائل الإنتاج ملكية عامة بالإضافة إلى الإهتمام بالسوق الوطنية أولا والإنضمام إلى السوق العالمية كهدف أخير ، علما أن الحجم الإجمالي للنفقات الإستثمارية للمنشآت الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والتجهيزات الجماعية بلغ 48.4%، أي إستفادة قطاع البناء والأشغال العمومية بإجمالي 8.9%. [3]

رغم ذلك تميزت سنوات الثمانينات بأزمات إقتصادية خانقة بدءا بـإنفجار أزمة الديون، هذا الواقع كان له إنعكاسات كبيرة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي في بداية التسعينات، من خلال ظهور حالة الإنكماش والركود الإقتصادي، حيث إنخفض معدل النمو الإقتصادي بـ 0.6% مع إنخفاض الإستثمار بـ 4.2%، هذه الوضعية المزرية ألزمت لجوء السلطات الجزائرية إلى إتخاذ إجراءات بما تسمى التعديل الهيكلي ضمن مجموعة من التدابير المكونة من سياسة الموازنة، التي تهدف إلى التقليص أو القضاء على العجز وغيرها من التدابير ووصفت بالإصلاحية من أجل الخروج من الأزمة، حيث عرف قطاع البناء والأشغال العمومية في هذه المرحلة نصيبا منها لكونه القطاع الأكثر حيوية وديناميكية ومؤثر في القطاعات الأخرى.

[1] كربالي بغداد، مرجع سابق، ص 4.

[2] أحمد بكاي ومحمد سعيد سعيداني، واقع المحاسبة في قطاع البناء والأشغال العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري (دراسة ميدانية)، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا** ع 17، السداسي الثاني2017، ص 68.

[3] بلقاسم نويصر، **التنمية والتغير في نسق القيم الإجتماعية (دراسة سوسيولوجية)** ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، دفعة 2010– 2011، ص 185.

خلال الفترة (1994–1997): [1] كانت ظاهرة البطالة قد عرفت تزايد مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي، التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة، و قطاع البناء والأشغال العمومية كان في المقدمة بـ 61.59٪ رغم ذلك نسبة البطالة قد تجاوز ت 2.3 مليون أي 27.96% إلى غاية 2000 بنسبة 29.40%.

بهذا تكون أهداف سياسة الإنعاش الإقتصادي : [2] دعم النشاط الإقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في وسائل الميزانية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية ، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كي نزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الإستهلاكي و/أو الإستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) ، أو بتنشيط العرض (بدلا من الطلب) كذلك دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال، تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية وبالتالي دعم النمو وإمتصاص البطالة.

عموما كانت هذه السياسة تهدف إلى تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية على كافة الأصعدة، ويمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الإقتصادي يتمثل في رفع النمو الإقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

2 – برنامج دعم الإنعاش الإقتصاد ي Programme de soutien à la reliance économique (PSRE) (2001–2004): إن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أو المخطط الثلاثي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، ...، تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بإصلاحات المؤسسات ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ومن بين أهداف البرنامج: [3]

– تنشيط الطلب الكلي؛

– دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال؛

[1] عبد الباقي روابح وعلي همال، أثر إعادة الهيكلة على السوق العمل في الجزائر، **الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الإجتماعية للفترة(1991 – 1997)**، جامعة قسنطينة، يومي29–30 ماي 2000، ص 7.

[2] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأث رها على النمو، **مجلة الباحث**، ع 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص148.

[3] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائرالواقع والآفاق**، د ط، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص ص 216 – 217.

- المساهمة في توفير مناصب الشغل، لاسيما في قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية؛
- إنهاء العمليات التي في طور الإنجاز ؛
- إعادة الإعتبار للبنى التحتية وصيانتها؛
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز لاسيما الوطنية.

ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاع ات فرعية، والجدول الموالي يوضح ذلك مع العلم أن المبالغ المذكورة خاصة برخص البرامج المدرجة ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي.

الجدول رقم 03: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

الوحدة: مليار دج.

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "مبالغ"	المجموع "نسبة مئوية"
1) أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	% 40,1
2)تنمية محلية و بشرية.	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	% 38,8
3)دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	% 12,4
4)دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	% 8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	% 100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

من الجدول يتبين أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص له أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث إستفاد ببرنامج خاص يقدر 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، توزعت على النحو التالي : [1] 142.9 مليار دج للتجهيزات الهيكلية وكذلك بناء وتسليم 700000 مسكن، 1.7 مليار دج لتأمين الموانئ والمطارات والطرقات، 10 مليار دج للإتصالات، 2222 دج لإحياء الفضاءات الريفية، الجبال، الهضاب العليا والواحات، حيث يدل ذلك على عزم الحكومة على تد ارك العجز والتأخير الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات ، والتي

[1] سمير شرقرق، دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر (2001 – 2013)، **مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير**، ع 3، سبتمبر 2014، وجدة، المغرب، ص 17.

أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية إستعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية (العامة و الخاصة) من خلال توسيع مجال نشاطها، مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة (مباشرة أو غير مباشرة) وبالتالي تقليص نسبة البطالة في الفترة 2000–2004 من 29.8% إلى 17.7%، حيث سيساهم الإستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للإستثمار، وبالتالي رفع معدلات الإستثمار المحلية والأجنبية ويرجع هذا الإهتمام إلى الوعي بدور القطاع في التنمية الإقتصادية وتأثيره على بقية القطاعات الأخرى.

3 – سياسة دعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance (PCSC) (2005–2009): تندرج سياسة دعم النمو الإقتصادي ضمن برنامج المصالحة الوطنية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة، وهو برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي يكون في مستوى التحديات التي لابد للبلاد من رفعها ، إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ 4202.7 مليار دج مقسم على خمسة برامج فرعية وإستفاد برنامج تطوير الهياكل القاعدية بـ 1703.1 مليار دج أي بنسبة 40.5% من إجمالي البرنامج منها 35.22% لصالح قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث منها: 1300 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع البناء 393 مليار دج لبناء وإنجاز مليون وحدة سكنية وقطاع التهيئة العمرانية 10.15 مليار دج، أما الموارد المائية 393 مليار دج. [1]

كانت حصيلة الإنجازات: [2]

- إنجاز ما مقداره 67,369 كم من أشغال الطرقات موزعة عبر كامل التراب الوطني (شمال،هضاب عليا وجنوب)؛
- إستكمال الشطر الجزائري من الطريق الصحراوي من خلال تسليم آخر مقطع والرابط بين تمنراست والحدود الجزائرية النيجيرية على مسافة 415 كلم؛
- عصرنة وتحديث المحاور المهيكلة؛
- إنجاز 200 دراسة خاصة بالطرق، الطرق السيارة والمنشآت الفنية؛
- إنجاز 11 ميناء وملاجئ للصيد؛
- إنجاز تدعيم 21 مدرج مطاري؛
- إنجاز 500 دار صيانة مجهزة ووسائل الصيانة لشبكة الطرق.

من بين تحليل النمو القطاعي التي عرفته فترة سياسة دعم النمو الإقتصادي قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي عرف تطورا كبيرا بنتائج إيجابية بصفة متواصلة، إذ ساهم هذا القطاع نهاية 2009 بنسبة

[1] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر(2000–2010)، **مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية**، ع 12، ديسمبر 2012، جامعة الشلف، الجزائر، ص 254.

[2] سمير شرقرق، مرجع سابق ، ص 22.

8.7%، محتلا بذلك المركز الثالث من خلال مساهمته في الثورة الوطنية الثالثة بعد كل من قطاعي المحروقات والخدمات، ذلك بسبب الإستثمارات العامة الكبيرة المخصصة لتطوير الهياكل القاعدية وبناء المساكن، كما ساهم أيضا بنسبة 11.1% من القيمة المضافة الإجمالية و16.2% من القيمة المضافة خارج المحروقات. [1]

ما يعاب على هذا القطاع أن جزء كبير من نموه مرتبط بنفقات التجهيز (الإستثمار) للدولة، حيث تكاد أن تنعدم مساهمة القطاع الخاص في نمو ه بالإضافة إلى ذلك أنه مرتبط بوضع الميزانية وهذا ما يؤدي إلى فقدان الصلابة والقوة ، كما أن الأمر الذي يلاحظ على هذا القطاع أنه يعاني من التأخر في إنجاز وإنطلاق المشاريع.

4 - سياسة توطيد النمو الإقتصادي (من الريع الى القيمة المضافة) (2010-2014) Programme de consolidation de la croissance économique (PCCE): يندرج هذا البرنامج في إطار حركية إعادة البناء الوطني التي إنطلقت منذ عشر سنوات ، بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تم مباشرته سنة 2001 وفقا للموارد التي كانت متوفرة آنذاك، وهو إنطلاقة جديدة نحو القيمة المضافة خارج المحروقات، والتنمية الإقتصادية الشاملة، حيث تم التركيز في دعم ومرافقة القطاعات الإقتصادية المنتجة والخروج التدريجي من تبعية الغاز والبترول ، ومن بين أهداف البرنامج التي يساهم فيها قطاع البناء والأشغال العمومية ما يلي: [2]

- تشجيع إنشاء مناصب الشغل من خلال الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني؛
- إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس للبرنامج.

خصص للبرنامج الجديد: [3] مبلغ أولي قدر بـ 11.534 مليار دج حيث إستفاد قطاع البناء والأشغال العمومية بمبلغ قدره 8400 مليار دج بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج، أي بزيادة أكبر من 2% عن البرنامج السابق وبمبلغ يفوق 88 مليار دولار للأشغال المتعلقة بالبنية التحتية للبلاد، وإستكمال بعض المشاريع التي عرفت التأخير في السياسة السابقة ك الطريق السيار شرق-غرب ، الذي رصد له مبلغ إضافي يقدر بـ 3132 مليار دج ، بالإضافة إلى ذلك إستهدفت السياسة فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلاد وتعزيز المنشآت الأساسية، إضافة إلى إنجاز ثلاث مطارات وتعزيز 25 ميناء لتسهيل عملية النقل، أما فيما يخص قطاع النقل هو الآخر رصد له مبلغ يقدر بـ 2816 مليار دج من أجل إنجاز 17 خط جديد للسكك الحديدية، أي 4000 كلم على طول المدن الساحلية الرئيسية، تسليم مشروعي مترو الجزائر ووهران، إنجاز الترامواي في 14 مدينة، كما تم إستحداث 27 مؤسسة للنقل الحضري وإنجاز 35 محطة برية، وإستحداث

[1] الشارف عتو ومحمد حدو ، تحليل أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي على النمو الجزائري(2000-2014)، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم والشلف، 2009، ص 204.

2 بلال بوجمعة، تقييم سياسة الإنعاش الإقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي دراسة قياسية (2001-2010)، **مجلة البشائر الإقتصادية**، ع 1، سبتمبر 2014، جامعة أدرار، ص 39.

[3] سمير شرقرق، مرجع سابق ، ص ص24-25.

ثمانية مطارات وتوسيع أربعة موانئ، وأخيرا قطاع التهيئة الإقليمية والبيئة، حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ 500 مليار دينار موجه نحو إنجاز أربعة مدن جديدة، تغطية مختلف التكاليف المتعلقة بالحفاظ على البيئة وكذا تسيير النفايات والقمامات، بالإضافة إلى هيمنة قطاع البناء والأشغال العمومية فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة بتخفيض معدل البطالة في حدود 9%، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع معدل النمو 19.4% في سنة 2010، وهذا التطور في الإنتاجية السنوية ساهم في رفع نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في تكوين الناتج الداخلي الخام من سنة لأخرى، هذا راجع إلى الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في هذا النشاط، الذي يساهم بنسبة لا تقل عن 80% من إنتاجية القطاع وبمتوسط معدل نمو لا يقل عن 17.6% سنويا، فبالرغم من تطور المساهمة النسبية لمؤسسات القطاع العام في الإنتاجية العامة للقطاع ، إلا أن الدور الأكبر في تطور إنتاجية قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر يعود إلى القطاع الخاص.

من هذا المنطلق فإن الدور المنوط بهذا القطاع ينم عن إرادة الدولة في وضع أسس الإستراتيجية الوطنية لتنمية تتميز بالديمومة، وذلك من خلال: [1]

- المساهمة الفعالة في النمو وإستحداث مناصب الشغل؛
- المساهمة في تجسيد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية؛
- الآثار الناجمة عن الإستثمارات المعتمدة، التي من شأنها دفع عجلة التنمية وتأثيرها على قطاعات النشاط الأخرى؛
- المشاركة في سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني، من خلال الآثار المترتبة على التشغيل ومخططات الأعباء الموفرة للمؤسسات العمومية والخاصة المكلفة بالإنجاز، وتقديم الخدمات العمومية والتزويد بالتجهيزات الكبرى الخاصة بالمنشآت الأساسية.

[1] وزارة الأشغال العمومية، **السياسة الحكومية في مجال الأشغال العمومية**سبتمبر 2015، ص 2.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية حول الدراسة

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى بعض ما توصل إليه بعض الباحثين السابقين في هذا المجال، ونظرا لقلة الدراسات المتعلقة بمساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التنمية الإقتصادية، وبإعتبار أن هذا القطاع جزء مهم في التنمية الإقتصادية نجد أن معظم الدراسات السابقة تتعدد وتختلف حسب إختلاف زاوية الرؤية للموضوع، كذا تعدد المناهج وطرق الدراسة وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات.

المطلب الأول :الدراسات السابقة لموضوع قطاع البناء والأشغال العمومية والتنمية الإقتصادية

تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة إلى حد ما لموضوع الدراسة إلى ثلاثة تقسيمات مرتبة حسب الحداثة أو ما يعرف بالإطار الزمني كما يلي:

1 -**الدراسات المحلية:** ستتم الإشارة هنا إلى دراستين جزائريتين هما:

1 -1) الدراسة الأولى: نور الدين شتوح ، **تحليل المدخلات والمخرجات العمومية لقطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر 2001-2011**، مقال في مجلة البحوث الإقتصادية العربية العددان 67-68، صيف خريف 2014.

أ -**إشكالية الدراسة:** تتمحور في الإجابة عن تساؤلات منها:

- ماهي المقاييس الكمية لإبراز أثر قطاع البناء والأشغال العمومية في الاقتصاد الجزائري؟
- كيفية تقييم الطريقة للآثار القطاعية للهيكل الإنتاجي للإقتصاد وتقييم البرامج التنموية؟

ب -**أهدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى:

- كيفية الوصول إلى المقاييس الكمية لـلآثار القطاعية في الإقتصاد الوطني من خلال تحليل تقنية المدخلات والمخرجات؛
- الوصول إلى نتائج من شأنها مساعدة صانعي القرار في السياسة الإقتصادية الكلية على معرفة الآفاق المستقبلية لهذا القطاع الحيوي.

حيث إستخدم الباحث الأسلوب الوصفي ليتطرق إلى مفهوم تحليل المدخلات والمخرجات كتقنية أساسية في الإقتصاد الكمي ، ثم أتبعه بالتطرق إلى آليات تحليل آثار السحب والدفع الكمي لقطاع البناء والأشغال العمومية وكيفية إبراز دورها في الإقتصاد الوطني ، من خلال معرفة أهمية القطاع وتشابكه مع القطاعات الأخرى ومدى تأثيره في العملية الإنتاجية وتأثره بها.

ج- **أهم النتائج:** تلخصت في شقيها النظري والتطبيقي فيما يلي:

- تحليل دور ومكانة قطاع البناء والأشغال العمومية من خلال تقنية تحليل المدخلات والمخرجات؛
- أثر السحب لقطاع البناء والأشغال العمومية الجزائري أكبر من أثر الدفع وأنه يسير بوتيرة متزايدة من 2001 حتى 2011؛
- كما تظهر نتائج دراسته أن الأرقام والمؤشرات المختلفة أثبتت أن القطاع يعمل كقوة محركة في الإقتصاد الوطني.

1-2) الدراسة الثانية: دراسة سمير شرقرق ، **دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013**، مقال في مجلة ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، العدد 3، سبتمبر 2014.

أ -**إشكالية الدراسة:** تمثلت في التساؤل التالي: ما مدى مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في دعم النمو الإقتصادي وتوفير اليد العاملة في الجزائر؟

ب -**أهداف الدراسة :** هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة دراسة أهمية قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر؛
- دور هذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي وكذا توفير اليد العاملة.

تم التركيز في هذه الدراسة على توضيح أهمية قطاع البناء والأشغال العمومية ب إستخدام الأسلوب التحليلي الوصفي، وذلك ضمن برامج التنمية المنتهجة منذ 2001، بالإضافة إلى إبراز أثر هذا القطاع على النمو الإقتصادي وكذا التشغيل في الجزائر ب إستقطاب نسبة لا بأس بها من اليد العاملة ، بتوضيح البرامج الإستثمارية الضخمة التي تنفذها السلطات الجزائرية.

ج- **نتائج الدراسة:** كانت أهمها بذكر الإختلالات والنقائص الموجودة في القطاع والمؤثرة في النمو الإقتصادي وهي:

- النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة التنمية في الفترة الأخيرة لا تتناسب مع الوضع الإقتصادي الذي تعيشه الجزائر؛
- الدولة لم تستفد من التجربة التنموية السابقة على مستوى القطاع في تحسين الهدف التنموي؛
- عدم القدرة على إنجاز المشاريع في آجالها المطلوبة وعدم القدرة على التقييم الصحيح لتكلفة المشاريع؛
- إن تأثير سياسات الإنفاق في قطاع البناء والأشغال العمومية المنتهجة منذ سنة 2001 على معدل النمو الإقتصادي تأثير ضعيف وغير مستدام.

2 -الدراسات العربية: تم إختيار دراستين تتوافق مع الدراسة الحالية وهما:

2 -1) محمد جمال الدين زروالي، Mohamed Jamel Eddine ZAROUALI

Le Secteur des BTP au Maroc: Aspects écomomiques et Sociaux, magazine de dossiers de recherches en économie et de gestion, Nº 03, septembre 2014.

تمحورت هذه الدراسة في الأهمية الحيوية لقطاع البناء والأشغال العمومية ، فعلى الرغم من التنوع القطاعي للإقتصاد المغربي، إلا أن هذا الباحث وضح مدى مساهمة القطاع بشكل كبير في النمو الإقتصادي من ناحية الإستثمار (الأجنبي) وتكوين رأس المال الثابت، كما تطرق إلى الآثار المباشرة والغير مباشرة للقطاع بتوفير بعض الحلول لبعض المشاكل الإجتماعية للحد من البطالة.

أ -أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى:

-الوصول إلى حلول لزيادة النمو الإقتصادي الوطني والحد من المشاكل الإجتماعية؛

-تحليل مساهمة هذا القطاع في تعزيز الإقتصاد الوطني؛

-تقييم قطاع البناء والأشغال العمومية في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين المغاربة.

ب- نتائج الدراسة:

- زيادة القيمة المضافة التي يخلقها القطاع لها آثار مباشرة على صياغة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الإقتصادي؛
- تكوين رأس المال الإجمالي وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- حل بعض المشاكل السكان من خلق قطاع البناء للوظائف وبالتالي إمتصاص البطالة؛
- محاولة قطاع البناء إستيعاب العجز السكني وزيادة العرض؛
- إستنزاف المزيد من رأس المال في هذا القطاع وزيادة الطلب المحلي على السكن ، الأمر الذي يعود بالفائدة على كل من المجالين الإقتصادي والإجتماعي للبلاد.

2 -2) م بشير بن عبد الحميد العظم، عبد الكريم بن إبراهيم النافع وآخرون، **مشاكل قطاع البناء والتشييد وسبل علاجها بالمملكة العربية السعودية**، مجلة منتدى الرياض الإقتصادي نحو التنمية الإقتصادية المستدامة، الدورة السادسة، 9 – 11، ديسمبر 2013.

تتلخص الدراسة حول إستعراض تعريف قطاع البناء والتشييد ، والدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي والخاص في إنعاشه، كما تم التطرق إلى الأمور التنظيمية للقطاع وأنظمته ومكوناته من مقاولين ومهنيين، كما تم توضيح المدخل الإقتصادي للإنفاق على القطاع ورؤيته التخطيطية ومشاكله المالية وآثارها السلبية على

الإقتصاد والمجتمع، إضافة إلى المستجدات الحديثة في القطاع والتعرض إلى معاناة القطاع الخاص والأفراد اللذين يقومون بتنفيذ مشاريعهم بأنفسهم.

أ – إشكالية الدراسة: كانت مبنية على الحاجة إلى إستكمال جوانب القصور في الدراسات السابقة، لمشاكل البناء والتشييد بحيث يتم التحليل والتشخيص لإنتهاج منظور إقتصادي شامل.

ب -أهداف الدراسة: الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تشخيص مشاكل قطاع البناء والتشيد بالمملكة وإيجاد الحلول الملائمة لتلك المشاكل التي تتماشى مع الإقتصاد ككل، وإقتراح سياسات وآليات للتنفيذ مطابقة للنظرية اللكينزية لتقليل آثارها السلبية بما يحقق نمو القطاع وتطويره ضمن منظومة الإقتصاد الوطني.

ج- نتائج الدراسة: – عدم إستقرار إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي؛

- تفاوت معدلات النمو الإقتصادي للقطاع دون وجود إتجاه عام واضح لتطورها؛
- توقع إرتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة تكاليف إستخدام وتشغيل العمالة الوافدة؛
- إختلال توزيع القيمة المضافة بين عوامل الإنتاج؛
- المشاكل التقنية والمهنية من أهم القضايا التي يعنيها القطاع؛
- أسباب تأخر تنفيذ المشاريع وخاصة الحكومية.

3- الدراسات الأجنبية: تم إختيار دراستين تتوافقان مع الدراسة الحالية هما:

3-1) Catherine ADARVE, Kristel COSTA et autres, **Le BTP un secteur éconmique porteur** , magazine analyse de secteur, 24 /12/2012.

دراسة تأثير قطاع البناء على المستوى الوطني والتعريف بالإستراتيجيات اللازمة لنجاح الشركات في تنفيذها في هذا القطاع والتأثير الذي تتحمله، وعلى وجه الخصوص أهمية الإسكان المستدام في إستدامتها في هذا القطاع بالإضافة إلى دراسة دور الإستثمار في قطاع البناء كمسألة ضرورية، كذلك توضيح تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بأنها معلمة لا غنى عنها اليوم في صناعة البناء، ودراسة حالة كيفية وضع الشركات لنفسها في السوق.

أ – إشكالية الدراسة: لا تتوفر هذه الدراسة على إشكالية مطروحة وإكتفت بالجانب الوصفي للموضوع.

ب -أهداف الدراسة : إستخدام قطاع البناء كمؤشر لمعرفة الوضع الإقتصادي والمالي في الوقت الحالي ، تأكيد إلتزام الشركات بالإبتكار وتبني إستراتيجيات تلبي توقعات الطلب في الإستثمارات، تأثير التنمية المستدامة على قطاع البناء بإستخدام الموارد المتجددة في كل مكان، تشجيع إنشاء وصيانة مراكز البحوث لبناء الإبتكارات وإنشاء التجمعات بالإضافة إلى تطوير التصميم البيئي.

ج- نتائج الدراسة:

- تحتاج الشركات إلى تنفيذ إستراتيجيات تركز في المقام الأول على مهارات وأمن موظفيها؛
- إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتدريب المهني هما اللذان يسبقان عملية التطوير؛
- إستخدام مواد جديدة مثل الموارد المتجددة والمواد المحتوية على مواد بيولوجية تسمح بإنشاء المزيد من المباني البيئية والصديقة للبيئة ؛
- إتباع الشركات للتقنيات الجديدة من أجل نقل صورة التنمية المستدامة التي تعتبر من قواعد دفع الإبتكارات العظيمة.

3-2) Wellington Didibhuku Thwala**, Employment creation through public works programmes and projects in south Africa experiences and potentials,** magazine research gate, 17/06/2017.

تتناول هذه الدراسة بعض التجارب الإفريقية السابقة فيما يتعلق ببرامج الأشغال العمومية والبناء، ثم تحدد الإسهام المحتمل الذي يمكن أن تقدمه برامج خلق فرص العمل، للتخفيف من مشكلة البطالة وإستراتيجية تحقيق النتائج، ثم تصف الدراسة المشكلات التي تواجهها جنوب إفريقيا حتى الآن فيما يتعلق بخلق فرص العمل من خلال برامج الأشغال العامة.

أ - **إشكالية الدراسة:** لا تتوفر هذه الدراسة على إشكالية مطروحة وإكتفت بالجانب الوصفي للموضوع.

ب -أهداف الدراسة: الهدف هو النظر في الخبرات والمشاكل والمساهمة المحتملة لبرامج خلق العمالة في التخفيف من مشكلة البطالة في البلدان الإفريقية الأخرى ، من خلال مشاريع الأشغال العامة وبناء البنية التحتية العامة بإستخدام أساليب كثيفة للعمالة، ثم وصف المشاكل والخبرات التي تم مواجهتها في جنوب إفريقيا فيما يتعلق بخلق فرص العمل من خلال بناء البنية التحتية العامة.

ج- نتائج الدراسة:

- فشل المشاريع والبرامج في جنوب إفريقيا، والذي يرجع إلى عوامل مختلفة يجب تجنبها في المستقبل من أجل نجاحها؛
- الإستثمار في البنية التحتية له قدرة هائلة على تصحيح مستويات البطالة والفقر المرتفعة في جنوب إفريقيا وأيضاً لتصحيح نقص المهارات.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات المحلية، العربية والأجنبية يتم الآن تبيان أوجه التشابه والإختلاف بينها وبين الدراسة الحالية على النحو الأتي:

1 -المقارنة مع الدراسات المحلية: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04: مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	تحليل المدخلات والمخرجات العمومية لقطاع البناء والأشغال العمومية	دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل	قطاع البناء والأشغال العمومية و مساهمته في التنمية الإقتصادية
الهدف	الوصول إلى نتائج من شأنها مساعدة صانعي القرار في السياسة الإقتصادية الكلية على معرفة الآفاق المستقبلية لهذا القطاع الحيوي	دور هذا القطاع في تحقيق النمو الإقتصادي وكذا توفير اليد العاملة	تحليل مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الإقتصاد الوطني
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2011-2001	2013-2001	2016 -1974
طريقة معالجة الموضوع	تحليل تقنية المدخلات والمخرجات	التحليلي الوصفي	تحليلية قياسية

النتائج	أثر السحب لقطاع البناء والأشغال العمومية الجزائري أكبر من أثر الدفع وأنه يسير بوتيرة متزايدة	تأثير سياسات الإنفاق في قطاع البناء والأشغال العمومية المنتهجة على معدل النمو الإقتصادي ضعيف وغير مستدام	محاولة معرفة مساهمة القطاع بشقيه العام والخاص في الإقتصاد الوطني وأيهما أفضل بالإضافة إلى النمذجة القياسية

المصدر: من إعداد الطالبتين.

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات إشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوانبه وإختلفت في فترات الدراسة وطريقة المعالجة، حيث أن الدراستين المحليتين إستخدمتا الأسلوب التحليلي لكن بطرق مختلفة، بينما الدراسة الحالية ستتخذ نفس المنحى لكن بالإعتماد على التحليل الإحصائي والقياسي.

2- المقارنة مع الدراسات العربية: كذلك يمكن توضيح أوجه التشابه والإختلاف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	قطاع البناء والأشغال العمومية	مشاكل قطاع البناء والتشييد	قطاع البناء والأشغال العمومية ومساهمته في التنمية الإقتصادية
الهدف	الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للقطاع	تشخيص مشاكل قطاع البناء والتشيد وإيجاد الحلول الملائمة	تحليل مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الإقتصاد الوطني
عينة الدراسة	المغرب	المملكة العربية السعودية	الجزائر
فترة الدراسة	2014	2012	2016-1974
طريقة معالجة الموضوع	الوصفي	التحليلي الإحصائي	تحليلية قياسية

النتائج	تحقيق فائدة على كل من المجالين الإقتصادي والإجتماعي بتكوين وإستنزاف المزيد من رأس المال الإجمالي في هذا القطاع	عدم إستقرار إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتفاوت معدلات النمو الإقتصادي للقطاع دون وجود إتجاه عام واضح لتطوره	محاولة معرفة مساهمة القطاع بشقيه العام والخاص في الإقتصاد الوطني وأيهما أفضل بالإضافة إلى النمذجة القياسية

المصدر: من إعداد الطالبتين.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع الدراسات إشتركت في موضوع الدراسة، وإختلفت في طريقة معالجتها للموضوع، حيث أن الدراسة الأولى إستخدمت المنهج الوصفي لتحديد الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للقطاع، أما الدراسة الثانية فركزت على المنهج التحليلي الإحصائي، عن طريق إيجاد النسب المئوية والتكرارات وكذلك المتوسطات المتحركة، وذلك للتعرف على إتجاهات المبحوثين حول ما يواجهه القطاع من مشاكل ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، بينما الدراسة الحالية هي تحليلية قياسية سيستعرض فيها التحليل الإحصائي للمتغيرات وكذا إمكانية إخضاعها إلى نموذج قياسي.

3-3) المقارنة مع الدراسات الأجنبية: يمكن توضيح أوجه التشابه والإختلاف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	
موضوع الدراسة	البناء: قطاع إقتصادي متعاظم	برامج الأشغال العامة والمشاريع	قطاع البناء والأشغال العمومية ومساهمته في التنمية الإقتصادية
الهدف	إستخدام قطاع البناء كمؤشر لمعرفة الوضع الإقتصادي والمالي	خلق فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة	تحليل مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الإقتصاد الوطني
عينة الدراسة	فرنسا	جنوب إفريقيا	الجزائر
فترة الدراسة	2012	2008	2016-1974

طريقة معالجة الموضوع	وصفية	وصفية	دراسة تحليلية قياسية
النتائج	إتباع الشركات التقنيات الجديدة من أجل نقل صورة التنمية المستدامة التي تعتبر من قواعد دفع الإبتكارات العظيمة	تغيير برنامج الأشغال العامة في جنوب إفريقيا مع تغير بيئة السياسة	محاولة معرفة مساهمة القطاع بشقيه العام و الخاص في الإقتصاد الوطني و أيهما أفضل بالإضافة إلى النمذجة القياسية

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن جميع الدراسات إشتركت في أحد جوانب موضوع الدراسة وإختلفت في فتراتها وعيناتها، إضافة إلى إستخدامها نفس الأسلوب الوصفي في عرض الإختلالات الموجودة في القطاع وأسبابها على عكس الدراسة الحالية التي ركزت على نمذجة هذا القطاع وترجمة نتائج هذه التحاليل وإسقاطها على أرض الواقع.

خلاصة الفصل:

يعتبر دور البناء والأشغال العمومية عموما في التنمية الإقتصادية من العلامات الدالة على تقدم الدول، فهذا القطاع له دور حيوي في حياة الأفراد والشعوب بإعتباره نشاطا إقتصاديا وإجتماعيا، يؤثر مباشرة على الإقتصاد الوطني عن طريق توسيع نطاق الإستثمار المحلي والأجنبي، ويزيد في العمالة وبالتالي زيادة مستويات الدخل القومي.

كما تعتبر خدمات قطاع البناء والأشغال العمومية من الإيرادات الفعالة، وذلك للدور الذي تلعبه في بعث الحركية في باقي القطاعات الإقتصادية الأخر ى، تحقيق أفضل في تنويع القاعدة الإقتصادية وكذلك التنسيق بين فروع هذا القطاع.

فلغرض إعادة التوازنات الإقتصادية الكبرى جاءت إسهامات هذا القطاع في ظل البرامج والإصلاحات العديدةالتي تهدف في مجملها إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية، لتمكينها من التطور والتأقلم مع المتغيرات في ظل إقتصاد مفتوح، والتي تستهدف التعبئة الحقيقية للإستثمار بكل أشكاله ولهذا الطاقات الفنية والبشرية والمادية.

سنحاول في الفصل الموالي معرفة مساهمة هذا القطاع بشقيه العام والخاص ضمن حساب الإنتاج وحساب الإستغلال في الإقتصاد الوطني، وكذلك أي منهما الأكثر مساهمة بالإضافة إلى محاولة إيجاد نموذج لهذا القطاع.

الفصل الثاني

تمهيد:

تختلف مساهمة القطاعات المكونة لأي إقتصاد في أهميتها من دولة إلى دولة ومن فترة إلى أخرى، حيث يعد قطاع البناء والأشغال العمومية الجزائري كما جاء ذكره سابقا ، المجهز الوحيد والكبير للقطاعات الأخرى من حيث توفيره للبنى التحتية، من شق الطرقات والسكك الحديدية، بناء المطارات والسدود وحتى قنوات الري والصرف الصحي ، بالإضافة إلى مساهمته الكبيرة في توفير مناصب الشغل ودفع عجلة التنمية على جميع الأصعدة، سيتم خلال هذا الفصل التطرق لهذه الأهمية الكبيرة ونسبة المساهمة التي تعتبر جد فعالة وأساسية في الإقتصاد الوطني ، من خلال التركيز على متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال وكذلك محاولة معرفة أي من القطاعين العام أو الخاص المساهم بقوة، بالإضافة إلى إمكانية وضع نموذج لهذا القطاع وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

في هذا المبحث سيتم التعرف على مختلف الطرق والأساليب بدءا بالتعريف بمجتمع الدراسة والعينة والمتغيرات المدرجة فيها، ثم الأدوات المستخدمة في ال تحليل من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما: – الطريقة المتبعة في الدراسة.

– الأدوات المستخدمة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

تم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الطرق، ف في الجانب التحليلي سيتم إستخدام طريقة التحليل العاملي، التحليل العنقودي وكذلك التحليل التمييزي أما في الدراسة القياسية فسيتم الإعتماد على منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ **VECM (Vector Error Correction Model)**.

1 – مجتمع الدراسة والعينة: تم في هذه الدراسة الأخذ بالحسبان ثماني متغيرات تتعلق بحساب الإنتاج وحساب الإستغلال لـ 43 مشاهدة، تمثل سنوات الدراسة التي إمتدت من سنة 1974 إلى غاية 2016، حيث تشير هذه القيم إلى وزن وأهمية قطاع البناء والأشغال العمومية من بين إجمالي القطاعات الأخرى ، من منظور الحسابين سالفي الذكر للإقتصاد الوطني الجزائري الذي يضم بدوره 19 قطاع، حسب ما ورد في إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء **(ONS)**.

2 – التعريف بمتغيرات الدراسة: بناءا على ما جاء في الفصل الأول من إستراتيجيات التنمية الإقتصادية، متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال وما ورد في الدراسات السابقة، تمت صياغة نموذج للدراسة الذي يضم متغيرات يمكن ترميزها وفق ما يتماشى والأساليب الإحصائية والقياسية والهدف منها، كما يلي:

2 1) المتغير التابع: هو عبارة عن الإنتاج الخام **PB** والذي يعتبر أهم مؤشر للتنمية الإقتصادية، حيث تم التعبير عنه بالنسبة المئوية.

2 2) المتغيرات المستقلة: تم كذلك التعبير عنها بالنسب المئوية، وهي كالتالي:

الإستهلاكات الوسيطية **CI**، القيمة المضافة **VA**، إستهلاك الأصول الثابتة **CFF**، الدخل الداخلي **RI**، الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج **ILP**، تعويضات الأجراء **RS** والفائض الصافي للإستغلال **ENE**.

تم تلخيص ترميزاتها المختلفة لكل دراسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: ترميزات متغيرات الدراسة

الرمز	التسمية	ملاحظة
PBS	مساهمة PB للقطاع في مجمل قطاعات الوطن	تم إستخدامها في التحليل العاملي والعنقودي في الدراسة الإحصائية وكذلك في الدراسة القياسية
CIS	مساهمة CI للقطاع في مجمل قطاعات الوطن	
VAS	مساهمة VA للقطاع في مجمل قطاعات الوطن	
CFFS	مساهمة CFF للقطاع في مجمل قطاعات الوطن	
RIS	مساهمة RI للقطاع في مجمل قطاعات الوطن	
ILPS	مساهمة ILP للقطاع في مجمل قطاعات الوطن	
RSS	مساهمة RS للقطاع في مجمل قطاعات الوطن	
ENES	مساهمة ENE للقطاع في مجمل قطاعات الوطن	
PBE	مساهمة PB للقطاع العام في مجموع القطاع	تم إستخدامها في التحليل التمييزي ضمن الدراسة الإحصائية (التحليلية)
CIE	مساهمة CI للقطاع العام في مجموع القطاع	
VAE	مساهمة VA للقطاع العام في مجموع القطاع	
CFFE	مساهمة CFF للقطاع العام في مجموع القطاع	
RIE	مساهمة RI للقطاع العام في مجموع القطاع	
ILPE	مساهمة ILP للقطاع العام في مجموع القطاع	
RSE	مساهمة RS للقطاع العام في مجموع القطاع	
ENEE	مساهمة ENE للقطاع العام في مجموع القطاع	
PBP	مساهمة PB للقطاع الخاص في مجموع القطاع	
CIP	مساهمة CI للقطاع الخاص في مجموع القطاع	
VAP	مساهمة VA للقطاع الخاص في مجموع القطاع	
CFFP	مساهمة CFF للقطاع الخاص في مجموع القطاع	
RIP	مساهمة RI للقطاع الخاص في مجموع القطاع	
ILPP	مساهمة ILP للقطاع الخاص في مجموع القطاع	
RSP	مساهمة RS للقطاع الخاص في مجموع القطاع	
ENEP	مساهمة ENE للقطاع الخاص في مجموع القطاع	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تم إستخدام كل من الأدوات الإحصائية والقياسية التالية والتي تم تلخيصها فيما يلي ، بما يتماشى والأهداف المنشودة ضمن حيثيات هذه الدراسة.

1- الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة:

1-1) الأدوات الإحصائية: تتمثل الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة في التحليل العاملي، التحليل العنقودي والتحليل التمييزي.

أ - **التحليل العاملي:**

- **مفهومه:** هو عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات بظاهرة معينة، حيث يبدأ ببناء مجموعة جديدة من المتغيرات المحددة على العلاقات في مصفوفة الإرتباط، فيحول مجموعة المتغيرات إلى مجموعة جديدة من المتغيرات المركبة أو المكونات الأساسية التي لا تربط كل منها بالأخرى إرتباطا عاليا، ويجري وضع توافيق خطية للمتغيرات على أساس العوامل التي تنتج عن حساب التباين في مجموعة البيانات ككل، ويشكل التوفيق الأفضل للمكونات الأساسية الأولى العامل الأول، كما يحدد التوفيق الأفضل للمكونات الأساسية الثانية لتغير التباين غير المحسوب في العامل الأول يحدد العامل الثاني، كما يمكن أن يكون هناك عامل ثالث ورابع وهكذا تستمر العملية حتى تصبح جميع التباينات محسوبة، ويتم إيقاف العملية بعد إستخراج عدد قليل من العوامل. [1]
- **أنواعه:** يمكن التمييز بين نوعين من التحليل العاملي وهي: [2]

❖ **التحليل العاملي الإستكشافي (AFE):** الذي يستخدم في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة، وبالتالي فإن التحليل العاملي يهدف إلى إكتشاف العوامل التي تصنف إليها المتغيرات.

❖ **التحليل العاملي التوكيدي (AFC):** يستخدم لأجل إختبار الفرضيات المتعلقة بوجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة، كما يستخدم كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل في هذا المجال.

[1] محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي المتقدم بإستخدامSPSS**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص 159.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

من الجدير بالذكر أن النوع شائع الإستعمال هو التحليل العاملي الإستكشافي والذي أصبح يطلق عليه تسمية التحليل العاملي فقط، حيث يقوم برنامج SPSS بتقديم هذه الطريقة والتركيز عليها. [1]

- **خطوات إجراء التحليل العاملي:** يمكن إيجاز خطوات التحليل العاملي كما يلي: [2]

- تشكيل مصفوفة البيانات؛
- تحويل مصفوفة البيانات إلى مصفوفة إرتباطية؛
- تحديد عدد العوامل (المكونات) الباقية:

1) محك الجذور المميزة التي تزيد عن 1 (محك كايزر).
2) إختبار سكري.
3) نسبة التباين المفسر لكل مكون أو عامل.
4) نسبة التباين المتجمعة الصاعدة.

- إستخراج مصفوفة تشبعات العوامل الأساسية قبل التدوير، حيث تمثل كل خلية من خلاياها معامل إرتباط بين المتغير الواحد والعوامل الرئيسية ويطلق على معادلات الإرتباط في هذه المصفوفة تشبعات العوامل، حيث تتراوح قيمتها بين 1- و 1+؛
- إستخراج مصفوفة تدوير العوامل، حيث تصبح بموجب هذه المصفوفة المتغيرات عمودية والعوامل أفقية؛
- إستخراج مصفوفة الدرجات العاملية للعوامل (المكونات) المدورة.

- **إفتراضاته:** قبل البدء بإجراء التحليل العاملي للبيانات إحصائيا يجب التأكد من عدد من الإفتراضات الضرورية، والتي سيتم عرض بعضها بإيجاز فيما يلي: [3]

- **مصفوفة الإرتباطات:** يعتمد التحليل العاملي على وجود إرتباطات قوية بين المتغيرات، حيث أنه إذا لم تكن المتغيرات مترابطة بما يكفي فإنه لا معنى لإجراء التحليل العاملي لها، ويحبذ أن لا تقل قيم الإرتباطات عن القيمة 0.30.

[1] محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 160.

[2] ثائر مطلق محمد عياصرة، **النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب** ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2012، ص ص 183-184.

[3] حمزة محمد دودين، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات بإستخدامSPSS**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013 م - 1434 هـ، ص ص 190-191.

- **مقياس ملائمة البيانات(KMO):** يشير هذا المقياس إلى مدى ملائمة البيانات للتحليل العاملي، فكلما كانت قيمة KMO أكبر كان ذلك أفضل، حيث أن قيمته إذا كانت أكبر من 0.60 دل ذلك على ملائمة البيانات.

- **شروطه:** من أهم شروط تطبيق التحليل العاملي التوزيع الطبيعي والخطية بالإضافة إلى عدم وجود قيم شاذة، هذه الشروط ينبغي توفرها قبل البدء بتطبيق التحليل العاملي. [1]

ب -التحليل العنقودي:

- **مفهومه:** عبارة عن إجراءات تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عناقيد، بحيث تكون الحالات مصنفة داخل عنقود معين متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة وتختلف عن حالات أخرى موجودة في عنقود آخر. [2]

- **أنواعه :** هناك نوعان من التحليل لتكوين العناقيد وهما: [3]

❖ **التحليل العنقودي التقسيمي:** يبدأ هذا التحليل بإعتبار أن جميع الحالات تتجمع في عنقود واحد، وبعد ذلك يتم تصنيف الحالات تدريجيا في عناقيد أصغر فأصغر.

❖ **التحليل العنقودي التجميعي:** يبدأ هذا التحليل بعنقود واحد لكل حالة ثم يتم تجميع العناقيد المتشابهة تدريجيا حتى نصل في النهاية إلى العدد المطلوب من العناقيد.

- **أهدافه:** يمكن إستخدام التحليل العنقودي لتحقيق الأهداف التالية: [4]

- إختصار البيانات، حيث يكون من الصعوبة دراستها ما لم يتم تصنيفها إلى مجموعات متجانسة يمكن معاملتها كوحدات؛

- توليف الفرضيات، حيث يستخدم التحليل العنقودي لغرض توليف الفرضيات المتعلقة بطبيعة البيانات على أن تكون قابلة للإختبار؛

- إختبار الفرضيات؛

- التنبؤ المبني على المجاميع؛

- مطابقة النموذج.

[1] محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 160.

[2] المرجع نفسه، ص 89.

[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[4] ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص416.

ج -التحليل التمييزي:

- **مفهومه:** يستخدم هذا التحليل من أجل تصنيف الأفراد في مجموعات، وذلك بناءا على أوزان أو نسب أو درجات يحصلون عليها في توليفة من المتغيرات التي تتنبأ بتحدد عضويتهم في مجموعتين. [1]

- **أهدافه:** تتحدد أهداف التحليل التمييزي بما يلي: [2]

– تصميم وظائف التمييز أو التوليفات الخطية للمتغيرات المستقلة الأفضل في التمييز بين فئات المتغير التابع؛

– فحص مدى وجود فروق ذات دلالة بين المجموعات بالنسبة للمتغيرات المستقلة؛

– تحديد المتغيرات المستقلة التي تساهم بأكبر قدر من الإختلاف بين فئات المتغير التابع؛

– تقسيم الحالات بين فئات المتغير التابع بناءا على قيم المتغيرات المستقلة؛

– تقييم دقة التقسيم.

ملخص القول أن التحليل التمييزي يعمل على إيجاد دالة للتمييز ذلك من خلال إحتساب قيم لمتغيرات كمية منبئة، حيث تقوم دالة التمييز بالتنبؤ برقم المجموعة التي ينتمي إليها كل فرد فالدالة التمييزية هي عبارة عن توليفة من المتغيرات المستقلة التي يمكن إستخدامها في عملية التنبؤ بإنتماء الأفراد أو الحالات إلى أحد المجموعتين أو أكثر، بالتالي تتم عملية التصنيف على أساس دالة تمييزية واحدة عندما يكون هناك مجموعتان. [3]

- **شروط إستخدامه:** يمكن تلخيصها فيما يلي: [4]

– المتغيرات الكمية موزعة توزيعا طبيعيا لكل مجتمع، ويحدد هذه المجتمعات مستويات المتغير التصنيفي؛

– تباينات وتغايرات المتغيرات التابعة في المجتمع واحدة في جميع مستويات العامل، حيث يسمح برنامج SPSS بإستخدام إختبار شرط تجانس التباينات والتغايرات من خلال إختبار Box's M.

– إختيار العينة إختيارا عشوائيا، كما أن درجة أي فرد في العينة في أي متغير ينبغي أن تكون مستقلة عن جميع درجات أفراد العينة الآخرين.

– وجود علاقة خطية بين المتغيرات المنبئة.

[1] محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 117.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3] المرجع نفسه، ص 118.

[4] المرجع نفسه، ص ص118–119.

– عدم وجود إرتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، فتحليل التمايز يفترض عدم وجود مثل هذا الإرتباط حيث يجب أن تكون المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض أو أن لا يكون هناك إرتباط عالي بينها وإلا كان لزاما إزالة بعض هذه المتغيرات من التحليل.

لا يجب الثقة في إختبار الدلالة للتحليل التمييزي إذا إنتهك مسلم الإستقلالية. [1]

التحليل العنقودي للحالات يشبه التحليل التمييزي من حيث عملية تصنيف البيانات إلى مجموعات متجانسة، إلا أنهما يختلفان عن بعضهما في أنه في حالة التحليل العنقودي لا يكون عدد المجموعات معروفا ولا عضوية الحالات فيها تكون معروفة ، في حين التحليل التمييزي يتطلب معرفة عدد المجموعات وعضوية الحالات مسبقا. [2]

1 2) الأدوات القياسية: تتمثل الأدوات القياسية المستخدمة ضمن هذه الدراسة في منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ **(VECM)**.

أ – **التكامل المشترك:**

- **تعريفه:** يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، حيث تؤدي التقلبات في أحدها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة. [3]

في الحالة العامة في نموذج ذي K متغير مستقل ومتغير تابع، قد يوجد K شعاع تكامل مشترك مستقل خطيا وعدد أشعة التكامل المشترك هذه تسمى **بدرجة التكامل المشترك.** [4]

- **إختبار التكامل المشترك:** [5] إذا كانت للمتغيرات نفس درجة التكامل فوجود شعاع تكامل مشترك واحد ممكن جدا، وإذا لم تكن كلها لها نفس درجة التكامل فمن المؤكد أنه لا يوجد شعاع تكامل مشترك وحيد، فعند إختبار التكامل المشترك هناك حالتان ممكنتان هما:

– يوجد شعاع تكامل مشترك وحيد.

[1] رجاء محمود أبو علام، **التحليل الإحصائي للبيانات بإستخدام برنامج SPSS**، ط2، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 1427هـ – 2006م، ص249.

[2] محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 90.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، **الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**دط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005، ص670.

[4] شيخي محمد، **طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات** ط1، دار الحامد، الجزائر، 2011، ص ص 298.

[5] Régis Bourbonnais, **Econométrie cours et exercices corrigés**, 9º édition, Dunod, Paris, France, 2015, P 307.

– توجد عدة أشعة تكامل مشترك.

في أغلب الأحيان لا يوجد شعاع تكامل مشترك واحد وعليه فإن طريقة أنجل وغرانجر غير صالحة، في هذه الحالة نحصل على مقدرات غير متسقة وغير كفؤة مهما تكن أشعة التكامل المشترك، إذن نحن مضطرون إلى إستخدام الصيغة الشعاعية لنموذج تصحيح الخطأ **VECM**. [1]

ب -نموذج تصحيح متجهات الخطأ VECM: تتجه المتغيرات الإقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك في المدى الطويل نحو الإستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، وبسبب بعض التغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتا عن مساره، ولهذا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الإقتصادية، بالتالي تستخدم نماذج تصحيح متجهات الخطأ **VECM** في الحالة التي تكون فيها عدد المتغيرات المتكاملة أكثر من متغيرين، حيث تصبح طريقة أنجل وغرانجر غير مجدية وتحل محلها طريقة جوهانسون جيسليس. [2]

2 – البرامج المستخدمة في المعالجة: تم إستخدام كل من برنامج **SPSS** النسخة 22 في الدراسة التحليلية، أما الدراسة القياسية فإعتمدت على برنامج **Eviews** النسخة رقم 9.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

[1] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 299.

[2] هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 1974–2012**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015–2016، ص ص 212–213.

Corrélation	PBS	1,000	,652	,857	,372	,894	,771	,317	,660
	CIS	,652	1,000	,178	-,366	,255	,176	,580	,799
	VAS	,857	,178	1,000	,743	,994	,895	,031	,324
	CFFS	,372	-,366	,743	1,000	,666	,613	-,281	-,274
	RIS	,894	,255	,994	,666	1,000	,898	,076	,404
	ILPS	,771	,176	,895	,613	,898	1,000	,058	,344
	RSS	,317	,580	,031	-,281	,076	,058	1,000	,215
	ENES	,660	,799	,324	-,274	,404	,344	,215	1,000
Signification (unilatéral)	PBS		,000	,000	,007	,000	,000	,019	,000
	CIS	,000		,126	,008	,050	,130	,000	,000
	VAS	,000	,126		,000	,000	,000	,422	,017
	CFFS	,007	,008	,000		,000	,000	,034	,038
	RIS	,000	,050	,000	,000		,000	,315	,004
	ILPS	,000	,130	,000	,000	,000		,356	,012
	RSS	,019	,000	,422	,034	,315	,356		,083
	ENES	,000	,000	,017	,038	,004	,012	,083	

a. **Déterminant = 4,431E-9**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS والملحق رقم 03.

من خلال الجدول السابق يتضح أن أغلب معاملات الإرتباط أكبر من 0.3 وبالتالي المتغيرات مترابطة بما يكفي بما يسمح بإجراء التحليل العاملي لها.

- **محدد مصفوفة الإرتباط :** يتضح من خلال الجدول السابق أن شرط إختلاف القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الإرتباط عن الصفر محقق حيث بلغت قيمة المحدد **Déterminant = 4,431E-9** مما يدل على سلامة معطيات ونتائج التحليل من مشكلة التعدد الخطي.
- **مؤشر KMO وإختبار Bartlett:** يتبين من الجدول رقم 09 أدناه أن نتيجة إختبار **KMO** قدرت بـ0.589 وهي بالتقريب تساوي 0.6 مما يدل على قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل العاملي، في حين تشير نتائج إختبار بارتليت إلى أن مصفوفة الإرتباط تختلف عن مصفوفة الوحدة لأن الإحتمال بلغ 0.000 وهو أكبر من 5%.

الجدول رقم 09: مؤشر KMO وإختبار Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		0,589
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	740,534
	ddl	28
	Signification	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS والملحق رقم 03.

- **جودة تمثيل المتغيرات:** يبين المساهمة في تكوين المحاور حيث يشترط أن تكون قيمة نوعية تمثيل المتغير أكبر من 0.4 **(Extraction)**، والملاحظ من خلال الجدول التالي أن جميع القيم أكبر من 0.4 وبالتالي فالمتغيرات ممثلة بشكل جيد والشرط محقق.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لنتائج الدراسات ومناقشتها، حيث سيتم التعرض إلى كل من التحليل العاملي والتحليل العنقودي لإبراز مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في مجمل قطاعات الإقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التحليل التمييزي للتمييز بين مساهمة كل من القطاع العام والخاص ضمن هذا القطاع، ومعرفة أيهما كانت له الأفضلية في المساهمة في التنمية الإقتصادية ، من خلال دراسة مختلف المتغيرات المدرجة ضمن هذه الدراسة، أما من الناحية القياسية فستتم محاولة نمذجة هذه المتغيرات، حيث قسم هذا المبحث لمطلبين هما: – عرض النتائج.

– مناقشة النتائج.

المطلب الأول: عرض النتائج

سيتم من خلاله عرض مختلف نتائج ومراحل كل دراسة ، سواء كانت من الناحية التحليلة أو من الناحية القياسية، وسيتم تقسيم هذا المطلب على هذا الأساس.

1- نتائج الدراسة الإحصائية: تم تقسيم هذه النتائج إلى نتائج التحليل العاملي، نتائج التحليل العنقودي ثم نتائج التحليل التمييزي كما يلي:

1 1) نتائج التحليل العاملي: لقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على متغيرات حسابي الإنتاج والإستغلال لمعرفة العوامل المفسرة لوزن وأهمية قطاع البناء والأشغال العمومية ومساهمته في الإقتصاد الجزائري، ونتائج الدراسة موضحة فيما يلي:

أ – التحقق من توفر فرضيات التحليل العاملي:

- **مصفوفة الإرتباط:** تم إستخدام معامل بيرسون في هذه الدراسة لأن المتغيرات مقاسة بمقياس كمي.[1]

الجدول رقم 08: مصفوفة معاملات الإرتباط لبيرسون

	PBS	CIS	VAS	CFFS	RIS	ILPS	RSS	ENES

[1] لحسن عبد الله باشيوة، **الإحصاء وتطبيقاته على الحزمة الإحصائية SPSS**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013، ص 331.

الجدول رقم 10: جودة تمثيل المتغيرات

Qualités de représentation		
	Initiales	Extraction
PBS	1,000	0,975
CIS	1,000	0,932
VAS	1,000	0,988
CFFS	1,000	0,899
RIS	1,000	0,981
ILPS	1,000	0,860
RSS	1,000	0,446
ENES	1,000	0,747
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS والملحق رقم 03.

ب -مراحل التحليل العاملي: تتمثل مراحله بصفة تفصيلية فيما يلي:

- **الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:** يمثل الجدول الموالي مختلف الإحصاءات الوصفية التي يوفرها البرنامج من قيمة دنيا، قيمة عظمى، متوسط، إنحراف معياري وتباين لمختلف متغيرات الدراسة.

جدول رقم 11: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

	N	Plage	Minimum	Maximum	Moyenne		Ecart type	Variance
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Statistiques
PBS	43	9,80	10,07	19,87	14,2700	,37992	2,49129	6,207
CIS	43	15,83	11,10	26,93	18,1341	,62547	4,10147	16,822
VAS	43	11,74	7,85	19,59	12,3978	,40924	2,68360	7,202
CFFS	43	15,18	4,98	20,17	10,7668	,63452	4,16086	17,313
RIS	43	11,69	8,05	19,75	12,5478	,40961	2,68599	7,215
ILPS	43	11,21	4,23	15,44	7,7977	,39039	2,55996	6,553
RSS	43	14,47	24,49	38,95	32,8570	,46928	3,07726	9,470
ENES	43	10,92	1,68	12,60	5,7408	,41871	2,74565	7,539
N valide (liste)	43							

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS والملحق رقم 03.

- **إستخراج العوامل الأساسية**

❖ **تحديد القيم الذاتية:** تلعب القيم الذاتية دورا كبيرا في تصنيف متغيرات الدراسة، حيث يتبين من خلال الجدول المكون من ثلاثة أقسام أن القسم الأول **Valeurs propres initiales** وتحديدا في العمود الأول أن مجموع القيم يساوي عدد المتغيرات (8)، في حين القسم الثاني فهو خاص بالعوامل قبل التدوير أما القسم الأخير فيوضح العوامل بعد التدوير.

تشير نتائج القسم الثاني إلى وجود عاملين مفسرين بنسبة 85.328% للظاهرة المدروسة وهي نسبة تعتبر عالية للإكتفاء بمحورين كعوامل مفسرة لأهمية قطاع البناء والأشغال العمومية في الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة من الدراسة، حيث تتوزع العوامل المفسرة كمايلي:

- يفسر العامل الأول 55.424% من التشتت الإجمالي ، الذي يقابل أعلى قيمة ذاتية قدرت بـ λ_1= 4.434.

- يفسر العامل الثاني 29.903% من التشتت الإجمالي ، الذي يقابل القيمة الذاتية التالية مباشرة والتي قدرت بـ λ_2= 2.392.

الجدول رقم 12: القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملية

Variance totale expliquée									
	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	4,434	55,424	55,424	4,434	55,424	55,424	4,153	51,909	51,909
2	2,392	29,903	85,328	2,392	29,903	85,328	2,674	33,419	85,328
3	,780	9,749	95,077						
4	,222	2,778	97,854						
5	,098	1,221	99,076						
6	,070	,875	99,951						
7	,004	,048	99,999						
8	9,143E-5	,001	100,000						
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.									

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS والملحق رقم 03.

أما القسم الثالث من الجدول والأهم فيشير إلى القيم الذاتية بعد عملية التدوير التي تهدف إلى تحويل مصفوفة الإرتباطات الأولية إلى مصفوفة إرتباطات مكافئة تتسم بقدر كبير من الوضوح، حيث توزعت نسب التشتت على العوامل كما يلي:

- المحور الأول يضم أربعة تباينات (متغيرات) ويشرح ما قيمته 51.909% من حجم المعلومة، الذي يقابل أعلى قيمة ذاتية قدرت بـ λ_1= 4.153 .

- أما المكون أو المحور الثاني فيضم متغيرين ويشرح ما قيمته 33.419% من التشتت الإجمالي ، الذي يقابل القيمة الذاتية المقدرة بـ λ_2= 2.674 .

بالتالي تم إختزال جدول مكون من ثمانية متغيرات في محورين وبحجم معلومة قيمتها 85.328% أي تم الإستغناء عن 14.672% من المعلومات لتبسيط الدراسة، والشكل الموالي يوضح تمثيل وتوزيع هذه النتائج، فمن خلاله يتبين جليا وجود عاملين أساسيين لأن القيم الذاتية أكبر من الواحد في حين القيم الأخرى تستبعد من التصنيف.

الشكل رقم 03: تمثيل وتوزيع القيم الذاتية

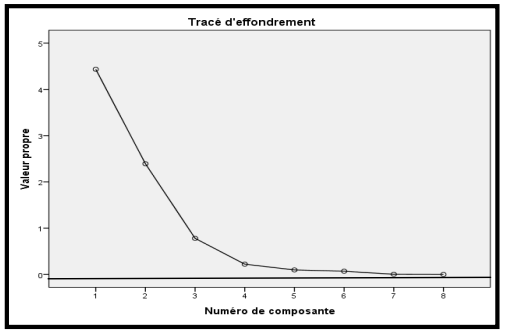

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS والملحق رقم 03.

❖ **مصفوفة العوامل قبل وبعد التدوير:** يتوضح من خلال هذه الجداول مساهمات المتغيرات في تمثيل المحاور، حيث أن المتغيرة PBS مثلا تباينها موزع على العوامل المستخرجة كما يلي:

$(0.962^2 + 0.222^2 = 0.975)$ حيث يكون أكبر تباين لهذه المتغيرة مفسر من قبل العامل الأول (0.962)، ومنه يمكن القول بأن العامل الأول مرتبط إرتباطا كبيرا بالمتغيرة PBS، وهكذا بالنسبة لبقية المتغيرات.

الجدول رقم 13: مصفوفة العوامل قبل التدوير

Matrice des composantes[a]		
	Composante	
	1	2
PBS	0,962	0,222
CIS	0,454	0,852
VAS	0,952	-,287
CFFS	0,550	-,772
RIS	0,970	-,197
ILPS	0,898	-,230
RSS	0,200	0,637
ENES	0,553	0,664
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		
a. 2 composantes extraites.		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS

الجدول رقم 14: مصفوفة العوامل بعد التدوير

Rotation de la matrice des composantes[a]		
	Composante	
	1	2
PBS	0,811	0,563
CIS	0,105	0,960
VAS	0,990	0,087
CFFS	0,797	-,513
RIS	0,974	0,177
ILPS	0,919	0,119
RSS	-,051	0,666
ENES	0,267	0,822
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.[a]		
a. Convergence de la rotation dans 3 itérations.		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS

كما يمثل مجموع مربعات عوامل إرتباط المتغيرات بالعامل المستخرج القيمة الذاتية المقابلة له كما هو موضح فيما يلي:

$$0.962^2+0.454^2+0.952^2+0.550^2+0.970^2+0.898^2+0.200^2+0.553^2 = 4.434 = \lambda_1$$

$$0.222^2+0.852^2-0.287^2-0.772^2-0.197^2-0.230^2+0.637^2+0.664^2 = 2.392 = \lambda_2$$

لتحديد المعاملات المستخرجة تقسم قيمة معامل إرتباط المتغيرة على القيمة الذاتية المقابلة للعامل كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 15: مصفوفة مكونات العوامل

Matrice des coefficients des composantes		
	Composante	
	1	2
PBS	,167	,167
CIS	-,037	,369
VAS	,244	-,032

الأول 4.153	%51.909	01	02	03	04	05	مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية وبعض من مواردها المالية
		VAS	RIS	ILPS	PBS	CFFS	
الثاني 2.674	%33.419	01		02		03	عوامل الإنتاج وجزء من مخرجات العملية الإنتاجية
		CIS		ENES		RSS	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم 14.

يمكن القول بأن أهمية قطاع البناء والأشغال العمومية في الإقتصاد الوطني تظهر من خلال مساهمته في مراحل وعوامل الإنتاج وأيضا في الموارد المالية الناتجة عن العملية الإنتاجية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: تمثيل بياني لإرتباط المتغيرات بالمستويات العاملية

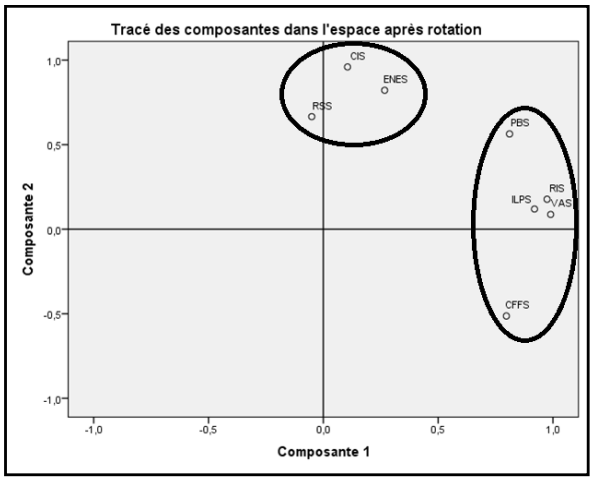

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS والملحق رقم 03.

حيث يتبين من الشكل المتغيرات الخمس المرتبطة بالعامل الأول، وكذ لك المتغيرات الثلاثة المتبقية والمرتبطة بالعامل الثاني.

❖ **تلخيص سنوات الدراسة:** ستتم محاولة تلخيص سنوات الدراسة في عدد محدود من المجموعات الجزئية إنطلاقا من العوامل المستخرجة كما هو موضح الشكل الموالي.

CFFS	,235	-,254
RIS	,234	,005
ILPS	,224	-,014
RSS	-,057	,264
ENES	,013	,304

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
Méthode de rotation : Varimax avec normalisation Kaiser.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS والملحق رقم 03.

بالتالي تكون المعادلات الخطية لكل عامل من العوامل المستخرجة من التحليل كما يلي:

Fac_1= 0.167*PBS−0.037*CIS+0.244*VAS+0.235*CFFS+0.234*RIS+0.224*ILPS−0.057*RSS+0.013*ENES
Fac_2= 0.167*PBS+0.369*CIS−0.032*VAS−0.254*CFFS+0.005*RIS−0.014*ILPS+0.264*RSS+0.304*ENES

- **تصنيف العوامل الناتجة:** تعتبر من أصعب المراحل كونها معقدة، إلا أن أغلب الباحثين يرون بترتيب العوامل الناتجة ترتيبا تصاعديا أي العامل الأول ثم الثاني كما سيتبين لاحقا.

❖ **تسمية العوامل المستخرجة:** إنطلاقا من مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور يمكن إدراج الجدول الآتي لتقديم وصف أولي للعاملين المفسرين لقطاع البناء والأشغال العمومية في الإقتصاد الجزائري.

الجدول رقم 16: الوصف الأولي للعاملين

ترتيب العوامل حسب قيمتها الذاتية	نسبة التباين المفسر	ترتيب المتغيرات حسب درجة الإرتباط (تبعا للأهمية)	وصف العامل

الشكل رقم 05: تمثيل بياني لتوزع سنوات الدراسة في المستويات العاملية

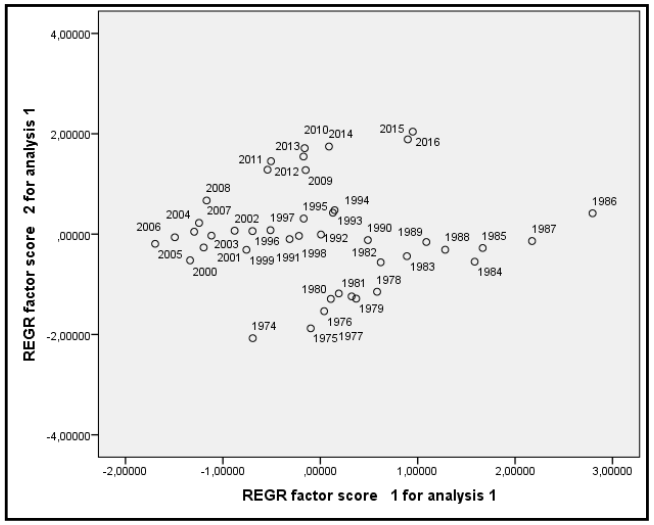

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS والملحق رقم 03.

الشكل السابق يوضح توزع سنوات الدراسة على العاملين المستخرجين ، إلا أنه لا يبين سلوكها بدقة لذلك سيتم اللجوء إلى التحليل العنقودي.

2 1) نتائج التحليل العنقودي: تم تطبيق التحليل العنقودي الهرمي لرسم مخطط الشجرة الهوالي، حيث يتبين أن سنوات الدراسة قسمت إلى مجموعتين أساسيتين الأولى كانت من سنة 1974 إلى غاية 1990، قسمت هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين جزئيتين تراوحت الأولى بين سنة 1974 و 1981 فيما كانت الثانية بين سنة 1982 و 1990.

أما الثانية فكانت من سنة 1991 إلى غاية 2016 قسمت بدورها إلى مجموعتين جزئيتين الأولى من سنة 1991 إلى 2008 والثانية من سنة 2009 إلى 2016.

الشكل رقم 06: مخطط الشجرة

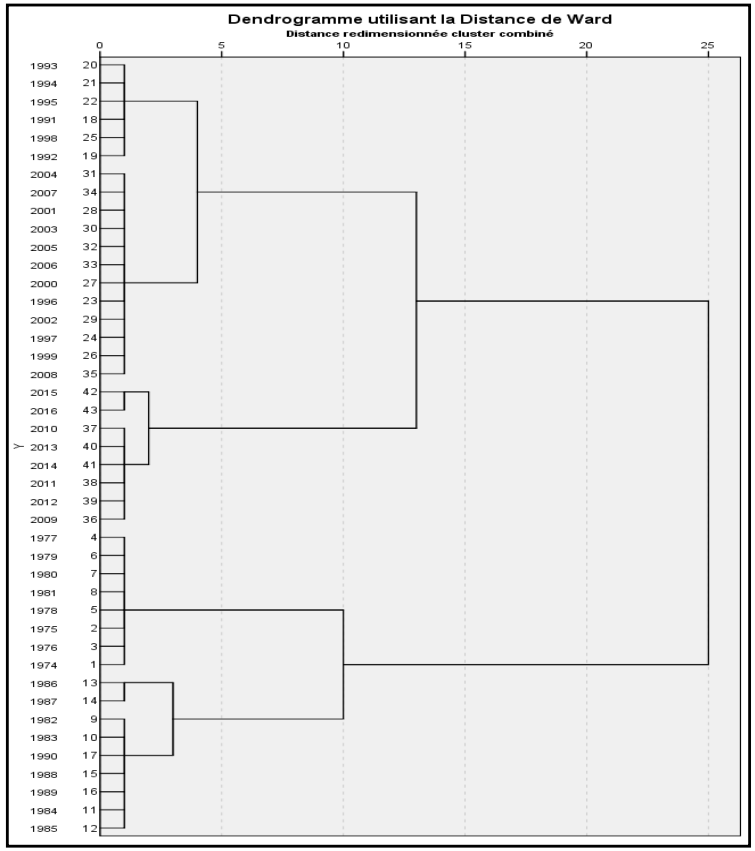

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS

3 1) نتائج التحليل التمييزي: يستخدم هذا التحليل بغرض المقارنة بين أداء قطاع البناء والأشغال العمومية العام والخاص.

أ - **التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:** يبين الجدول الموالي مختلف الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ضمن القطاعين العام والخاص من قيم عظمى ودنيا، المتوسط، الإنحراف المعياري والتباين.

الجدول رقم 17: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

Statistiques descriptives

Secteur	Variables	N	Plage	Minimum	Maximum	Moyenne		Ecart type	Variance
		Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Statistiques
Public	PBE	43	53,77	15,96	69,74	39,0333	3,01376	19,76254	390,558
	CIE	43	52,81	15,00	67,81	36,5733	2,75904	18,09223	327,329
	VAE	43	58,94	11,99	70,93	40,8134	3,26414	21,40439	458,148
	CFFE	43	44,32	46,63	90,95	74,0959	2,01738	13,22883	175,002
	RIE	43	59,54	10,38	69,92	38,3611	3,30935	21,70084	470,926
	ILPE	43	66,11	12,46	78,57	42,7805	3,45919	22,68341	514,537
	RSE	43	61,79	15,81	77,61	48,4452	3,33950	21,89854	479,546
	ENEE	43	205,92	-145,42	60,50	,0314	5,66355	37,13837	1379,258
Privé	PBP	43	53,77	30,26	84,04	60,9667	3,01376	19,76254	390,558
	CIP	43	52,81	32,19	85,00	63,4267	2,75904	18,09223	327,329
	VAP	43	58,94	29,07	88,01	59,1866	3,26414	21,40439	458,148
	CFFP	43	44,32	9,05	53,37	25,9041	2,01738	13,22884	175,002
	RIP	43	59,54	30,08	89,62	61,6389	3,30935	21,70084	470,926
	ILPP	43	66,11	21,43	87,54	57,2196	3,45919	22,68344	514,538
	RSP	43	61,79	22,39	84,19	51,5548	3,33950	21,89854	479,546
	ENEP	43	205,92	39,50	245,42	99,9686	5,66355	37,13837	1379,258

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

- **العلاقة الخطية بين المتغيرات ومعاملات الإرتباط:** من خلال جدول معاملات الإرتباط يتضح وجود علاقة خطية بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تنوع درجتها فقد تراوحت ما بين علاقات أغلبها ضعيفة ومتوسطة وجزء قليل منها قوي، بالتالي لا تؤخذ تلك العلاقات القوية بعين الإعتبار هذا بالنسبة للقطاع العام.

الجدول رقم 18: قيم معاملات الإرتباط بين المتغيرات بالنسبة للقطاع العام لـ Pearson

Corrélations[c]

	PBE	CIE	VAE	CFFE	RIE	ILPE	RSE	ENEE
PBE	1	,975**	,987**	,511**	,991**	,902**	,941**	,137
		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,383
CIE	,975**	1	,926**	,348*	,937**	,864**	,858**	,143
	,000		,000	,022	,000	,000	,000	,360
VAE	,987**	,926**	1	,621**	,999**	,901**	,974**	,122
	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,436
CFFE	,511**	,348*	,621**	1	,592**	,536**	,672**	-,117
	,000	,022	,000		,000	,000	,000	,453
RIE	,991**	,937**	,999**	,592**	1	,901**	,968**	,139
	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,375
ILPE	,902**	,864**	,901**	,536**	,901**	1	,883**	-,002
	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,988
RSE	,941**	,858**	,974**	,672**	,968**	,883**	1	-,030
	,000	,000	,000	,000	,000	,000		,851
ENEE	,137	,143	,122	-,117	,139	-,002	-,030	1
	,383	,360	,436	,453	,375	,988	,851	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

c. Toute observation incomplète N=43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحق رقم 06.

نفس الشيء بالنسبة للقطاع الخاص الذي وضحت نتائجه في الملحق رقم 08 (نفس معاملات الإرتباط).

- **إختبار دلالة الفروق في الأداء بين القطاعين:** من خلال معرفة مدى دلالة هذا الإختلاف ولصالح أي قطاع كذا مسؤولية كل متغيرة في هذا الفرق في الأداء، حيث تستخدم لهذا الغرض نفس المتغيرات لكن تحت ظرفين مختلفين (قطاع عام، قطاع خاص) لإجراء إختبار فرضية متوسطين مرتبطين التالية:

فرضية العدم: الفرق بين كل زوج من البيانات معدوم.

الفرضية البديلة: الفرق غير معدوم ولصالح البيانات ذات المتوسط الأكبر.

الجدول رقم 19: نتائج إختبار تساوي المتوسطات للعينات المرتبطة

Test des échantillons appariés

	Différences appariées					T	ddl	Sig. (bilatéral)
	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur			
PBE - PBP	-21,93338	39,52509	6,02752	-34,09741	-9,76936	-3,639	42	0,001
CIE – CIP	-26,85333	36,18447	5,51808	-37,98926	-15,71739	-4,866	42	0,000
VAE - VAP	-18,37326	42,80879	6,52828	-31,54786	-5,19866	-2,814	42	0,007
CFFE - CFFP	48,19172	26,45767	4,03476	40,04925	56,33419	11,944	42	0,000
RIE - RIP	-23,27782	43,40168	6,61869	-36,63489	-9,92076	-3,517	42	0,001
ILPE - ILPP	-14,43910	45,36685	6,91838	-28,40095	-,47724	-2,087	42	0,043
RSE - RSP	-3,10967	43,79708	6,67899	-16,58843	10,36908	-,466	42	0,644
ENEE - ENEP	-99,93710	74,27674	11,32710	-122,79611	-77,07810	-8,823	42	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

يبين الجدول أعلاه نتائج معالجة مقارنة المتوسطات بين المتغيرات وبالنظر إلى العمود Sig نجد أن أغلب القيم أكبر من 5%، وبالتالي قبول الفرضية البديلة أي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أزواج المتغيرات ما عدى المقارنة بين متوسط متغيرة تعويضات الأجراء للقطاعين العام والخاص، حيث بلغ الإحتمال 0.644 وهو أكبر من 5% وبالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود إختلاف.

كما يتبين أيضا من نتائج الجدول ومن خلال العمود Différences appariées أن هذه الفروق ذات الدلالة الإحصائية هي لصالح القطاع الخاص في حالة المتغيرات السبع.

ب -إختبار تحقق فرضيات التحليل التمييزي:

- **إختبار التوزيع الطبيعي:** أي أن تتبع المتغيرات المستقلة التوزيع الطبيعي لكل فئة من فئات المتغير التابع، حيث كان المتغير التابع Secteur متغير نوعي يأخذ القيمة 1 في حالة القطاع العام و 2 في حالة القطاع الخاص، ونتائج الإختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: إختبار كولموغروف – سميرنوف و شابيرو – ويلك

Tests de normalité							
		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Secteur	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
PB	Public	,166	43	,005	,854	43	,000
	Privé	,166	43	,005	,854	43	,000
CI	Public	,234	43	,000	,850	43	,000
	Privé	,234	43	,000	,850	43	,000
VA	Public	,159	43	,008	,885	43	,000
	Privé	,159	43	,008	,885	43	,000
CFF	Public	,216	43	,000	,867	43	,000
	Privé	,216	43	,000	,867	43	,000
RI	Public	,160	43	,008	,878	43	,000
	Privé	,160	43	,008	,878	43	,000
ILP	Public	,132	43	,058	,909	43	,002
	Privé	,132	43	,058	,909	43	,002
RS	Public	,202	43	,000	,869	43	,000
	Privé	,202	43	,000	,869	43	,000
ENE	Public	,226	43	,000	,843	43	,000
	Privé	,226	43	,000	,843	43	,000
a. Correction de signification de Lilliefors							

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

من خلال نتائج الجدول وبالنظر إلى قيم عمود **Sig** لكلا الإختبارين نجد أن معظم القيم الإحتمالية المقابلة لأغلب المتغيرات أقل من 5% وبالتالي فهي لا تتبع التوزيع الطبيعي ، ما عدى المتغيرات VA، RI وILP هذا بالنسبة لإختبار كولموغروف – سميرنوف فقيمها تتبع التوزيع الطبيعي.

مع ذلك فإن التحليل التمييزي يعطي نتائج صادقة نسبيا في ضوء الخطأ من النوع الأول.[1]

- **إختبار تساوي المتوسطات:** من خلال النتائج الموضحة في الجدول الموالي ، يتبين جليا أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات متغيرات الدراسة بالنسبة للقطاعين العام والخاص ، لأن أغلب القيم الإحتمالية Sig أقل من 5% بإستثناء المتغيرة CFF ذات القيمة الإحتمالية التي بلغت 0.512 وهي أكبر من 5%.

[1] رجاء محمود أبو علام، مرجع سابق، ص249.

الجدول رقم 21: إختبار تساوي المتوسطات

Tests d'égalité des moyennes de groupes					
	Lambda de Wilks	F	ddl1	ddl2	Sig.
PB	0,760	26,483	1	84	0,000
CI	0,639	47,364	1	84	0,000
VA	0,841	15,842	1	84	0,000
CFF	0,227	285,325	1	84	0,000
RI	0,772	24,738	1	84	0,000
ILP	0,906	8,712	1	84	0,004
RS	0,995	,434	1	84	0,512
ENE	0,350	155,685	1	84	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

- **إختبار BOX لتساوي التغاير في المجتمع:** من خلال هذا الإختبار والإحصاءات الموضحة في الجدول الموالي ، يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مصفوفة التغاير للمجموعتين الجزئيتين (القطاع العام والقطاع الخاص) لأن 1.000 =Sig وهي أكبر من 5%.

الجدول رقم 22: إختبار Box لتساوي التغاير في المجتمع

Résultats du test		
Test de Box		,000
F	Approx.	,000
	ddl1	15
	ddl2	28409,684
	Sig.	1,000
Teste l'hypothèse nulle de matrices de covariance à égales populations.		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

في حين يوضح الجدول التالي أي من المجموعات الجزئية تختلف مصفوفة تغايرها عن بقية المجموعات الجزئية الأخرى، ومن خلال نتائج هذا الجدول تتأكد أيضا إحصائيات الجدولين السابقين التي تدل على تجانس التغاير.

تحديدا في العمود Rang يتوضح وجود 5 متغيرات فقط منبئة من بين المتغيرات الثمانية المقترحة في هذه الدراسة.

الجدول رقم 23: Déterminants Log

Déterminants Log		
Secteur	Rang	Déterminant Log
1	5	21,388
2	5	21,388
Intragroupes combinés	5	21,388
Les rangs et logarithmes naturels des déterminants imprimés sont ceux des matrices de covariance du groupe.		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

المتغيرات الخمسة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 24: المتغيرات المستخلصة

الترتيب	رمز المتغيرة	إسم المتغيرة
1	CFF	إستهلاك الأصول الثابتة
2	RI	الدخل الداخلي
3	PB	الإنتاج الخام
4	RS	تعويضات الأجراء
5	ENE	الفائض الإجمالي للإستغلال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم 23.

ج – خطوات التحليل التمييزي لتقدير دالة التمييز: لتقدير دالة التمييز يجب مرور عملية التحليل بالمراحل الإحصائية الموالية:

- **تحديد المتغيرات المدخلة في التمييز:** حيث سيتم في هذه المرحلة إستخدام خطوة بخطوة لتحديد طبيعة وقوة المتغيرة المميزة في دالة التمييز.

الجدول رقم 25: المتغيرات المدخلة والمستبعدة من التمييز

Variables introduites/éliminées[a,b,c,d]

Pas	Introduites	Lambda de Wilks							
						F exact			
		Statistiques	ddl1	ddl2	ddl3	Statistiques	ddl1	ddl2	Sig.
1	CFF	,227	1	1	84,000	285,325	1	84,000	0,000
2	RI	,118	2	1	84,000	311,396	2	83,000	0,000
3	PB	,071	3	1	84,000	357,420	3	82,000	0,000
4	RS	,063	4	1	84,000	299,601	4	81,000	0,000
5	ENE	,055	5	1	84,000	274,106	5	80,000	0,000

A chaque pas, la variable qui minimise le lambda de Wilks global est introduite.
a. Le nombre maximum de pas est 16.
b. Le F pour introduire partiel minimum est 3.84.
c. Le F partiel maximum pour éliminer est 2.71.
d. Seuil du F, tolérance ou VIN insuffisant pour la poursuite du calcul.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

تشير معطيات الجدول السابق إلى مايلي:

– أن عدد الخطوات التي إستخدمت في التحليل هو ستتا عشرة خطوة (16) لإستخراج المتغيرات المميزة، وهي مرتبة حسب قدرتها على التمييز.

– بلغت الدلالة (Sig) للإحصائية **F exact** القيمة 0.000 وهي أقل من 5% مما يدل على القدرة العالية لهذه المتغيرات على التمييز وهي مجتمعة.

– التعرف على المتغيرة المدرجة في التحليل عند كل خطوة هي تلك التي تؤدي إلى التخفيض الأقصى في إحصائية **Lambda de Wilks** التي ستعرض نتائجها لاحقا، حيث أدرجت المتغيرات على الترتيب كمايلي: المساهمة في إجمالي إستهلاك الأصول الثابتة **(CFF)**، المساهمة في إجمالي الدخل الداخلي **(RI)**، المساهمة في إجمالي الإنتاج الخام **(PB)**، المساهمة في إجمالي تعويضات الأجراء **(RS)** والمساهمة في إجمالي الفائض الصافي للإستغلال **(ENE)**.

- **تحديد المتغيرات المستبعدة من التحليل التمييزي:** في هذه المرحلة من التحليل يقوم البرنامج بتعيين المتغيرات التي يتم إستبعادها من التمييز ويحدد المتغيرات التي تدخل فيه، حيث يتبع هذا التحليل طريقة أصغر قيمة للإحصائية **Lambda de Wilks** وبالتالي المتغيرة التي لها أقل قيمة للإحصائية هي التي تدخل التمييز.

الجدول الموالي يبين المتغيرات المستبعدة من التحليل، حيث في الخطوة صفر إستبعدت جميع المتغيرات، أما في الخطوة واحد فقد إستبعدت جميع المتغيرات بإستثناء متغيرة المساهمة في إجمالي إستهلاك الأصول الثابتة **(CFF)** وهكذا إلى الخطوة الخامسة والأخيرة التي تتحدد فيها المتغيرات المستبعدة تماما من التحليل وهي **(CI)**، **(VA)** و**(ILP)**.

الجدول رقم 26: المتغيرات المستبعدة من التمييز

Variables absentes de l'analyse

	Pas	Tolérance	Tolérance min.	F pour introduire	Lambda de Wilks
0	PB	1,000	1,000	26,483	,760
	CI	1,000	1,000	47,364	,639
	VA	1,000	1,000	15,842	,841
	CFF	1,000	1,000	285,325	,227
	RI	1,000	1,000	24,738	,772
	ILP	1,000	1,000	8,712	,906
	RS	1,000	1,000	,434	,995
	ENE	1,000	1,000	155,685	,350
1	PB	,738	,738	57,830	,134
	CI	,879	,879	41,607	,151
	VA	,615	,615	76,445	,118
	RI	,650	,650	77,527	,118
	ILP	,712	,712	45,524	,147
	RS	,548	,548	59,226	,133
	ENE	,986	,986	25,095	,175
2	PB	,009	,008	53,739	,071
	CI	,056	,042	33,958	,083
	VA	,000	,000	76,445	,118
	ILP	,189	,172	1,233	,116
	RS	,048	,048	2,978	,113
	ENE	,920	,606	4,054	,112
3	CI	,001	,000	33,958	,083
	VA	,000	,000	76,445	,118
	ILP	,177	,008	,329	,071
	RS	,044	,006	9,890	,063
	ENE	,857	,007	,007	,071
4	CI	,001	,000	33,958	,083
	VA	,000	,000	76,445	,118
	ILP	,170	,005	1,350	,062
	ENE	,348	,003	11,834	,055
5	CI	,001	,000	33,958	,083
	VA	,000	,000	76,445	,118
	ILP	,166	,003	,340	,055

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

- **إختبار الدلالة وقوة العلاقة:** تبين معطيات الجدول الموالي وجود دالة تمييزية واحدة فقط وكذلك لوجود مجموعتين جزئيتين فقط (قطاع عام وقطاع خاص)، حيث بلغت قيمة **Valeur Propre = 17.132** والعلاقة بين الدرجات التمييزية وفئات المتغيرة التمييزية بلغت Corrélation canonique = 0.972 والتي تدل على وجود إرتباط قوي، كما يدل مربع هذا الإرتباط البالغ 0,945 على نسبة التغير في المتغير التابع Secteur الذي تم تمييزه بالمتغيرات المستقلة (متغيرات الدراسة) وفقا لهذا التحليل، أما الباقي من هذه النسبة

والمقدر بـ 0,055 فهو يرجع إلى الفروق بين المجموعتين وأن إجمالي التباين التي تعزى إلى دالة التمييز المقدرة هي 100%.

الجدول رقم 27: القيمة الذاتية

Valeurs propres

Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	17,132a	100,0	100,0	0,972

a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

كما تشير نتائج الجدول التالي أن قيمة المعامل **Lambda de Wilks** بلغت 0,055 وهي نفس النتيجة المتوصل إليها سابقا (الباقي من هذه النسبة والمقدر بـ 0,055)، حيث يعبر هذا المؤشر على كمية التشتت غير المفسرة في الدرجات التمييزية والتناسب يكون عكسيا بين قيمة هذا المعامل وجودة نتائج التحليل.

الجدول رقم 28: مؤشر كمية التشتت غير المفسرة

Lambda de Wilks

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Sig.
1	0,055	236,159	5	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

أما قيمة الإحصاءة المحسوبة **Khi-deux** فقد بلغت 236,159 وهي أكبر من القيمة المجدولة المقدرة بـ 26.296 كما يثبت ذلك قيمة الإحتمال المقدرة بـ 0.000 الأقل من 5%، وبالتالي إمكانية التمييز بين القطاعين في المتغيرات الخمسة المستخلصة من بين تلك المقترحة.

تفيد المعاملات المعيارية لدالة التمييز في عملية التقدير وتحديد أثر كل متغيرة في هذا التمييز، حيث يتوضح من خلال الجدول تميز المساهمة في إجمالي الدخل الداخلي بسلوك معاكس بالنظر إلى المتغيرات الأخرى التي تتميز بسلوك موجب، وبالتالي تكون عبارة دالة التمييز كما يلي:

$$Z_1 = 10.028*PB+1.597*CFF-14.629*RI+3.645*RS+0.626*ENE$$

الجدول رقم 29: المعاملات المعيارية لدالة التمييز المقدرة

Coefficients des fonctions discriminantes canoniques standardisées	
	Fonction
	1
PB	10,028
CFF	1,597
RI	-14,629
RS	3,645
ENE	0,626

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

في حين تستعمل دالة التمييز القانونية المقدرة للتنبؤ عند ظهور مشاهدات جديدة، حيث يمكن كتابة هذه الدالة من خلال نتائج الجدول الموالي كما يلي:

$$Z_2 = -6.867 + 0.507*PB + 0.121*CFF - 0.674*RI + 0.166*RS + 0.017*ENE$$

الجدول رقم 30: معاملات دالة التمييز القانونية المقدرة

Coefficients de la fonction discriminante canonique	
	Fonction
	1
PB	,507
CFF	,121
RI	-,674
RS	,166
ENE	,017
(Constante)	-6,867
Coefficients non standardisés	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

من خلال مصفوفة التركيب الموضحة في الجدول رقم 31 تبين جليا الإبقاء على خمسة متغيرات من بين المتغيرات الثمانية المقترحة، حيث وسمت المتغيرات المستبعدة من التمييز بالحرف a.

الجدول رقم 31: مصفوفة التركيب

Matrice de structure	
	Fonction
	1
CFF	,445
ENE	-,329
CI[a]	-,156
PB	-,136
RI	-,131
VA[a]	-,104
ILP[a]	-,050
RS	-,017
Les corrélations intragroupes combinés entre les variables discriminantes et les variables des fonctions canoniques standardisées sont ordonnées par la taille absolue des corrélations à l'intérieur de la fonction.	
a. Cette variable n'est pas utilisée dans l'analyse.	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

كما يبين جدول متوسط الدرجات التمييزية أن الفئتين تقعان في جهتين متعاكستين عن بعضهما البعض، حيث أن فاصلة مركز ثقل المجموعة الأولى (القطاع العام) على المحور العاملي هي 4.091، أما فاصلة مركز ثقل المجموعة الثانية (القطاع الخاص) على المحور العاملي فهي 4.091−، وتقدر المسافة بين المجموعتين بـ 8.182 وهي مركز ثقل الدالة التمييزية القانونية.

الجدول رقم 32: متوسط الدرجات التمييزية

Fonctions aux centroïdes des groupes	
	Fonction
Secteur	1
1	4,091
2	-4,091
Fonctions discriminantes canoniques non standardisées évaluées aux moyennes des groupes	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

- **إحصاءات التصنيف:** من خلال هذه العملية يمكن إستخراج دوال التصنيف لكل مجموعة (قطاع عام، قطاع خاص)، وتسمى هذه الدوال بدوال التمييز الخطية لفيشر ، وبالتالي التحصل من خلال الجدول رقم 33 على المعادلتين التاليتين:

$$Z_3 = -74.625 + 7.317*PB + 1.518*CFF - 9.272*RI + 2.178*RS + 0.321*ENE$$

$$Z_4 = -18.440 + 3.165*PB + 0.530*CFF - 3.757*RI + 0.816*RS + 0.183*ENE$$

الجدول رقم 33: معاملات متغيرات دالتي التصنيف المقدرتين

Coefficients de la fonction de classement		
	Secteur	
	1	2
PB	7,317	3,165
CFF	1,518	,530
RI	-9,272	-3,757
RS	2,178	,816
ENE	,321	,183
(Constante)	-74,625	-18,440
Fonctions discriminantes linéaires de Fisher		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

- **جودة التصنيف:** تشير معطيات جدول نتائج التصنيف في قسمه Original إلى دلالة جودة التنبؤ بتصنيف مشاهدات الفئتين التي بلغت لكل فئة 43 مشاهدة تم تصنيفها تصنيفا صحيحا بنسبة 100%.

2- نتائج الدراسة القياسية:

2 -1) دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: من خلال هذه الخطوة يتبين النموذج الذي يمكن أن تخضع له متغيرات الدراسة.

أ - **الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية:** يتضح من خلال الشكل أن السلاسل الزمنية غير مستقرة.

الشكل رقم 07: الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية

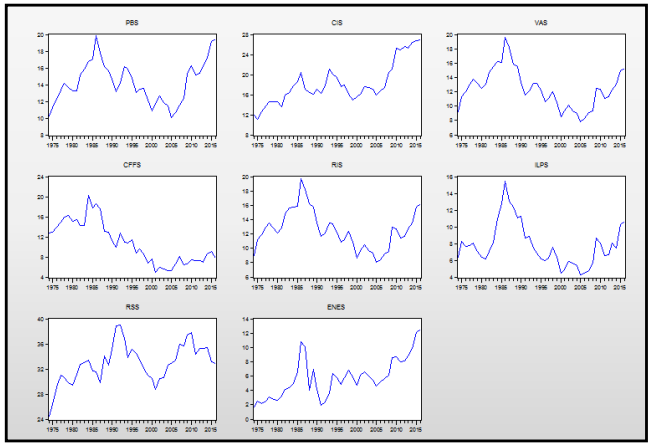

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

ب -إختبارات جذور الوحدة: من خلال إستخدام أشهر هذه الإختبارت وهي إختبار فيليبس- بيرون **(PP)** وديكي فولر المطور **(ADF)**، حيث يتبين من الشكل الموالي أن جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى (عبارة no تدل على عدم الإستقرار).

في حين تستقر بعد حساب الفرق الأول (النجوم تدل على الإستقرارية) في النماذج الثلاثة **(*)** سواء عند تطبيق إختبار PP أو إختبار ADF.

جدول رقم 34: نتائج التصنيف

Résultats du classement[a,c]

		Secteur	Appartenance au groupe prévu 1	2	Total
Original	Effectif	1	43	0	43
		2	0	43	43
	%	1	100,0	,0	100,0
		2	,0	100,0	100,0
Validé-croisé[b]	Effectif	1	43	0	43
		2	0	43	43
	%	1	100,0	,0	100,0
		2	,0	100,0	100,0

a. 100,0% des observations originales sont classées correctement.
b. La validation croisée n'est effectuée que pour les observations de l'analyse. Dans la validation croisée, chaque observation est classée par les fonctions dérivées de toutes les autres observations.
c. 100,0% des observations validées-croisées sont classées correctement.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

- **القيم التمييزية لكل فئة:** يتوضح من خلال الجدول الموالي مجالات التنبؤ بموقع درجة أي مشاهدة جديدة أي:

-تصنف المشاهدة الجديدة ضمن مجموعة القطاع العام إذا كانت الدرجة المقدرة تنتمي للمجال [2.32387 ، 6.4778].

-تصنف المشاهدة الجديدة ضمن مجموعة القطاع الخاص إذا كانت الدرجة المقدرة تنتمي للمجال [-6.49789 ، -2.32387].

الجدول رقم 35: جدول القيم التمييزية

Cubes OLAP[a]			
Groupe prévu pour analyse 1: Total	Moyenne	Minimum	Maximum
Scores discriminants de la fonction 1 pour analyse 1	4,0906281	2,32387	6,49778
a. Secteur = Public			
Groupe prévu pour analyse 1: Total	Moyenne	Minimum	Maximum
Scores discriminants de la fonction 1 pour analyse 1	-4,0906281	-6,49789	-2,32387
a. Secteur = Privé			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحقين 06 و07.

الشكل رقم 08: إختبارات جذور الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		PBS	CIS	VAS	CFFS	RIS	ILPS	RSS	ENES
With Con...	t-Statistic	-1.3649	-0.7295	-1.8163	-1.1052	-1.9137	-1.7505	-3.1101	-1.5565
	Prob.	*0.5902*	*0.8281*	*0.3678*	*0.7050*	*0.3231*	*0.3993*	*0.0334*	*0.4955*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	**	n0
With Con...	t-Statistic	-1.3701	-1.6310	-2.0066	-2.4681	-2.0102	-1.7458	-2.7400	-2.6736
	Prob.	*0.8553*	*0.7634*	*0.5809*	*0.3415*	*0.5790*	*0.7128*	*0.2267*	*0.2522*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	0.7628	1.4347	0.3517	-0.8811	0.3294	-0.0203	0.4386	0.5688
	Prob.	*0.8749*	*0.9602*	*0.7820*	*0.3285*	*0.7760*	*0.6703*	*0.8044*	*0.8352*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(PBS)	d(CIS)	d(VAS)	d(CFFS)	d(RIS)	d(ILPS)	d(RSS)	d(ENES)
With Con...	t-Statistic	-4.7358	-6.2162	-5.2538	-7.8419	-5.2711	-5.6324	-6.0875	-6.6908
	Prob.	*0.0004*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-4.6764	-6.1446	-5.1803	-7.7452	-5.2017	-5.6045	-6.1877	-6.6623
	Prob.	*0.0028*	*0.0000*	*0.0007*	*0.0000*	*0.0007*	*0.0002*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-4.7112	-5.8623	-5.3127	-7.8771	-5.3225	-5.6954	-6.1223	-6.5437
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		PBS	CIS	VAS	CFFS	RIS	ILPS	RSS	ENES
With Con...	t-Statistic	-1.3649	-0.5861	-1.6368	-1.2365	-1.7319	-1.5942	-3.1101	-1.5144
	Prob.	*0.5902*	*0.8629*	*0.4553*	*0.6497*	*0.4083*	*0.4767*	*0.0334*	*0.5167*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	**	n0
With Con...	t-Statistic	-1.3701	-1.5505	-1.8046	-2.4513	-1.8129	-1.5682	-2.7400	-2.5502
	Prob.	*0.8553*	*0.7954*	*0.6847*	*0.3494*	*0.6807*	*0.7887*	*0.2267*	*0.3039*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	0.9190	1.4599	0.3517	-0.8744	0.4235	-0.0203	0.4704	0.3090
	Prob.	*0.9015*	*0.9621*	*0.7820*	*0.3313*	*0.8006*	*0.6703*	*0.8122*	*0.7704*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(PBS)	d(CIS)	d(VAS)	d(CFFS)	d(RIS)	d(ILPS)	d(RSS)	d(ENES)
With Con...	t-Statistic	-4.8794	-6.2057	-5.3046	-4.2572	-5.3299	-5.6032	-6.0923	-6.6123
	Prob.	*0.0003*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0018*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-4.8372	-6.1321	-5.2393	-4.1987	-5.2692	-5.5772	-6.1903	-6.5797
	Prob.	*0.0018*	*0.0000*	*0.0006*	*0.0105*	*0.0005*	*0.0002*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	**	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-4.8448	-5.8628	-5.3569	-4.1079	-5.3719	-5.6698	-6.1246	-6.5433
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

ج- إزالة حالة عدم الإستقرار من السلاسل الزمنية: حسب نتائج إختبارات الوحدة فإن السلاسل ستستقر عند حساب الفرق الأول لها ، وللتأكد من إستقراريتها نعيد رسم الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية ذات الفرق الأول، حيث و من خلال الرسومات البيانية المبينة في الشكل الموالي يتضح جليا إستقرار هذه السلاسل بعد حساب الفرق الأول لأنها تدور حول متوسط حسابي ثابت ، وهذا ما أكدته إختبارات جذور الوحدة آنفة الذكر **(PP)** و **(ADF)**.

(*) عبارة عن نماذج مرتبة كما يلي: يخلو الأول من الإتجاه العام فقط أما الثاني يحتوي على الجميع (جذر الوحدة، ثابت وإتجاه عام) في حين الثالث فيخلو من الثابت والإتجاه العام.

الشكل رقم 09: الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية ذات الفرق الأول

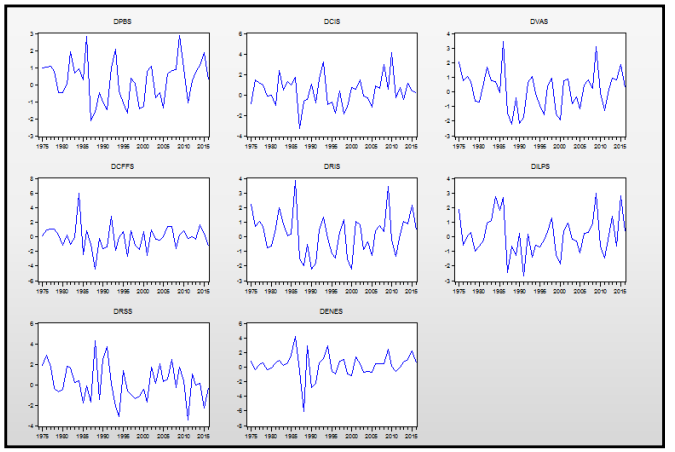

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

2-3) منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ: لتطبيق هذا النموذج وتقديره وجب التطرق إلى عدة مراحل وهي كالتالي:

أ - **تحديد درجات التأخير في النموذج:** من خلال تطبيق نموذج **VAR** الذي يمكن من خلاله تحديد درجات التأخير، حيث أن المعيار الذي يؤخذ بعين الإعتبار هو معيار **SC** لأن عدد المشاهدات أقل من 80 مشاهدة وبالتالي هو المعيار الأمثل، من الواضح من خلال الشكل الموالي أن درجة التأخير المناسبة هي عند الواحد (1).

الجدول رقم 36: تحديد درجة التأخير المناسبة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-407.9618	NA	0.148846	20.79809	21.13587	20.92022
1	-215.0867	298.9564	0.000252	14.35434	17.39432*	15.45350
2	-137.8474	88.82518	0.000194	13.69237	19.43456	15.76857
3	-18.43790	89.55716*	4.32e-05*	10.92189*	19.36629	13.97512*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

ب -إختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك: تم لذلك الإعتماد على إختبارين هما : إختبار الأثر وإختبار القيمة العظمى كما هو مبين في الشكلين التاليين:

الجدول رقم 37: إختبار الأثر

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.764576	198.2449	159.5297	0.0001
At most 1 *	0.735109	138.9438	125.6154	0.0060
At most 2	0.506793	84.47789	95.75366	0.2312
At most 3	0.382701	55.49798	69.81889	0.3984
At most 4	0.310476	35.71950	47.85613	0.4106
At most 5	0.237540	20.47760	29.79707	0.3910
At most 6	0.201317	9.358197	15.49471	0.3333
At most 7	0.003452	0.141761	3.841466	0.7065

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

يظهر جليا من خلال إختبار الأثر وجود علاقتي تكامل مشترك لأن الإحتمال المقابل ل At most2 أكبر من 5%، وبالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود علاقتي تكامل مشترك، ونفس النتيجة يظهرها الإختبار الثاني الموضح في الشكل الموالي.

الجدول رقم 38: إختبار القيمة العظمى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.764576	59.30107	52.36261	0.0084
At most 1 *	0.735109	54.46593	46.23142	0.0054
At most 2	0.506793	28.97991	40.07757	0.4928
At most 3	0.382701	19.77848	33.87687	0.7718
At most 4	0.310476	15.24190	27.58434	0.7289
At most 5	0.237540	11.11941	21.13162	0.6354
At most 6	0.201317	9.216436	14.26460	0.2686
At most 7	0.003452	0.141761	3.841466	0.7065

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

من خلال نتائج الإختبارين تتضح إمكانية وجود علاقة تكاملية في المدى الطويل والخطوة الموالية تسمح بالتأكد من ذلك.

ج -تقدير نموذج VECM:

الجدول رقم 39: التحقق من درجات التكامل للنموذج

Error Correction:	D(PBS)	D(CIS)	D(VAS)	D(CFFS)	D(RIS)	D(ILPS)	D(RSS)	D(ENES)
CointEq1	-1.268057	-2.007596	-0.418080	-3.940592	0.043888	-0.849313	-2.962422	0.122790
	(1.12483)	(1.33176)	(1.11492)	(1.56660)	(1.21691)	(1.44276)	(1.52360)	(1.30706)
	[-1.12733]	[-1.50748]	[-0.37499]	[-2.51538]	[0.03606]	[-0.58867]	[-1.94436]	[0.09394]
CointEq2	0.624971	0.793727	0.365714	1.450589	0.224793	0.308155	1.042823	0.201781
	(0.38194)	(0.45220)	(0.37857)	(0.53194)	(0.41321)	(0.48989)	(0.51734)	(0.44382)
	[1.63631]	[1.75525]	[0.96603]	[2.72696]	[0.54402]	[0.62903]	[2.01573]	[0.45465]

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

بما أن جميع معاملات علاقة التكامل المشترك الثانية موجبة ، إذن فهذه العلاقة غير مهمة ويمكن الإستغناء عنها ، وبالتالي نعيد تقدير نموذج **VECM** بعلاقة تكامل مشترك واحدة فقط ، فينتج لدينا نظام معادلات متكون من ثماني معادلات تتم دراسة معادلة الإنتاج الخام فقط ، بحكم أنها المعادلة المهمة ضمن الدراسة حيث تعكس التنمية الإقتصادية، وكذا إمكانية قبول النموذج من خلال الجانب الإحصائي ، القياسي وكذا الإقتصادي كما يلي:

✓ **معادلة PBS:** من خلال الملحق رقم 09 والبرنامج تم الحصول على معادلة الأجل الطويل والقصير للمتغيرة وهي كماطِي:

$$D(PBS) = -2.225*(PBS(-1) - 0.352*CIS(-1) + 2.944*VAS(-1) 0.254*CFFS(-1) - 3.384*RIS(-1) - 0.018*ILPS(-1) + 0.036*RSS(-1) + 0.170*ENES(-1) - 1.203) + 0.885*D(PBS(-1)) - 0.148*D(CIS(-1)) + 0.524*D(VAS(-1)) - 0.046*D(CFFS(-1)) - 1.260*D(RIS(-1)) + 0.249*D(ILPS(-1)) + 0.002*D(RSS(-1)) + 0.234*D(ENES(-1)) + 0.108$$

$$R^2 = 0.18 \quad F = 0.765 \quad DW = 2.036$$

✓ **تقييم المعادلة المقدرة لنموذج VECM:**

- **الجانب الإحصائي:** في هذا الجانب يتم فحص العلاقة في الأجل الطويل وإمكانية وجودها.

الجدول رقم 40: معلمة الأجل الطويل

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-2.225260	1.182134	-1.882409	0.0692
C(2)	0.885449	1.455447	0.608369	0.5474
C(3)	-0.148164	0.487220	-0.304101	0.7631
C(4)	0.523868	5.536073	0.094628	0.9252
C(5)	-0.046893	0.563037	-0.083285	0.9342
C(6)	-1.260094	5.131663	-0.245553	0.8076
C(7)	0.249845	0.241881	1.032926	0.3096
C(8)	0.002833	0.178395	0.015881	0.9874
C(9)	0.234159	0.333458	0.702214	0.4878
C(10)	0.107760	0.220816	0.488006	0.6290

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

بما أن المعامل سالب لكنه غير معنوي (قيمة الإحتمال Prob بلغت 0.0692 وهي أكبر من 5%) فإنه لا توجد علاقة تكاملية في الأ جل الطويل، وهذا لإمكانية معاناة هذا النموذج من مشاكل القياس والتي سنكشف عنها عند دراسة الجانب القياسي.

- **الجانب القياسي:** في هذا الجانب يتم التأكد من خلو النموذج من مشاكل القياس أو عدمه كالتالي:

❖ **الإرتباط الذاتي بين الأخطاء:** بما أن قيمة الإحتمال المقابلة لإحصائية كيدو أكبر من 5%، فإنه سيتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الجدول رقم 41: إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.022285	Prob. F(2,29)	0.1506
Obs*R-squared	5.018294	Prob. Chi-Square(2)	0.0813

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

❖ **عدم ثبات التباين:** من خلال الشكل يتوضح أن الإحتمال المقابل لإحصئية كيدو التي بلغت 0.0251 فهي أقل من 5%، ومن ثم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل الجازم بوجود مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول رقم 42: إختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	3.553819	Prob. F(16,24)	0.0026
Obs*R-squared	28.83098	Prob. Chi-Square(16)	0.0251
Scaled explained SS	17.89412	Prob. Chi-Square(16)	0.3301

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

للتخلص من هذه المشكلة يجب إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة ، وإعادة خطوات منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ السابقة ، والتحصل على نموذج جديد موضح في الملحق رقم 10 وبالتالي العودة إلى إختبار معادلة النموذج من جديد.

✓ **معادلة LPBS:**

D(LPBS) = -2.823*(LPBS(-1) - 0.472*LCIS(-1) - 0.261*LVAS(-1) - 0.002*LCFFS(-1) - 0.296*LRIS(-1) - 0.031*LILPS(-1) + 0.134*LRSS(-1) + 0.057*LENES(-1) - 0.386) + 2.974*D(LPBS(-1)) - 1.094*D(LCIS(-1)) - 2.852*D(LVAS(-1)) + 0.088*D(LCFFS(-1)) + 0.759*D(LRIS(-1)) + 0.152*D(LILPS(-1)) - 0.058*D(LRSS(-1)) + 0.077*D(LENES(-1)) + 0.008

R^2=0,34 F=1,835 DW= 1.895

✓ **تقييم المعادلة المقدرة الجديدة لنموذج VECM:**

- **الجانب الإحصائي:** يتم فحص العلاقة في الأجل الطويل وإمكانية وجودها من جديد.

جدول رقم 43: فحص العلاقة في الأجل الطويل

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-2.823076	0.825346	-3.420474	0.0018
C(2)	2.974618	2.464056	1.207204	0.2365
C(3)	-1.094743	0.998284	-1.096624	0.2813
C(4)	-2.852007	3.369398	-0.846444	0.4038
C(5)	0.087984	0.237867	0.369888	0.7140
C(6)	0.759887	2.668571	0.284754	0.7777
C(7)	0.152684	0.136376	1.119581	0.2715
C(8)	-0.058630	0.415897	-0.140972	0.8888
C(9)	0.077479	0.103407	0.749265	0.4593
C(10)	0.007934	0.013762	0.576492	0.5684

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

بما أن معامل تصحيح الخطأ الذي بلغ 2.82− سالب ومعنوي فإنه توجد علاقة تكاملية في الأجل الطويل بين الإنتاج الخام وباقي متغيرات الدراسة.

- **تحليل الصدمات:** من خلال هذا التحليل يمكن معرفة تأثير حدوث صدمة على متغيرات الدراسة وتتبع إستجابتها لها، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 10: دوال الإستجابة

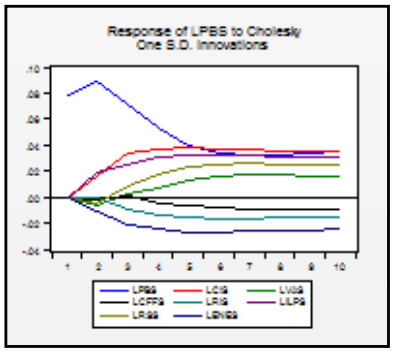

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

يمكن إعتبار أن كل الصدمات مؤقتة حيث أن جميع المتغيرات تعود إلى التوازن في المدى الطويل، فحسب الشكل السابق فإنه يتم إثبات إستقرارية هذا النموذج، حيث سيتم التعرض لأثر الصدمة المطبقة على متغيرة الإنتاج الخام ومدى تأثرها بها وإمكانية إمتصاص تلك الصدمة من قبل المتغيرات المستقلة، وسلوكها وكيفية تأثيرها على المتغير التابع، وإرجاعه إلى الإستقرار على المدى البعيد كما يلي:

- **أثر الصدمة على الإنتاج الخام:** في المرحلة الأولى كانت الصدمة جد قوية ، لكن أثرها سرعان ما بدأ بالإنخفاض إلى أن ينعدم على المدى الطويل وبالتالي العودة إلى الإستقرار.
- **أثر صدمة الإنتاج الخام على الإستهلاكات الوسيطية:** الإستجابة كانت منعدمة في المرحلة الأولى كباقي المتغيرات لترتفع تدريجيا في المدى القصير ، ثم أخذت في الإنخفاض ليصبح الأثر معدوما في الأجل الطويل.
- **أثر صدمة الإنتاج الخام على القيمة المضافة:** سلبية في الأجل القصير وسرعان ما ترتفع لأقصى حد لها في المرحلة السابقة، ثم تعود للإنخفاض ثانية ليصبح الأثر معدوما في الأجل الطويل.
- **أثر صدمة الإنتاج الخام على إستهلاك الأصول الثابتة:** الإستجابة كانت سلبية ثم عادت إلى الإرتفاع، وبالتالي كانت متذبذبة في المدى القصير وما لبثت حتى إستقرت في الإتجاه السلبي في المدى الطويل.
- **أثر صدمة الإنتاج الخام على الدخل الداخلي:** الإستجابة كذلك كانت سلبية في المدى القصير ، لكنها عادت إلى الإرتفاع في المدى الطويل لتستقر هي الأخرى.
- **أثر صدمة الإنتاج الخام على الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج:** كانت الإستجابة إيجابية في المدى القصير، ثم عادت إلى الإنخفاض لتستقر في المدى الطويل.
- **أثر صدمة الإنتاج الخام على تعويضات الأجراء:** الإستجابة كانت سلبية في المرحلة الثانية، وسرعان ما تزايدت في المدى القصير ثم عادت إلى الإنخفاض وإتخاذ الوضع التوازني في الأجل الطويل.
- **أثر صدمة الإنتاج الخام على ال فائض الصافي للإستغلال** : كانت الإستجابة سلبية في الأجل القصير، وسرعان ما بدأت في الإرتفاع لتصل إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

مما سبق يتبين تأثر المتغيرات المستقلة بصدمة المتغير التابع، والسلوك المختلف لكل متغير منها ومساهمته في إرجاع المتغير التابع لحالة التوازن على المدى الطويل.

- **تحليل التباين:** يتوضح من خلال جدول تحليل التباين أنه في المرحلة الأولى التباين مفسر بنسبة 100% من قبل المتغيرة **LPBS**، في حين في المراحل التالية فإن نسبة التباين تنقص من المتغيرة **LPBS** وتتوزع على باقي المتغيرات، إلى أن تبلغ أدنى حد لها في المرحلة العاشرة بقيمة 48.05%.

الجدول رقم 44: نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition of LPBS:

Period	S.E.	LPBS	LCIS	LVAS	LCFFS	LRIS	LILPS	LRSS	LENES
1	0.077997	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.121679	94.80677	1.690614	0.263722	0.022197	0.001512	2.335552	0.159587	0.720045
3	0.149211	85.86574	6.176152	0.207412	0.022136	0.465235	4.417198	0.382038	2.464094
4	0.169171	76.83914	9.379349	0.336365	0.086992	1.026418	6.855315	1.365388	4.111037
5	0.185902	68.31254	12.10035	0.801135	0.210041	1.597007	8.733757	2.648526	5.596646
6	0.200358	61.69368	13.89969	1.318608	0.358842	2.067178	10.12721	3.898767	6.636018
7	0.213278	56.74783	15.13328	1.781184	0.508164	2.413206	11.14625	4.889380	7.380704
8	0.225118	53.06610	16.02897	2.150487	0.624172	2.672662	11.90098	5.639136	7.917491
9	0.236220	50.26927	16.70680	2.426702	0.716015	2.867743	12.48949	6.200613	8.323371
10	0.246808	48.05367	17.25726	2.638404	0.785990	3.021480	12.96297	6.632480	8.647744

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

- **الجانب القياسي (صلاحية النموذج):**

❖ **الإرتباط الذاتي بين الأخطاء:** يتضح من خلال نتائج الجدول رقم 45 أن أغلب الإحتمالات أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي القائل بعدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم 45: إختبار الإرتباط الذاتي للنموذج

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 03/25/18 Time: 01:28
Sample: 1974 2016
Included observations: 41

Lags	LM-Stat	Prob
1	49.65142	0.9062
2	68.77972	0.3188
3	66.09701	0.4043
4	51.48194	0.8704
5	79.34122	0.0937
6	75.83559	0.1478
7	97.06500	0.0048
8	60.46134	0.6024
9	71.08742	0.2536
10	66.55328	0.3892
11	58.03527	0.6862
12	71.59578	0.2404

Probs from chi-square with 64 df.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

❖ **عدم ثبات التباين:** من خلال نتائج هذا الإختبار يتوضح عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين ، لأن الإحتمال المقابل لإحصائية كيدو أكبر من 5% وبالتالي قبول الفرض العدمي ، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 46: إختبار عدم ثبات التباين للنموذج

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 03/25/18 Time: 01:14
Sample: 1974 2016
Included observations: 41

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
652.8689	648	0.4390

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

❖ **إستقرارية النموذج:** للتأكد من إستقرارية النموذج يتم رسم الجذور المقلوبة للنموذج ، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 11: الجذور المقلوبة للنموذج

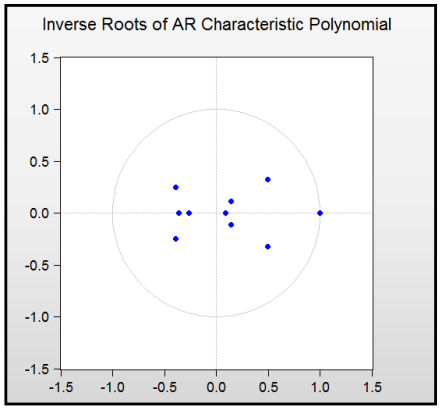

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

بما أن مقلوب كل الجذور الأحادية الزرقاء تقع داخل الدائرة فهذا يعني أن النموذج مستقر.

- **الجانب الإقتصادي:** من خلاله تتم دراسة إتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة والإ نتاج الخام، كما هو موضح في الجدول رقم 43 السابق، حيث توجد علاقة عكسية بين الإنتاج وكل من الإستهلاك الوسيط، القيمة المضافة وتعويضات الأجراء، والذي يتناقض مع النظرية الإقتصادية فقط في الأجل القصير.

كما أنه توجد علاقة طردية بينه وبين إستهلاك الأصول الثابتة، الدخل الداخلي، الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج، وأخيرا الفائض الصافي للإستغلال وهو ما يتماشى مع النظرية الإقتصادية.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل وتفسير النتائج السابقة بشيء من التفصيل، حيث سيتم التعرض أولا إلى تحليل وتفسير نتائج الدراسة التحليلية (الإحصائية) ثم تليها الدراسة القياسية كما سيأتي.

1- تحليل وتفسير النتائج:

1-1) تحليل وتفسير نتائج الدراسة الإحصائية:

- من خلال نتائج التحليل العاملي المستخرجة، تبين أن وزن وأهمية قطاع البناء والأشغال العمومية في الإقتصاد الوطني يمكن إختصارها في عاملين أساسيين، لأن القطاع يعد قطاع غير منتج لكنه يساهم بشكل كبير في إتمام مراحل العملية الإنتاجية لباقي القطاعات.
- أما من خلال التحليل العنقودي ، فتبين أنه يمكن تصنيف سنوات الدراسة إلى مجموعتين أساسيتين قسمت بدورها إلى مجموعتين جزئيتين:

جسدت المجموعة الأساسية الأولى برنامج الإنعاش الإقتصادي ، الذي إحتوى بدوره المخطط الرباعي الثاني وسياسة الترقيع، اللذين تما خلال الفترة 1974-1979 هذا بالنسبة للمجموعة الجزئية الأولى، في حين الثانية تمثلت في المخطط الخماسي الثاني كإجراء لتحسين المستوى المعيشي للأفراد ، وتبني سياسة التصنيع لتحقيق النمو الإقتصادي ورفعه.

أما المجموعة الأساسية الثانية فبدورها قسمت إلى مجموعتين جزئيتين : كانت الأولى في الفترة 1991-2008 وتمثلت في التعديل الهيكلي وبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وكذا سياسة دعم النمو ، التي كانت برامج داعمة ومكملة لبعضها البعض، ثم المجموعة الجزئية الثانية التي تمثلت في سياسة توطيد النمو الإقتصادي (من الريع إلى القيمة المضافة) خلال الفترة 2010-2014، الذي تمثل في المرحلة الثانية من الخطة التنفيذية للقطاع، التي تعد جزءا من برنامج رئيس الجمهورية لتبني المشاريع المهيكلة الكبرى من أجل تهيئة الإقليم وتطوير الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة ، في حين المرحلة الثالثة فهي لازالت في طور الإنجاز حيث شرع فيها سنة 2015 وفي إنتظار ثمارها سنة 2020 إن شاء الله.

- في حين أبرز التحليل التمييزي وجود فروقات في أداء القطاعين ، وأن القطاع الخاص له الدور الكبير والفعال في دفع عجلة التنمية، بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ عن طريق دالة التمييز المتحصل عليها ولأي قطاع ستنتمي المشاهدات المستقبلية.

1-2) تحليل وتفسير نتائج الدراسة القياسية: خلال دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية توضح عدم إستقرار ها عند المستوى وإستقرارها بعد حساب الفرق الأول، وهذا ما أدى إلى تبني منهجية التكامل المشترك ونموذج

تصحيح الخطأ، حيث تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، لكن هذا النموذج إحتوى على مشكل عدم ثبات التباين مما يلزم التخلص منه، عن طريق إدخال اللوغاريتم للمتغيرات ثم تقدير النموذج الذي قبل من الناحية الإحصائية والقياسية ، إلا أنه لم يتماشى والنظرية الإقتصادية في الأجل القصير، لكن وبما أن نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ هو يركز أكثر شيء على العلاقة التوازنية في الأجل الطويل (تحقق الشرطين الضروري والكافي أي السالبية والمعنوية)، بالتالي فالنموذج مقبول وتؤكد ذلك دوال الإستجابة ، حيث أنه عند حدوث أي صدمة في هذا النموذج فهو يتأثر في المدى القصير وسرعان ما يعود لوضعية التوازن في الأجل الطويل.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمت الدراسة التحليلية والقياسية لمساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية الجزائري في التنمية الإقتصادية خلال الفترة 1974–2016، وذلك بما وفرته قاعدة بيانات محسوبة من خلال إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء خلال هذه الفترة، وبإستخدام الأساليب الإحصائية المتنوعة من تحليل عاملي، عنقودي وتمييزي، أساليب قياسية وبرامج مساعدة، وبالإعتماد على متغير تابع تمثل من الإنتاج الخام الذي يعد مؤشر هام للتنمية وسبعة متغيرات مستقلة ، تبين من خلال الدراسة الإحصائية أن هذا القطاع يساهم وبشكل كبير وفعال في الإقتصاد الوطني وبالأخص من جانبه الخاص، بينما الدراسة القياسية مكنت من وضع نموذج له يعكس العلاقة ما بين المتغيرات في الأجل الطويل.

الخاتمـــــة

الخـــاتمة:

في هذه الدراسة تم التطرق إلى قطاع البناء والأشغال العمومية ومدى مساهمته في التنمية الإقتصادية في الجزائر، من خلال عرض وبشيء من الإيجاز لمفهوم التنمية الإقتصادية، أهدافها ومختلف إستراتيجياتها ومن ثم حصر كل ما توفر من معلومات تخص قطاع البناء والأشغال العمومية، من فروع ومهام بالإضافة إلى دوره التنموي ومدى تأثره بمختلف المراحل التي مر بها الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال، من إعادة هيكلة وإصلاحات إقتصادية شاملة ومشاريع تنموية ومساهمته الكبيرة في إنجازها، حيث كان التجسيد على أرض الواقع للمفاهيم النظرية والتطبيق الفعلي لها من خلال التيقن من تطابقها مع نتائج الدراسة التطبيقية، التي تمت عن طريق تجميع بيانات متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال، المتوفرة على مستوى موقع الديوان الوطني للإحصاء خلال 43 سنة إمتدت من سنة 1974 إلى غاية 2016، إستفيد منها في الدراسة التحليلية (الإحصائية) والقياسية التي كانت عصارة هذه الدراسة، التي بينا من خلالها طريقة مساهمة هذا القطاع بشقيه العام والخاص في التنمية الإقتصادية من خلال دورها في تطبيق الخطط والمشاريع التنموية، وبالتالي تمت الإجابة على الإشكالية المطروحة لهذه الدراسة، والتي كانت: **كيف يساهم قطاع البناء والأشغال العمومية في التنمية الإقتصادية الجزائرية؟**

من خلال مختلف مراحل هذه الدراسة تم التوصل إلى إجابة للإشكالية المطروحة، ونتائج تمكن من إختبار صحة الفرضيات التي يمكن سردها على النحو التالي:

1- إختبار الفرضيات:

- تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن: **قطاع البناء والأشغال العمومية له وزن كبير ومساهمة فعالة في الإقتصاد الوطني من خلال حساب الإنتاج وحساب الإستغلال يظهر من خلال مراحل تطوره**، وهذا ما جاء في نتائج التحليل العاملي الذي يبين هذه المساهمة ومدى أهميتها، بإعتبار أن هذا القطاع هام جدا بحكم أنه يوفر البنى التحتية للنهوض بالإقتصاد الوطني، وكذلك التحليل العنقودي الذي جسد لنا مراحل تطور الإقتصاد خلال فترة الدراسة، ومختلف الإصلاحات الإقتصادية والبرامج والمخططات التنموية المتتابعة والمكملة لبعضها البعض.

- كما تم إثبات الفرضية الثانية القائلة بـ: **وجود إختلاف في الأداء بين قطاع البناء والأشغال العمومية العام والخاص خلال الفترة 1974-2016**، وهذا من خلال الدراسة التحليلية وتحديدا التحليل التمييزي الذي خلصت نتائجه بأنه توجد فروقات أو إختلاف في الأداء بينهما، كما أن الأفضلية كانت لصالح القطاع الخاص كون الجزائر خلال أغلب سنوات هذه الدراسة إعتمدت على سياسة الخصخصة والإنفتاح التجاري.

– كما تم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن: **هناك تأثير معنوي في الأجل الطويل لمتغيرات الدراسة** ، وهذا من خلال نتائج الدراسة القياسية ونموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ **VECM**، التي أظهرت نتائجها أن النمذجة صالحة على المدى الطويل لهذا القطاع من خلال متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال، لأن هاته المتغيرات تتسم بالتذبذب في المدى القصير، وهذا ما يجسد إستراتيجية النمو اللامتوازن في التنمية الإقتصادية.

2– النتائج: من خلال الفصلين السابقين تم الوصول إلى النتائج التالية:

– بالرغم من الإصلاحات الكثيرة والخطط التنموية المتتالية، التي إعتمدتها الحكومة الجزائرية منذ الإستقلال لتكوين إقتصاد وطني متكامل ومستدام، إلا أنها لم تؤتي ثمارها لحد الساعة بسبب عدم إكتمال المشاريع في وقتها المحدد، وكذلك إفتقار صناع القرار للنظرة المستقبلية بدءا بطرق تمويل تلك المشاريع خاصة الضخمة والمستنزفة للأموال والطاقة وإنتهاءا إلى منفذيها.

– تبين من خلال الدراسة التحليلية المساهمة الكبيرة لقطاع البناء والأشغال العمومية في التنمية الإقتصادية خاصة من جانب القطاع الخاص.

– من خلال الدراسة القياسية وتحديدا إختبار جوهانسون تمت ملاحظة إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

– من خلال عملية تقدير النموذج القياسي وإختباره تبين أن المتغيرات تتكامل في الأجل الطويل، وحتى عند حدوث أي صدمة على مستوى الإنتاج الخام (المتغير التابع في الدراسة)، فإن العلاقة التكاملية بين المتغيرات تسمح بالتقليص من حدة تلك الصدمة إلى أن تنعدم بمرور الزمن.

– قطاع البناء والأشغال العمومية الجزائري قابل للنمذجة الإحصائية والقياسية كأي قطاع في أي دولة خلال فترة هذه الدراسة، إلا أنه يتغير حسب السياسات المتبناة من طرف الدولة.

3– الإقتراحـــات: في ضوء النتائج سابقة الذكر يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

– ضرورة الأخذ بعين الإعتبار لرأي الخبراء الإقتصاديين عند وضع الخطط والسياسات، التي تتعلق بمصير الإقتصاد الوطني.

– سهر الدولة على ضبط مواعيد تسليم المشاريع من طرف منفذيها.

– ضرورة البحث على مصادر تمويل حقيقية للمشاريع الكبرى، وعدم إستنزاف الخزينة العمومية التي أرهقت بسببها، خاصة مشروع الطريق السيار شرق–غرب وما نجم عنه من أزمات مالية.

– وضع تسهيلات خاصة الجمركية، البنكية والأمنية الملائمة في مجال دعم وحماية المؤسسات في القطاع لتشجيعها على التصدير.

– تشكيل لجان مشتركة لتقييم ومعالجة جميع المشاكل المطروحة على المؤسسات التابعة للقطاع.

هذا ما يفتح المجال لآفاق جديدة للبحث والإثراء من خلال فتح المجال للبحث في مواضيع تمس هذا القطاع وكذا التنمية الإقتصادية.

4– آفاق البحث: – معوقات إكتمال المشاريع والمخططات التنموية في وقتها.

– تقييم السياسات الإقتصادية في مجال التنويع الإقتصادي.

– دور المشاريع الكبرى في التنمية الإقتصادية.

– برامج السياسة السكنية ودورها في معالجة المشاكل الإجتماعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- أبو علام رجاء محمود، **التحليل الإحصائي للبيانات بإستخدام برنامج SPSS**، ط2، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 1427 هـ - 2006 م.

2- باشيوة لحسن عبد الله، **الإحصاء وتطبيقاته على الحزمة الإحصائية SPSS**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

3- بكري كامل، **التنمية الإقتصادية**، د ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1987.

4- بن قانة إسماعيل محمد، **إقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- إستراتيجيات)**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، 2012.

5- جودة محفوظ، **التحليل الإحصائي المتقدم بإستخدام SPSS**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

6- دودين محمد، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات بإستخدام SPSS**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013 م - 1434 هـ.

7- ستورا بنجامين، **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال(1962 - 1988)**، ترجمة كعدان صباح ممدوح، د ط، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012.

8- عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، **التنمية الإقتصادية (مفهوم ها- نظرياتها - سياساتها)** ، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

9- عطيه عبد القادر محمد عبد القادر، **الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

10- عياصرة ثائر مطلق محمد، **النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب** ، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2012.

11- شيخي محمد، **طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد، الجزائر، 2011.

12- توادارو ميشيل، **التنمية الإقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، د ط، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.

13- تومي عبد الرحمن، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، د ط، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

ثانيا: المذكرات

1- الشعوبي محمود فوزي، **السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974 – 2002**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

2- هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 1974-2012**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

3- طنبوش عزت صديق، **نزع الملكية للمنفعة العامة – دراسة مقارنة-** ، أطروحة دكتوراه، جامعة عين الشمس، مصر، 1988.

4- نويصر بلقاسم، **التنمية والتغير في نسق القيم الإجتماعية (دراسة سوسيولوجية)** ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، دفعة 2010- 2011.

5- عثماني الهادي، **دراسة قياسية لتوزع التجارة بالجزائر 1974- 2009**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2012.

ثالثا: المقالات

1- الخفاجي أحمد رفعت ، نظرية الأشغال العمومية في القانون الإداري، **مجلة المحاماة**، ع 6، 1953.

2- بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الإقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي دراسة قياسية (2001-2010)، **مجلة البشائر الإقتصادية**، ع 1، سبتمبر 2014، جامعة أدرار.

3- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر(2000-2010)، **مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية**، ع 12، ديسمبر 2012، جامعة الشلف، الجزائر.

4- بكاي أحمد وسعيداني محمد سعيد، واقع المحاسبة في قطاع البناء والأشغال العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري (دراسة ميدانية)، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، ع 17، السداسي الثاني2017.

5- بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية** ، ع 8، جانفي 2005، جامعة وهران، وهران، الجزائر.

6- مسعي محمد، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث**، ع 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

7- عتو الشارف وحدو محمد، تحليل أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي على النمو الجزائري(2000-2014)، **مجلة المالية والأسواق**، جامعة مستغانم والشلف، 2009.

8- شرقرق سمير، دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر (2001 – 2013)، **ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير**، ع 3، سبتمبر 2014، وجدة، المغرب.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات والأيام الدراسية

1- روابح عبد الباقي وهمال علي، أثر إعادة الهيكلة على السوق العمل في الجزائر، **الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الإجتماعية للفترة (1991 – 1997)**، جامعة قسنطينة، يومي 29-30 ماي 2000.

خامسا: منشورات المؤسسة

1- وزارة الأشغال العمومية، **السياسة الحكومية في مجال الأشغال العمومية**، سبتمبر 2015.

سادسا: الجرائد والمجلات العامة

1- الإتحاد الوطني للأشغال العمومية، **مقدمة في قطاع الأشغال العمومية** ، مجلة تعيينات الأشغال العمومية، الجزائر، الملف الأول، 2008-2009.

سابعا: القرارات، القوانين والمراسيم

1- الجريدة الرسمية، ع 44، 3 أوت 2008، قانون رقم 08-15 المتعلق بتحديد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها.

ثامنا: المواقع إلكترونية

1- وزارة الأشغال العمومية والنقل، **مفهوم قطاع البناء والأشغال العمومية** ، 8 فيفري 2018، http://www.mtp.gov.dz/arabic/permalink/3674.html

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres:

1- Régis Bourbonnais, **Econométrie cours et exercices corrigés**, 9º édition, Dunod, Paris, France, 2015.

Articles:

1- Mohamed Jamel Eddine ZAROUALI, Le secteur des BTP au Maroc: Aspects économique et Sociaux, **Magazine de dossiers de recherches en Economie et Gestion**, Nº 03, Septembre 2014.

الملاحـــق

الملحق رقم 01: تطور إجمالي حساب الإنتاج وحساب الإستغلال لقطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر

الوحدة: مليون دينار جزائري

Date	PBT	CIT	VAT	CFFT	RIT	ILPT	RST	ENET
1974	7128,5	3008,3	4120,2	467,7	3652,5	347,9	2909,9	394,7
1975	9008,7	3632,9	5375,8	619,1	4756,7	432,3	3748,6	575,8
1976	12041,9	4964,2	7077,7	851,8	6225,9	571,8	5069,2	584,9
1977	14982,3	5944,2	9038,1	1097	7941,1	711,9	6438	791,2
1978	18805	7500,1	11304,9	1273,8	10031,1	832,7	8044,9	1153,5
1979	22830,3	9115,8	13714,5	1686,7	12027,8	1056,6	9679	1292,2
1980	27377,8	10851	16526,8	2045,3	14481,5	1249	11654	1578,5
1981	32484,8	12395,3	20089,5	2301,9	17787,6	1403,3	14065,1	2319,2
1982	38554,4	14177,7	24376,7	2573,5	21803,2	1683,9	17171,5	2947,8
1983	46613,5	18087,4	28526,1	3023	25503,1	1965,2	20153,1	3384,8
1984	54573,4	20885,2	33688,2	4607,8	29080,4	3144,1	21359,4	4576,9
1985	60293,4	23270,7	37022,7	4901,2	32121,5	3815,2	21509,4	6796,9
1986	71696,1	27379,9	44316,2	5711,6	38604,6	4433,1	24677,5	9494
1987	68308,9	25709,1	42599,8	5458,2	37141,6	4318	23581	9242,6
1988	66578,7	24870,6	41708,1	4044	37664,1	4547,7	28645	4471,4
1989	79029,8	28876,7	50153,1	3910,9	46242,2	4612,2	30568,3	11061,7
1990	97108,1	39922,8	57185,3	4219	52966,3	6136,2	37284,3	9545,8
1991	134632,9	56105,3	78527,6	5170,2	73357,4	6670,7	59183,5	7503,2
1992	180284,5	78135,1	102149,4	6874,2	95275,2	8682,6	74759,1	11833,5
1993	240664,3	119168,1	121496,2	10371,5	111124,7	7570,1	86387,9	17166,7
1994	298307,9	146526,8	151781,2	12512,9	139268,3	9708,5	88983,2	40576,5
1995	361123	169962,3	191160,7	15759,4	175401,3	12227,4	110166,1	53007,9
1996	412125,2	194440,1	217685,1	16565,6	201119,5	16234,2	125262,4	59622,9
1997	457205,6	213554,6	243651	17227,2	226423,8	18188,4	130524,6	77710,8
1998	484778,5	219366,5	265412,1	17800,1	247612	19575,2	137955,8	90080,9
1999	505220,8	233963,1	271257,7	17496,1	253761,6	19803	140896,3	93062,3
2000	554660,9	262614,6	292046,3	19502,9	272543,4	20945,1	146203,6	105394,7
2001	607589,7	287082,5	320507,1	13636,8	306870,3	21599,1	148643,2	136628
2002	704490,8	334551,5	369939,3	17282,5	352656,8	26497,8	170665,8	155493,2
2003	748498	347483,6	401014,4	18758	382256,4	28878,6	182074,1	171303,7
2004	836361,5	377687,5	458674	20453,2	438220,9	33024,5	222135	183061,3
2005	893440,4	388016,5	505423,9	23849,6	481574,3	33394,7	240159,4	208020,2
2006	1091048,1	480977	610071,1	32025	578046,1	37504,1	272233,5	268308,5
2007	1297497,5	564776,7	732720,7	45548,6	687172,2	43242,1	327472,3	316457,8
2008	1590257,1	720268,5	869988,6	39906,2	830082,4	64752,2	369661,3	395668,9
2009	1838902,5	838847,5	1000054,9	46179,4	953875,5	71084,1	421369,3	461422,2
2010	2249007,6	1054894,1	1194113,5	53039,9	1141073,6	79486,1	483598,2	577989,3
2011	2437681,6	1175114,9	1262566,7	57498,8	1205067,9	80520,8	489236,7	635310,4
2012	2693606,5	1282447	1411159,6	62779,6	1348379,9	86191,4	556003	706185,5
2013	2980517,3	1411203,7	1569313,5	69564,1	1499749,4	101918,8	622929,7	774900,9
2014	3357261,1	1627063	1730198,1	106176,4	1624021,7	94608,1	653967,6	875446,1
2015	3714582,2	1854797,6	1859784,5	124007,6	1735776,9	108699,9	662138,9	964938,1
2016	3980909,6	1990871,8	1990037,8	109118	1880919,8	113809,7	706505,2	1060604,9

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم 02: تطور إجمالي حساب الإنتاج وحساب الإستغلال لمجمل قطاعات الوطن

الوحدة: مليون دينار جزائري

Date	TPBT	TCIT	TVAT	TCFFT	TRIT	TILPT	TRST	TENET
1974	69623,4	25131,7	44491,7	3665,1	40826,6	5503,2	11884,4	23439
1975	80216,6	32736,6	47480	4806,8	42673,2	5262,1	14235,9	23175,2
1976	98193,8	39526,5	58667,3	6145,4	52521,9	7454,1	17357,4	27710,4
1977	112284,7	43335,6	68949,1	7360,1	61589	9192	20804,9	31592,1
1978	133095,7	51190,5	81905,2	7959,2	73946	10397	26344,6	37204,4
1979	166939,8	62621,8	104318	10380,7	93937,3	15002	32426,4	46508,9
1980	207111,9	74585,1	132526,8	13514,9	119011,9	19545	39621,1	59845,8
1981	245601,5	91518,9	154082,6	14952,3	139130,3	22695,6	45124,7	71310
1982	254517,2	89094,9	165422,3	17964,2	147458,1	23700,5	52373,3	71384,3
1983	294824,4	110587,7	184236,7	21284,8	162951,9	23975,5	61016,6	77959,8
1984	326099,9	118177	207922,9	22849,1	185073,8	28678,3	63998,9	92396,6
1985	354199,5	124687,1	229512,4	27621,8	201890,6	29866,7	68028	103995,9
1986	360815,7	134604	226211,7	30706,9	195504,8	28709,3	78405,8	88389,7
1987	385196,1	150390,7	234805,4	31129,7	203675,7	33181,8	79124	91369,9
1988	413106,7	150767,4	262339,3	30737,6	231601,7	36821,7	84008,3	110771,7
1989	504267,7	180222,7	324045	30196,4	293848,6	41692,6	93595,9	158560,1
1990	663601,6	234295,9	429305,7	37331	391974,7	54315,5	106099,8	231559,4
1991	1024807,3	345015	679792,3	52138,8	627653,5	77256,1	152233,7	398163,7
1992	1277392,6	438768,8	838623,8	54179,8	784444	98569	191920,1	493954,9
1993	1485326,8	565995,4	919331,4	95395,9	823935,5	102141,9	234376,4	487417,2
1994	1885382,5	729738,5	1155644	116046,4	1039597,6	142225,7	263686,9	633684,9
1995	2446685,6	877897,9	1568787,7	137670,4	1431117,3	198884,8	313742,2	918490,3
1996	3154349,9	1106664,1	2047685,9	188145,3	1859540,6	274271	363291,1	1221978,4
1997	3399288,1	1187474,4	2211813,7	179165,6	2032648,1	289981,9	389777,6	1352888,6
1998	3579683,3	1362237,9	2217445,4	208854,9	2008590,5	259845,8	430058	1318686,7
1999	4172838,1	1573882,3	2598955,8	256574,1	2342381,8	312623,1	454996	1574762,6
2000	5116430,3	1685573	3430857,3	257183,3	3173673,9	469673,2	479700,3	2224300,5
2001	5234272,5	1782314,1	3451958,4	273734	3178224,4	441094,8	517150	2219979,6
2002	5551046,3	1905134,9	3645911,4	291141,7	3354769,6	454966,3	559774,1	2340029,2
2003	6289595,3	1992625,5	4296969,8	332544,5	3964425,3	510281,4	594785,7	2859358,2
2004	7303406,5	2203733,8	5099672,7	391275	4708397,7	615875,8	680523,4	3411998,4
2005	8873009,9	2436874,8	6436135,1	454756,1	5981379	788561,7	729855,7	4462961,6
2006	10195227	2862967,2	7332260	482453,1	6849806,9	841473,7	814386,7	5193946,4
2007	11257566	3235754,4	8021812	568457,1	7453354,9	912164,4	911313,5	5629877,1
2008	12836874	3521893,9	9314979,8	623955,4	8691024,4	1136385,3	1035950,5	6518688,6
2009	12043504	3988521,2	8054982,3	698374,2	7356608,1	819208,2	1126111,1	5411288,8
2010	13846884	4190101,4	9656782,2	712949,2	8943833	989643,2	1280011	6674178,8
2011	16076061	4719679,4	11356382	799900,4	10556482	1227511,5	1426876,6	7902093,5
2012	17485839	5001887,9	12483952	866917,3	11617034	1293305,3	1573861	8749867,9
2013	18451586	5594512,2	12857074	1010772,4	11846301	1265074	1766264,5	8814962,8
2014	19417067	6168983,8	13248083	1241218,8	12006864	1271456,8	1848046,4	8887361,2
2015	19380548	6942852,5	12437695	1374502,7	11063192	1059213	1999388,9	8004590,5
2016	20442707	7393938,2	13048768	1410812,5	11637956	1072863,3	2149258,2	8415834,5

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم 03: تطور مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في إجمالي حساب الإنتاج وحساب الإستغلال.

Date	PBS	CIS	VAS	CFFS	RIS	ILPS	RSS	ENES
1974	10,24	11,97	9,26	12,76	8,95	6,32	24,49	1,68
1975	11,23	11,10	11,32	12,88	11,15	8,22	26,33	2,48
1976	12,26	12,56	12,06	13,86	11,85	7,67	29,20	2,11
1977	13,34	13,72	13,11	14,90	12,89	7,74	30,94	2,50
1978	14,13	14,65	13,80	16,00	13,57	8,01	30,54	3,10
1979	13,68	14,56	13,15	16,25	12,80	7,04	29,85	2,78
1980	13,22	14,55	12,47	15,13	12,17	6,39	29,41	2,64
1981	13,23	13,54	13,04	15,39	12,78	6,18	31,17	3,25
1982	15,15	15,91	14,74	14,33	14,79	7,10	32,79	4,13
1983	15,81	16,36	15,48	14,20	15,65	8,20	33,03	4,34
1984	16,74	17,67	16,20	20,17	15,71	10,96	33,37	4,95
1985	17,02	18,66	16,13	17,74	15,91	12,77	31,62	6,54
1986	19,87	20,34	19,59	18,60	19,75	15,44	31,47	10,74
1987	17,73	17,09	18,14	17,53	18,24	13,01	29,80	10,12
1988	16,12	16,50	15,90	13,16	16,26	12,35	34,10	4,04
1989	15,67	16,02	15,48	12,95	15,74	11,06	32,66	6,98
1990	14,63	17,04	13,32	11,30	13,51	11,30	35,14	4,12
1991	13,14	16,26	11,55	9,92	11,69	8,63	38,88	1,88
1992	14,11	17,81	12,18	12,69	12,15	8,81	38,95	2,40
1993	16,20	21,05	13,22	10,87	13,49	7,41	36,86	3,52
1994	15,82	20,08	13,13	10,78	13,40	6,83	33,75	6,40
1995	14,76	19,36	12,19	11,45	12,26	6,15	35,11	5,77
1996	13,07	17,57	10,63	8,80	10,82	5,92	34,48	4,88
1997	13,45	17,98	11,02	9,62	11,14	6,27	33,49	5,74
1998	13,54	16,10	11,97	8,52	12,33	7,53	32,08	6,83
1999	12,11	14,87	10,44	6,82	10,83	6,33	30,97	5,91
2000	10,84	15,58	8,51	7,58	8,59	4,46	30,48	4,74
2001	11,61	16,11	9,28	4,98	9,66	4,90	28,74	6,15
2002	12,69	17,56	10,15	5,94	10,51	5,82	30,49	6,64
2003	11,90	17,44	9,33	5,64	9,64	5,66	30,61	5,99
2004	11,45	17,14	8,99	5,23	9,31	5,36	32,64	5,37
2005	10,07	15,92	7,85	5,24	8,05	4,23	32,91	4,66
2006	10,70	16,80	8,32	6,64	8,44	4,46	33,43	5,17
2007	11,53	17,45	9,13	8,01	9,22	4,74	35,93	5,62
2008	12,39	20,45	9,34	6,40	9,55	5,70	35,68	6,07
2009	15,27	21,03	12,42	6,61	12,97	8,68	37,42	8,53
2010	16,24	25,18	12,37	7,44	12,76	8,03	37,78	8,66
2011	15,16	24,90	11,12	7,19	11,42	6,56	34,29	8,04
2012	15,40	25,64	11,30	7,24	11,61	6,66	35,33	8,07
2013	16,15	25,22	12,21	6,88	12,66	8,06	35,27	8,79
2014	17,29	26,37	13,06	8,55	13,53	7,44	35,39	9,85
2015	19,17	26,72	14,95	9,02	15,69	10,26	33,12	12,05
2016	19,47	26,93	15,25	7,73	16,16	10,61	32,87	12,60

المصدر: محسوبة إنطلاقا من الملحق 01 و 02.

الملحق رقم 04: تطور حساب الإنتاج وحساب الإستغلال لقطاع البناء والأشغال العمومية العام

الوحدة: مليون دينار جزائري

Date	PBE	CIE	VAE	CFFE	RIE	ILPE	RSE	ENEE
1974	3326	1322,3	2003,7	312,7	1691	151,4	1780,7	-241,1
1975	4727,5	1879,3	2848,2	444,5	2403,7	208,5	2386,5	-191,3
1976	6776,2	2693,8	4082,4	637,1	3445,3	300,8	3464,1	-319,6
1977	9132,1	3386,3	5745,8	858,5	4887,3	406,7	4679,7	-199,1
1978	11493,2	4261,8	7231,4	960,9	6270,5	457,7	5904,4	-91,6
1979	14198	5292,6	8905,4	1334,9	7570,5	606,7	7090,3	-126,5
1980	17603,3	6415,1	11188,2	1656,8	9531,4	752,4	8796,8	-17,8
1981	21111,1	7287,1	13824	1845,9	11978,1	874,5	10711,8	391,8
1982	25550,9	8586	16964,9	2034,1	14930,8	1058,4	13204,7	667,7
1983	31564,8	11470,9	20093,9	2409,3	17684,6	1253,6	15640,2	790,8
1984	37599	13918,1	23680,9	3982,6	19698,3	2428,9	15683,7	1585,7
1985	40701	15014,9	25686,1	4058,1	21628	2986,9	15106,9	3534,2
1986	49997,4	18565,7	31431,7	4439,3	26992,4	3383,7	17887,7	5721
1987	46937,9	16959,9	29978	4275,8	25702,2	3301	16809,3	5591,9
1988	40363,6	13379,2	26984,4	3280,1	23704,3	3548,4	18792,2	1363,7
1989	46560,1	14418,2	32141,9	3151,1	28990,8	3623,8	20312,3	5054,7
1990	47434,9	16450	30984,9	3455,8	27529,1	4274,1	23958,7	-703,7
1991	53064,3	21403,8	31660,5	4557,9	27102,6	4187,1	33826,7	-10911,2
1992	70484,3	28407,3	42077	6021,2	36055,8	5608,9	40509,5	-10062,6
1993	80976	33116,7	47859,3	9338,7	38520,6	4782,5	43306,1	-9568
1994	95789,8	36092,8	59697	11216,6	48480,5	3636,7	52287,9	-7444,2
1995	133884,7	52804,9	81079,8	14332,8	66747	5415,8	60967,4	363,8
1996	135625,2	44986,1	90639,2	14299,4	76339,7	6054,3	68155,5	2129,9
1997	135215,2	41612,1	93603,1	14767	78836	6252,3	62703,1	9880,7
1998	132326,9	37440,7	94886,2	15129	79757,2	6342,9	67092,3	6322
1999	132133,7	45407,7	86726	14956	71770	6571,4	66788,7	-1590,1
2000	141917,4	48204,2	93713,2	15968,1	77745	6316	69193,5	2235,6
2001	108180,1	45818,4	62361,7	10506,4	51855,3	3578,1	37148,3	11128,9
2002	163812,8	72173,9	91638,8	13499,3	78139,5	5086,6	46472,9	26580
2003	182416,4	85506,1	96910,3	14515,3	82394,9	4628,4	50173,3	27593,3
2004	191218,2	88013,7	103204,4	15960,9	87243,6	4785,5	53000,9	29457,1
2005	195514,2	93463	102051,2	17068,4	84982,9	4601,6	52413,4	27967,9
2006	232451,4	111753,5	120697,9	21213,3	99484,6	5175,3	56135,8	38173,5
2007	264447,6	124818,7	139628,9	28267,2	111361,7	6494,1	62534,6	42333
2008	308202,4	192231,2	115971,2	19387,4	96583,8	17335,9	63461,2	15786,7
2009	321132,5	192160,9	128971,6	21542,8	107428,8	17417,1	66628	23383,7
2010	386394,1	222408,6	163985,4	26061,9	137923,6	19655,5	92853,4	25414,8
2011	425746,9	254220,5	171526,3	28001,7	143524,6	20921,8	107070,1	15532,8
2012	469122	290635,4	178486,5	29924,5	148562	23014	122940,3	2607,7
2013	525885,7	337753,7	188132	32436,6	155695,4	27156,5	129478,3	-939,4
2014	589517,9	288704	300813,9	64171,1	236642,8	11790,4	169178,3	55674,1
2015	648469,7	317574,4	330895,3	79902,4	250992,9	13806,5	171275,5	65910,8
2016	635500,3	298685,1	336815,2	62822,5	273992,6	14616,5	179844,3	79531,8

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم 05: تطور حساب الإنتاج وحساب الإستغلال لقطاع البناء والأشغال العمومية الخاص

الوحدة: مليون دينار جزائري

Date	PBP	CIP	VAP	CFFP	RIP	ILPP	RSP	ENEP
1974	3802,5	1686	2116,5	155	1961,5	196,5	1129,2	635,8
1975	4281,2	1753,6	2527,6	174,6	2353	223,8	1362,1	767,1
1976	5265,7	2270,4	2995,3	214,7	2780,6	271	1605,1	904,5
1977	5850,2	2557,9	3292,3	238,5	3053,8	305,2	1758,3	990,3
1978	7311,8	3238,3	4073,5	312,9	3760,6	375	2140,5	1245,1
1979	8632,3	3823,2	4809,1	351,8	4457,3	449,9	2588,7	1418,7
1980	9774,5	4435,9	5338,6	388,5	4950,1	496,6	2857,2	1596,3
1981	11373,7	5108,2	6265,5	456	5809,5	528,8	3353,3	1927,4
1982	13003,5	5591,7	7411,8	539,4	6872,4	625,5	3966,8	2280,1
1983	15048,7	6616,5	8432,2	613,7	7818,5	711,6	4512,9	2594
1984	16974,4	6967,1	10007,3	625,2	9382,1	715,2	5675,7	2991,2
1985	19592,4	8255,8	11336,6	843,1	10493,5	828,3	6402,5	3262,7
1986	21698,7	8814,2	12884,5	1272,3	11612,2	1049,4	6789,8	3773
1987	21371	8749,2	12621,8	1182,4	11439,4	1017	6771,7	3650,7
1988	26215,1	11491,4	14723,7	763,9	13959,8	999,3	9852,8	3107,7
1989	32469,7	14458,5	18011,2	759,8	17251,4	988,4	10256	6007
1990	49673,2	23472,8	26200,4	763,2	25437,2	1862,1	13325,6	10249,5
1991	81568,6	34701,5	46867,1	612,3	46254,8	2483,6	25356,8	18414,4
1992	109800,2	49727,8	60072,4	853	59219,4	3073,7	34249,6	21896,1
1993	159688,3	86051,4	73636,9	1032,8	72604,1	2787,6	43081,8	26734,7
1994	202518,1	110434	92084,2	1296,4	90787,8	6071,8	36695,3	48020,7
1995	227238,2	117157,4	110080,9	1426,5	108654,3	6811,6	49198,6	52644,1
1996	276499,9	149454	127046	2266,2	124779,8	10179,9	57107	57492,9
1997	321990,4	171942,4	150047,9	2460,2	147587,8	11936,1	67821,5	67830,1
1998	352451,7	181925,8	170525,9	2671,1	167854,8	13232,3	70863,6	83758,9
1999	373087,1	188555,4	184531,7	2540,1	181991,7	13231,6	74107,6	94652,4
2000	412743,5	214410,4	198333,2	3534,8	194798,4	14629,1	77010,1	103159,2
2001	499409,5	241264,1	258145,4	3130,4	255015	18021,1	111494,9	125499,1
2002	540678	262377,5	278300,5	3783,2	274517,3	21411,2	124192,8	128913,3
2003	566081,6	261977,5	304104,1	4242,7	299861,4	24250,2	131900,8	143710,4
2004	645143,4	289673,7	355469,6	4492,3	350977,3	28239	169134	153604,2
2005	697926,2	294553,5	403372,7	6781,2	396591,4	28793,1	187746	180052,3
2006	858596,7	369223,5	489373,2	10811,7	478561,5	32328,8	216097,8	230134,9
2007	1033049,9	439958,1	593091,8	17281,4	575810,5	36748,1	264937,6	274124,8
2008	1282054,7	528037,2	754017,5	20518,9	733498,6	47416,3	306200,1	379882,2
2009	1517770	646686,7	871083,3	24636,6	846446,7	53667	354741,3	438038,5
2010	1862613,5	832485,5	1030128,1	26978,1	1003150	59830,6	390744,8	552574,5
2011	2011934,8	920894,4	1091040,4	29497,1	1061543,3	59599	382166,7	619777,7
2012	2224484,6	991811,5	1232673,1	32855,1	1199818	63177,5	433062,7	703577,8
2013	2454631,6	1073450	1381181,6	37127,5	1344054,1	74762,3	493451,4	775840,3
2014	2767743,2	1338359	1429384,2	42005,3	1387378,9	82817,8	484789,2	819771,9
2015	3066112,5	1537223,3	1528889,2	44105,1	1484784,1	94893,4	490863,4	899027,2
2016	3345409,3	1692186,7	1653222,6	46295,4	1606927,2	99193,2	526660,9	981073,1

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم 06: نسبة مساهمة القطاع العام في المجموع

Date	PBE%	CIE%	VAE%	CFFE%	RIE%	ILPE%	RSE%	ENEE%
1974	46,66	43,96	48,63	66,86	46,30	43,52	61,19	-61,08
1975	52,48	51,73	52,98	71,80	50,53	48,23	63,66	-33,22
1976	56,27	54,26	57,68	74,79	55,34	52,61	68,34	-54,64
1977	60,95	56,97	63,57	78,26	61,54	57,13	72,69	-25,16
1978	61,12	56,82	63,97	75,44	62,51	54,97	73,39	-7,94
1979	62,19	58,06	64,93	79,14	62,94	57,42	73,25	-9,79
1980	64,30	59,12	67,70	81,01	65,82	60,24	75,48	-1,13
1981	64,99	58,79	68,81	80,19	67,34	62,32	76,16	16,89
1982	66,27	60,56	69,59	79,04	68,48	62,85	76,90	22,65
1983	67,72	63,42	70,44	79,70	69,34	63,79	77,61	23,36
1984	68,90	66,64	70,29	86,43	67,74	77,25	73,43	34,65
1985	67,50	64,52	69,38	82,80	67,33	78,29	70,23	52,00
1986	69,74	67,81	70,93	77,72	69,92	76,33	72,49	60,26
1987	68,71	65,97	70,37	78,34	69,20	76,45	71,28	60,50
1988	60,63	53,80	64,70	81,11	62,94	78,03	65,60	30,50
1989	58,91	49,93	64,09	80,57	62,69	78,57	66,45	45,70
1990	48,85	41,20	54,18	81,91	51,97	69,65	64,26	-7,37
1991	39,41	38,15	40,32	88,16	36,95	62,77	57,16	-145,42
1992	39,10	36,36	41,19	87,59	37,84	64,60	54,19	-85,03
1993	33,65	27,79	39,39	90,04	34,66	63,18	50,13	-55,74
1994	32,11	24,63	39,33	89,64	34,81	37,46	58,76	-18,35
1995	37,07	31,07	42,41	90,95	38,05	44,29	55,34	0,69
1996	32,91	23,14	41,64	86,32	37,96	37,29	54,41	3,57
1997	29,57	19,49	38,42	85,72	34,82	34,38	48,04	12,71
1998	27,30	17,07	35,75	84,99	32,21	32,40	48,63	7,02
1999	26,15	19,41	31,97	85,48	28,28	33,18	47,40	-1,71
2000	25,59	18,36	32,09	81,88	28,53	30,16	47,33	2,12
2001	17,80	15,96	19,46	77,04	16,90	16,57	24,99	8,15
2002	23,25	21,57	24,77	78,11	22,16	19,20	27,23	17,09
2003	24,37	24,61	24,17	77,38	21,55	16,03	27,56	16,11
2004	22,86	23,30	22,50	78,04	19,91	14,49	23,86	16,09
2005	21,88	24,09	20,19	71,57	17,65	13,78	21,82	13,44
2006	21,31	23,23	19,78	66,24	17,21	13,80	20,62	14,23
2007	20,38	22,10	19,06	62,06	16,21	15,02	19,10	13,38
2008	19,38	26,69	13,33	48,58	11,64	26,77	17,17	3,99
2009	17,46	22,91	12,90	46,65	11,26	24,50	15,81	5,07
2010	17,18	21,08	13,73	49,14	12,09	24,73	19,20	4,40
2011	17,47	21,63	13,59	48,70	11,91	25,98	21,89	2,44
2012	17,42	22,66	12,65	47,67	11,02	26,70	22,11	0,37
2013	17,64	23,93	11,99	46,63	10,38	26,65	20,79	-0,12
2014	17,56	17,74	17,39	60,44	14,57	12,46	25,87	6,36
2015	17,46	17,12	17,79	64,43	14,46	12,70	25,87	6,83
2016	15,96	15,00	16,93	57,57	14,57	12,84	25,46	7,50

المصدر: محسوبة إنطلاقا من الملحق 01 و 04.

الملحق رقم 07: نسبة مساهمة القطاع الخاص في المجموع

Date	PBP%	CIP%	VAP%	CFFP%	RIP%	ILPP%	RSP%	ENEP%
1974	53,34	56,04	51,37	33,14	53,70	56,48	38,81	161,08
1975	47,52	48,27	47,02	28,20	49,47	51,77	36,34	133,22
1976	43,73	45,74	42,32	25,21	44,66	47,39	31,66	154,64
1977	39,05	43,03	36,43	21,74	38,46	42,87	27,31	125,16
1978	38,88	43,18	36,03	24,56	37,49	45,03	26,61	107,94
1979	37,81	41,94	35,07	20,86	37,06	42,58	26,75	109,79
1980	35,70	40,88	32,30	18,99	34,18	39,76	24,52	101,13
1981	35,01	41,21	31,19	19,81	32,66	37,68	23,84	83,11
1982	33,73	39,44	30,41	20,96	31,52	37,15	23,10	77,35
1983	32,28	36,58	29,56	20,30	30,66	36,21	22,39	76,64
1984	31,10	33,36	29,71	13,57	32,26	22,75	26,57	65,35
1985	32,50	35,48	30,62	17,20	32,67	21,71	29,77	48,00
1986	30,26	32,19	29,07	22,28	30,08	23,67	27,51	39,74
1987	31,29	34,03	29,63	21,66	30,80	23,55	28,72	39,50
1988	39,37	46,20	35,30	18,89	37,06	21,97	34,40	69,50
1989	41,09	50,07	35,91	19,43	37,31	21,43	33,55	54,30
1990	51,15	58,80	45,82	18,09	48,03	30,35	35,74	107,37
1991	60,59	61,85	59,68	11,84	63,05	37,23	42,84	245,42
1992	60,90	63,64	58,81	12,41	62,16	35,40	45,81	185,03
1993	66,35	72,21	60,61	9,96	65,34	36,82	49,87	155,74
1994	67,89	75,37	60,67	10,36	65,19	62,54	41,24	118,35
1995	62,93	68,93	57,59	9,05	61,95	55,71	44,66	99,31
1996	67,09	76,86	58,36	13,68	62,04	62,71	45,59	96,43
1997	70,43	80,51	61,58	14,28	65,18	65,62	51,96	87,29
1998	72,70	82,93	64,25	15,01	67,79	67,60	51,37	92,98
1999	73,85	80,59	68,03	14,52	71,72	66,82	52,60	101,71
2000	74,41	81,64	67,91	18,12	71,47	69,84	52,67	97,88
2001	82,20	84,04	80,54	22,96	83,10	83,43	75,01	91,85
2002	76,75	78,43	75,23	21,89	77,84	80,80	72,77	82,91
2003	75,63	75,39	75,83	22,62	78,45	83,97	72,44	83,89
2004	77,14	76,70	77,50	21,96	80,09	85,51	76,14	83,91
2005	78,12	75,91	79,81	28,43	82,35	86,22	78,18	86,56
2006	78,69	76,77	80,22	33,76	82,79	86,20	79,38	85,77
2007	79,62	77,90	80,94	37,94	83,79	84,98	80,90	86,62
2008	80,62	73,31	86,67	51,42	88,36	73,23	82,83	96,01
2009	82,54	77,09	87,10	53,35	88,74	75,50	84,19	94,93
2010	82,82	78,92	86,27	50,86	87,91	75,27	80,80	95,60
2011	82,53	78,37	86,41	51,30	88,09	74,02	78,11	97,56
2012	82,58	77,34	87,35	52,33	88,98	73,30	77,89	99,63
2013	82,36	76,07	88,01	53,37	89,62	73,35	79,21	100,12
2014	82,44	82,26	82,61	39,56	85,43	87,54	74,13	93,64
2015	82,54	82,88	82,21	35,57	85,54	87,30	74,13	93,17
2016	84,04	85,00	83,07	42,43	85,43	87,16	74,54	92,50

المصدر: محسوبة إنطلاقا من الملحق 01 و 05.

الملحق رقم 08: قيم معاملات الإرتباط بين المتغيرات بالنسبة للقطاع الخاص لـ Pearson

Corrélations[c]

		PBP	CIP	VAP	CFFP	RIP	ILPP	RSP	ENEP
PBP		1	,975**	,987**	,511**	,991**	,902**	,941**	,137
			,000	,000	,000	,000	,000	,000	,383
CIP		,975**	1	,926**	,348*	,937**	,864**	,858**	,143
		,000		,000	,022	,000	,000	,000	,360
VAP		,987**	,926**	1	,621**	,999**	,901**	,974**	,122
		,000	,000		,000	,000	,000	,000	,436
CFFP		,511**	,348*	,621**	1	,592**	,536**	,672**	-,117
		,000	,022	,000		,000	,000	,000	,453
RIP		,991**	,937**	,999**	,592**	1	,901**	,968**	,139
		,000	,000	,000	,000		,000	,000	,375
ILPP		,902**	,864**	,901**	,536**	,901**	1	,883**	-,002
		,000	,000	,000	,000	,000		,000	,988
RSP		,941**	,858**	,974**	,672**	,968**	,883**	1	-,030
		,000	,000	,000	,000	,000	,000		,851
ENEP		,137	,143	,122	-,117	,139	-,002	-,030	1
		,383	,360	,436	,453	,375	,988	,851	

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

c. Toute observation incomplète N=43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج SPSS إنطلاقا من الملحق رقم 07.

الملحق رقم 09: تقدير نماذج تصحيح الخطأ VECM الأولى

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/12/18 Time: 23:58
Sample (adjusted): 1976 2016
Included observations: 41 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
PBS(-1)	1.000000
CIS(-1)	-0.352562 (0.01399) [-25.1951]
VAS(-1)	2.944807 (0.63981) [4.60260]
CFFS(-1)	-0.254244 (0.06474) [-3.92719]
RIS(-1)	-3.383682 (0.56825) [-5.95458]
ILPS(-1)	-0.018010 (0.01810) [-0.99529]
RSS(-1)	0.035640 (0.01121) [3.17845]
ENES(-1)	0.170853 (0.02221) [7.69151]
C	-1.203349

Error Correction:	D(PBS)	D(CIS)	D(VAS)	D(CFFS)	D(RIS)	D(ILPS)	D(RSS)	D(ENES)
CointEq1	-2.225260 (1.18213) [-1.88241]	-2.469916 (1.27406) [-1.93861]	-1.592722 (1.23421) [-1.29048]	-4.270343 (1.47905) [-2.88723]	-1.248861 (1.35031) [-0.92487]	-0.896231 (1.35172) [-0.66303]	-2.953737 (1.42720) [-2.06960]	-1.195819 (1.42974) [-0.83639]
D(PBS(-1))	0.885449 (1.45545) [0.60837]	3.898198 (1.56863) [2.48509]	-0.453292 (1.51956) [-0.29830]	0.690752 (1.82101) [0.37932]	-0.596584 (1.66250) [-0.35885]	-0.296049 (1.66424) [-0.17789]	0.665569 (1.75717) [0.37877]	1.054602 (1.76030) [0.59910]
D(CIS(-1))	-0.148164 (0.48722) [-0.30410]	-1.368280 (0.52511) [-2.60570]	0.377277 (0.50868) [0.74167]	-0.187826 (0.60959) [-0.30812]	0.448503 (0.55653) [0.80589]	0.213540 (0.55712) [0.38330]	-0.784882 (0.58823) [-1.33432]	0.218960 (0.58927) [0.37158]
D(VAS(-1))	0.523868 (5.53607) [0.09463]	5.223638 (5.96659) [0.87548]	-1.813259 (5.77996) [-0.31371]	-1.235729 (6.92655) [-0.17840]	-1.945788 (6.32366) [-0.30770]	3.008991 (6.33027) [0.47533]	12.35120 (6.68376) [1.84794]	-5.997962 (6.69562) [-0.89580]
D(CFFS(-1))	-0.046893 (0.56304) [-0.08329]	-0.568120 (0.60682) [-0.93622]	0.173178 (0.58784) [0.29460]	-0.111609 (0.70445) [-0.15843]	0.209705 (0.64314) [0.32607]	-0.225544 (0.64381) [-0.35033]	-1.414933 (0.67976) [-2.08152]	0.448336 (0.68097) [0.65838]
D(RIS(-1))	-1.260094 (5.13166) [-0.24555]	-7.557415 (5.53073) [-1.36644]	1.792866 (5.35773) [0.33463]	0.413418 (6.42056) [0.06439]	2.017116 (5.86172) [0.34412]	-2.814028 (5.86785) [-0.47957]	-12.23940 (6.19551) [-1.97553]	4.560336 (6.20651) [0.73477]
D(ILPS(-1))	0.249845 (0.24188) [1.03293]	0.141168 (0.26069) [0.54151]	0.285330 (0.25254) [1.12986]	0.279339 (0.30263) [0.92303]	0.280821 (0.27629) [1.01639]	0.225757 (0.27658) [0.81624]	0.335484 (0.29202) [1.14882]	0.431395 (0.29254) [1.47464]
D(RSS(-1))	0.002833 (0.17840) [0.01588]	0.198734 (0.19227) [1.03363]	-0.046461 (0.18625) [-0.24945]	0.076844 (0.22320) [0.34428]	-0.058094 (0.20377) [-0.28509]	-0.035368 (0.20399) [-0.17338]	0.243985 (0.21538) [1.13282]	-0.145001 (0.21576) [-0.67205]
D(ENES(-1))	0.234159 (0.33346) [0.70221]	0.462207 (0.35939) [1.28609]	0.110023 (0.34815) [0.31602]	0.507892 (0.41721) [1.21735]	0.069471 (0.38090) [0.18239]	0.257678 (0.38130) [0.67580]	0.834288 (0.40259) [2.07232]	-0.194591 (0.40330) [-0.48249]
C	0.107760 (0.22082) [0.48801]	0.322599 (0.23799) [1.35553]	-0.013900 (0.23054) [-0.06029]	-0.286613 (0.27628) [-1.03741]	0.016026 (0.25223) [0.06354]	-0.009037 (0.25249) [-0.03579]	0.171168 (0.26659) [0.64205]	0.100264 (0.26707) [0.37543]
R-squared	0.181825	0.281817	0.183016	0.327383	0.152306	0.091324	0.407750	0.347172
Adj. R-squared	-0.055709	0.073312	-0.054173	0.132107	-0.093799	-0.172485	0.235807	0.157641
Sum sq. resids	49.89080	57.95218	54.38338	78.09986	65.09590	65.23219	72.72067	72.97919
S.E. equation	1.268614	1.367269	1.324501	1.587246	1.449092	1.450608	1.531610	1.534330
F-statistic	0.765468	1.351610	0.771602	1.676514	0.618865	0.346175	2.371421	1.831745
Log likelihood	-62.19990	-65.27043	-63.96745	-71.38701	-67.65341	-67.69629	-69.92408	-69.99683
Akaike AIC	3.521946	3.671728	3.608168	3.970098	3.787971	3.790063	3.898736	3.902284
Schwarz SC	3.939891	4.089672	4.026113	4.388043	4.205916	4.208007	4.316680	4.320229
Mean dependent	0.200976	0.386098	0.095854	-0.125610	0.122195	0.058293	0.159512	0.246829
S.D. dependent	1.234688	1.420324	1.290019	1.703771	1.385566	1.339666	1.752050	1.671745

Determinant resid covariance (dof adj.)	4.33E-05
Determinant resid covariance	4.63E-06
Log likelihood	-213.6077
Akaike information criterion	14.71257
Schwarz criterion	18.39048

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

الملحق رقم 10: تقدير نماذج تصحيح الخطأ VECM الثانية

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/24/18 Time: 02:41
Sample (adjusted): 1976 2016
Included observations: 41 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LPBS(-1)	1.000000
LCIS(-1)	-0.472171 (0.02757) [-17.1281]
LVAS(-1)	-0.261114 (0.51395) [-0.50805]
LCFFS(-1)	-0.002237 (0.04175) [-0.05358]
LRIS(-1)	-0.296924 (0.46913) [-0.63293]
LILPS(-1)	-0.031058 (0.01485) [-2.09175]
LRSS(-1)	0.134545 (0.04069) [3.30653]
LENES(-1)	0.057268 (0.00968) [5.91569]
C	-0.386275

Error Correction:	D(LPBS)	D(LCIS)	D(LVAS)	D(LCFFS)	D(LRIS)	D(LILPS)	D(LRSS)	D(LENES)
CointEq1	-2.823076 (0.82535) [-3.42047]	-2.160829 (0.72595) [-2.97655]	-3.026138 (1.01295) [-2.98745]	-4.136532 (1.54420) [-2.67875]	-2.966569 (1.10323) [-2.68897]	-0.237195 (1.89048) [-0.12547]	-1.075626 (0.51218) [-2.10009]	-4.973788 (3.08673) [-1.61134]
D(LPBS(-1))	2.974618 (2.46406) [1.20720]	6.533863 (2.16731) [3.01473]	0.715667 (3.02415) [0.23665]	1.849456 (4.61019) [0.40117]	0.546487 (3.29369) [0.16592]	-3.781825 (5.64401) [-0.67006]	0.435643 (1.52910) [0.28490]	7.288857 (9.21539) [0.79094]
D(LCIS(-1))	-1.094743 (0.99828) [-1.09662]	-2.803582 (0.87806) [-3.19292]	-0.040767 (1.22520) [-0.03327]	-0.870057 (1.86776) [-0.46583]	0.051532 (1.33440) [0.03862]	1.860162 (2.28661) [0.81350]	-0.483182 (0.61950) [-0.77996]	-1.581290 (3.73351) [-0.42354]
D(LVAS(-1))	-2.852007 (3.36940) [-0.84644]	-1.785868 (2.96362) [-0.60260]	-3.330832 (4.13528) [-0.80547]	-4.279778 (6.30406) [-0.67889]	-3.079914 (4.50385) [-0.68384]	3.929982 (7.71773) [0.50921]	0.745813 (2.09093) [0.35669]	-12.10335 (12.6013) [-0.96048]
D(LCFFS(-1))	0.087984 (0.23787) [0.36989]	-0.148181 (0.20922) [-0.70825]	0.214898 (0.29194) [0.73611]	-0.048161 (0.44504) [-0.10822]	0.229404 (0.31796) [0.72150]	-0.059178 (0.54484) [-0.10861]	-0.159156 (0.14761) [-1.07820]	0.526606 (0.88960) [0.59195]
D(LRIS(-1))	0.759887 (2.66857) [0.28475]	-2.517105 (2.34720) [-1.07239]	2.645069 (3.27515) [0.80762]	3.197321 (4.99283) [0.64038]	2.491522 (3.56706) [0.69848]	-1.258125 (6.11246) [-0.20583]	-1.117069 (1.65602) [-0.67455]	7.091709 (9.98026) [0.71057]
D(LILPS(-1))	0.152684 (0.13638) [1.11958]	0.125089 (0.11995) [1.04283]	0.161441 (0.16737) [0.96454]	0.085881 (0.25516) [0.33658]	0.167036 (0.18229) [0.91631]	0.096639 (0.31237) [0.30937]	0.083839 (0.08463) [0.99066]	0.066272 (0.51004) [0.12994]
D(LRSS(-1))	-0.058630 (0.41590) [-0.14097]	0.733196 (0.36581) [2.00431]	-0.476513 (0.51043) [-0.93355]	-0.261172 (0.77813) [-0.33564]	-0.503919 (0.55593) [-0.90645]	-0.525630 (0.95263) [-0.55177]	0.254782 (0.25809) [0.98718]	-0.690292 (1.55542) [-0.44380]
D(LENES(-1))	0.077479 (0.10341) [0.74927]	0.195142 (0.09095) [2.14550]	0.011162 (0.12691) [0.08795]	0.005582 (0.19347) [0.02885]	0.012188 (0.13822) [0.08818]	-0.047387 (0.23686) [-0.20007]	0.101983 (0.06417) [1.58924]	-0.112874 (0.38674) [-0.29186]
C	0.007934 (0.01376) [0.57649]	0.014420 (0.01211) [1.19124]	0.002702 (0.01689) [0.15998]	-0.017242 (0.02575) [-0.66960]	0.004645 (0.01840) [0.25247]	0.003447 (0.03152) [0.10936]	0.005679 (0.00854) [0.66497]	0.017625 (0.05147) [0.34243]
R-squared	0.347695	0.406778	0.327175	0.322783	0.291608	0.085215	0.351796	0.264753
Adj. R-squared	0.158316	0.234552	0.131839	0.126172	0.085946	-0.180368	0.163608	0.051294
Sum sq. resids	0.188591	0.145902	0.284071	0.660172	0.336965	0.989454	0.072626	2.637834
S.E. equation	0.077997	0.068604	0.095727	0.145931	0.104259	0.178656	0.048402	0.291704
F-statistic	1.835972	2.361884	1.674933	1.641735	1.417900	0.320859	1.869387	1.240301
Log likelihood	52.14930	57.41049	43.75164	26.46446	40.25117	18.16909	71.71149	-1.932396
Akaike AIC	-2.056064	-2.312707	-1.646422	-0.803144	-1.475667	-0.398492	-3.010317	0.582068
Schwarz SC	-1.638119	-1.894763	-1.228477	-0.385200	-1.057722	0.019452	-2.592372	1.000013
Mean dependent	0.013422	0.021617	0.007268	-0.012453	0.009051	0.006225	0.005411	0.039645
S.D. dependent	0.085017	0.078414	0.102738	0.156112	0.109050	0.164440	0.052925	0.299486

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.77E-22
Determinant resid covariance	1.89E-23
Log likelihood	607.2191
Akaike information criterion	-25.32776
Schwarz criterion	-21.64985

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببونامج **Eviews** إنطلاقا من الملحق رقم 03.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التنمية الإقتصادية بالجزائر، من خلال دراسة تحليلية قياسية تضمنت ثمانية متغيرات تتعلق بحساب الإنتاج وحساب الإستغلال خلال الفترة 1974- 2016، ودوره في تحقيق القيمة المضافة في الإقتصاد الوطني، مع محاولة توفير دراسة شاملة عن قطاع البناء والأشغال العمومية بشقيه العام والخاص، ولتحقيق هذه الأهداف تم إستخدام أساليب إحصائية متنوعة من تحليل عاملي، عنقودي وتميزي إعتمادا على متغيرات إقتصادية هي الإنتاج الخام كمتغير تابع يمثل التنمية الإقتصادية وباقي المتغيرات مستقلة، وتبين أن القطاع الأكثر أداء ومساهمة هو القطاع الخاص، كما تم في الدراسة القياسية وضع نموذج VECM يدرس إتجاه العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل وتم التأكيد على أن هناك علاقة بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، بالتالي تم التوصل إلى الهدف الأساسي للدراسة والمتمثل في إبراز كيفية مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التنمية الإقتصادية في الجزائر كون هذا القطاع يساهم في العملية الإنتاجية عن طريق توفير البنى التحتية للقطاعات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: بناء، أشغال عمومية، تنمية إقتصادية، حساب الإنتاج، حساب الإستغلال.

Abstract

This study aimed at identifying the contribution of the construction and public works sector to economic development in Algeria, through a analytical econometric study, which included eight variables related Production account and exploitation During the period 1974 – 2016, and its role in achieving value added in the national economy, Construction and public works in both public and private sectors. In order to achieve these objectives, a variety of statistical methods have been used in the Factor Analysis, cluster and Discriminant based on economic variables, namely raw production as a dependent variable representing economic development and other independent variables, The performance and contribution of the private sector, as in the econometric study, was the development of the VECM model, which examines the direction of the relationship between variables in the short and long term. It was emphasized that there is a relationship between these variables in the long term. Thus, the main objective of the study, Construction and public works in the economic development in Algeria as this sector contributes to the production process by providing infrastructure for other sectors.

Keywords: construction, public works, economic development, production account, exploitation account.